بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٢٠٧ - السنة الرابعة والعشرون - الجمعة ١ رجب ١٤٣٧ هـ - ٨ نيسان ٢٠١٦ م

.. وبقي النموذج التركي!

تعاني مختلف الأقطار العربية، ومنها لبنان، مشاكل ومشاغل وأزمات في مختلف الميادين... السياسية والأمنية والاقتصادية. وقد حاولت ثورات الربيع العربي تصحيح هذه الأوضاع واخراج الإنسان العربي من أزماته، ونجحت في إسقاط معظم أنظمة الفساد والاستبداد، من تونس إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا.. لكنها لم تفلح في اقامة أنظمة حرة وديمقراطية، وما تزال على الطريق، ربما لقلة خبرتها أو لتواطؤ القوى الغربية التي كانت وما تزال تدعم الأنظمة الفاسدة. لكن حالة واحدة أفلتت من الطوق الغربي، هو تركيا. فقد استطاع حزب العدالة والتنمية إقامة نظام ديمقراطي حرّ، وأن يحقق نصراً انتخابياً يتجاوز ثقة خمسين بالمئة من الشعب التركي، وأن يشكل حكومة ذات توجه واحد، تدعم مسار رئيس الجمهورية (أردوغان) ورئيس الوزراء (داود أوغلو) ليتقدما بتركيا لتصبح في طليعة الدول العشرين، رغم أنها ليست دولة نفطية. لذلك نرى السهام توجّه إلى هذا النموذج، من أجل النيل من وحدة الشعب التركي وإسقاط نموذجه الناجح. ولعل القيادة التركية تدرك حجم المؤامرة حولها، لذلك نرى ونرصد الرئيس أردوغان يقوم بجولات سياسية شبه يومية، وكذلك رئيس وزرائه.. على الرغم من أن تركيا ليست على أعتاب انتخابات نيابية ولا بلدية ولا رئاسية.

بين أحداث مخيّم عين الحلوة والدعوة إلى استنقاذ عرسال:

هل يجري التحضير لأحداث أمنيّة

الانتخابات البلدية.. عودة إلى الديمقراطيّة أم إثبات للوجود؟

«كتائب القسام» تعلن لأول مرة عن وجود أربعة جنود إسرائيليّين أسرى لديها

معارضة فتحاويّة للقيادة الفلسطينيّة!

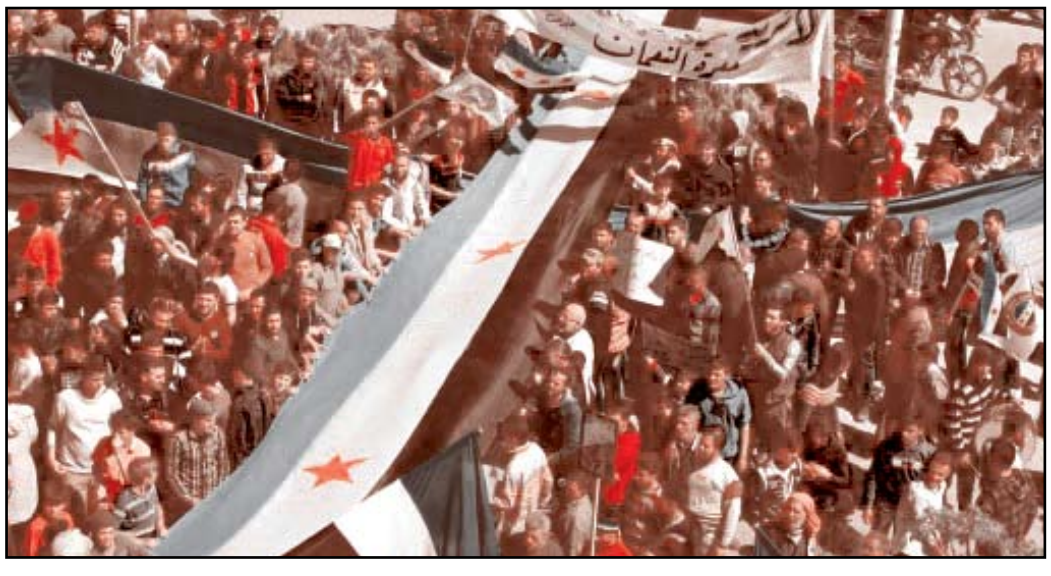

التسوية السياسيّة السورية العرجاء بعد وثيقة ديمستورا

تظاهرات الجمعة للثورة السورية: «لا للفدرالية»

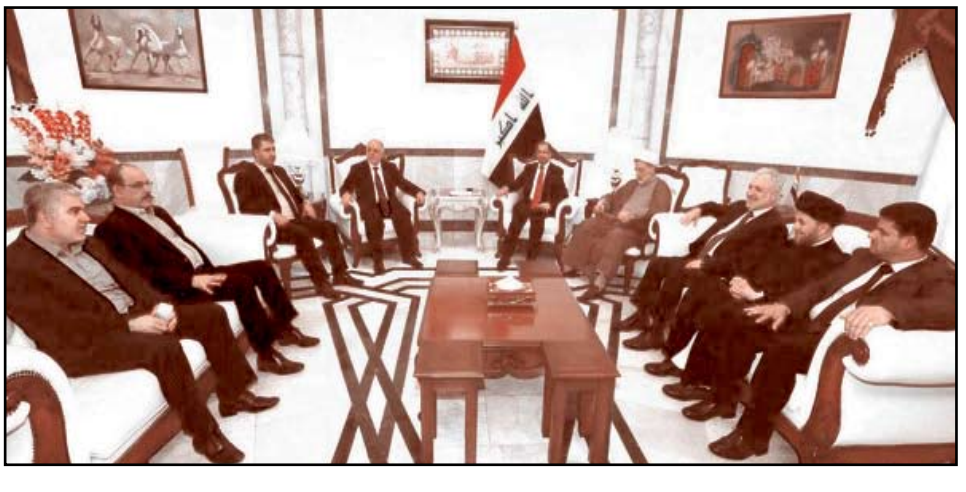

العراق: ضغوط لتمرير تشكيلة حكومة «التكنوقراط»

حيتان الفساد تبتلع العراق

الادعاء على ثمانية باقتحام «الشرق الأوسط»

ادعى النائب العام الاستئنافي في بيروت القاضي زياد ابو حيدر على ثمانية أشخاص بينهم سبعة موقوفين في حادثة الاعتداء على مكتب «صحيفة الشرق الاوسط» في بيروت يوم الجمعة الماضي، بجرم اقتحامهم مكاتب الصحيفة واحداث تخريب في محتوياتها . وأحال أبو حيدر المدعى عليهم الموقوفين بيار حشاش، بلال علوه، حسين ناصرالدين، محمد حرز، علاء حسين، حسن بديع قطيش وجاد أبو ضاهر والفار عباس زهري أمام الحاكم المنفرد الجزائي في بيروت للمحاكمة سنداً إلى مواد تعاقب بالسجن بين شهرين وسنتين.

مؤشر الاستهلاك في أدنى مستوياته

شهد اقتصاد القطاع الخاص خلال آذار المنصرم أسرع وتيرة تراجع منذ ٢٦ شهراً. وانخفض مؤشر مديري المشتريات BLOM PMI إلى مستوى ٤٥ نقطة، موسّعاً الفارق بينه وبين المستوى الحيادي الذي يقع عند حدود الـ ٥٠ نقطة، ويفصل بين الانكماش والنمو.

وفي تعليقه على نتائج آذار ٢٠١٦، قال المستشار الاقتصادي في BLOMINVEST BANK الدكتور علي بلبل: «مع انخفاض مؤشر BLOM PMI في آذار ٢٠١٦ الى أدنى قراءة له خلال ٢٦ شهراً، يصحّ القول ان الاقتصاد اللبناني بدأ يحصد ما تمّ زرعه خلال الأعوام الأخيرة من تلكؤ وركود». أضاف: «إن تراجع مؤشر مديري المشتريات إلى مستوى ٤٥ نقطة يدل على أن قدرة القطاع الخاص اللبناني على تحمّل الصدمات المتكرّرة شارفت على الانتهاء، خصوصاً في ظل استمرار الخلاف السياسي مع دول الخليج وتفاقمه». ودعا السياسيين إلى أن يأخذوا هذه القراءة على أنها إنذار جدي، وإنهاء خلافاتهم لإعادة الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان إلى نصابه الصحيح.

أبو فاعور: موقف حكومي وإلا فعلى الدولة السلام

استقبل رئيس الحكومة تمام سلام في السرايا الحكومية وزير الصحة العامة وائل ابو فاعور، الذي قال: «ان التداعي بلغ مبلغاً في بنية المؤسسات الدستورية والمؤسسات بشكل عام، وفي كل يوم تكتشف فضيحة جديدة يندى لها الجبين. بدأنا بفضيحة الانترنت غير الشرعي، وحتى اللحظة لا ندرك نحن المسؤولين قبل أن يدرك المواطن، ما هي الإجراءات التي ستتخذ في هذا الامر ومن هو المسؤول عن هذه الفضيحة، ثم وصلنا الى فضيحة شبكة الدعارة وما فيها من مسؤوليات متعددة، وإذا لم يكن هناك موقف حازم للحكومة في الاجتماع الخميس المقبل على مستوى إجراءات قضائية وادارية وإجراءات في المؤسسات قبل الإجراءات بحق المخالفين، فأعتقد أن على الدولة السلام وعلى المؤسسات السلام وعلى هذه الحكومة السلام».

قوى الأمن: اتهامنا تجنٍّ علينا

أكدت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، رداً على الاتهامات التي طاولت بعض قطعاتها على خلفية استمرار شبكة الإتجار بالبشر منذ نحو عشر سنوات، أن «ملاحقة المتورّطين الرئيسيين في الشبكة مستمرّة إلى حين توقيفهم، مهما علا شأنهم». واعتبرت أن «التلميح إلى مسؤولية أشخاص معيّنين في تهريب أحد المتّهمين بالقضية هو من باب التجنّي الذي لا يمّت الى الحقيقة بصلة، ويأتي ضمن حملات مغرضة هدفها التشكيك بعمل المديرية العامة ومحاولة النيل منها». وذكّرت المديرية بالتحقيقات الشفافة التي تقودها في ملف الطبابة في قوى الأمن وصولاً إلى كشف المتورطين كافة».

وأفادت مصادر أمنية بأن الموقوفين الـ١٧ (بينهم ست حارسات) تم تسليمهم إلى النيابة العامة في جبل لبنان، وأنه لم يقبض بعد على المتهمين الرئيسين «ع.ح» و«ع.ن» اللذين كانا يتسلمان الضحايا من الأشخاص الذين يخدعونهن ويأتون بهن من سوريا، ومن بينهم «فاطمة.ج» زوجة المتهم «غ. الضفدع».

محمّد بن سلمان: مشكلة «أوجيه» ليست معنا!

أكّد وليّ وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أنّ العديد من الشركات المنفذة لمشاريع حكومية حصلت على مستحقاتها، وستحصل الشركات الباقية على مستحقاتها قريباً، قائلاً إنّ ذلك يشمل «مجموعة بن لادن» و«سعودي أوجيه»، معلناً أنّ «مشكلة سعودي أوجيه تختلف عن الشركات الأخرى».

وكشف، في حواره مع شبكة «بلومبرغ»، أن شركة «سعودي أوجيه» حصلت بالفعل على العديد من الأقساط المستحقة لها لدى الحكومة، «لكن الشركة عليها ديون داخل المملكة وخارجها، لذا فبمجرد إيداع مستحقات الشركة في حساباتها المصرفية، يقوم البنك الدائن بسحب تلك الأموال».

وأكّد بن سلمان أنّ المشكلة التي تواجهها الشركة في ما يتعلق بعدم تغطية تكاليف العمالة الخاصة بها، ليست مشكلة الحكومة، فهي مشكلة «سعودي أوجيه»، مضيفاً: «بالنسبة إلينا فنحن نلتزم بالعقد بيننا وبين الشركة، أما إذا كان البنك يسحب الأقساط التي نودعها في حسابها، وتعجز بالتالي عن سداد مستحقات المقاولين والعمال، فهذه مشكلتهم، ويمكنهم اللجوء للقضاء».

الحريري: التطرف يعيش على اليأس

استضاف زعيم «تيار المستقبل» الرئيس السابق للحكومة اللبنانية سعد الحريري في بيت الوسط حفل إطلاق حملة دعم مشروع «إزالة الفقر والعوز المدقع في لبنان» (أفعال). وهو اقتراح القانون الذي تقدم به نائب طرابلس روبير فاضل إلى المجلس النيابي في حضور عدد من الوزراء والنواب والديبلوماسيين العرب والأجانب وممثلين عن المؤسسات المالية والاقتصادية العربية والدولية والجمعيات الأهلية وشخصيات مصرفية.

وقال الحريري: «في لبنان نعاني مشاكل كبيرة، وعلى رأسها مشكلة الفراغ في رئاسة الجمهورية وتعلمون جميعاً

الجهود التي نقوم بها لانتخاب رئيس وإنهاء الفراغ، بصفته المدخل الأساسي لمعالجة كل المشاكل».

وأضاف: «نحن في تيار المستقبل نقول دائماً، وعن حق، أننا تيار الاعتدال، والسد المنيع في وجه التطرف. لكن التطرف يعيش على اليأس، واليأس يعيش على الفقر، والفقر واليأس لا طائفة لهما، ولا منطقة، ولا أي هوية خاصة».

لجنة الاتصالات: متورّطون جدد بقضية الإنترنت

– أكدت لجنة الإعلام والاتصالات النيابية مضيها في ملف الانترنت غير الشرعية، خصوصاً بعد تبين وجود متورطين جدد في القضية، لافتة الى ان القضاء هو من يعلن الحقيقة وأنها وجهت دعوة جديدة الى الانعقاد في ١٩ نيسان الجاري.

وكانت اللجنة قد تابعت درس ملف شبكة الانترنت غير الشرعية في جلستها الرابعة في المجلس النيابي، برئاسة النائب حسن فضل الله وحضور مقرر اللجنة النائب عمار حوري ووزيري الدفاع سمير مقبل والاتصالات بطرس حرب ونواب اللجنة، إضافة إلى المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود والمدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم.

«نايل سات» توقف التعامل مع «المنار»

أبلغت إدارة القمر الاصطناعي المصري «نايل سات» وزارة الاتصالات اللبنانية بضرورة وقف بث قناة «المنار» عبر أثيره ابتداءً من الثامنة بتوقيت القاهرة. وعزت إدارة «نايل سات» سبب طلب توقيف القناة إلى «مخالفتها الاتفاق الموقع معها، وبث برامج تثير النعرات الطائفية والفتن».

وأرسلت كتاباً آخر أبلغت فيه الوزارة اضطرارها إلى وقف البث من محطة جورة البلوط ابتداء من العاشرة من قبل ظهر يوم الاربعاء بسبب انتهاء العقد الموقع مع الدولة اللبنانية منذ عام ٢٠١٥، وفق ما ذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام» (الرسمية).

وجهة نظر

الطاقم السياسي المتنفذ

ما زال الطاقم السياسي اللبناني المتنفذ قادراً على استيلاد قضايا بديلة عن المهام السياسية الرئيسية الكبرى المنوطة به، وهي قضايا في معظمها ذات طابع أمني أو انمائي أو حياتي داهم. وقد عاش البلد بأكمله تحت وطأة أزمة النفايات منذ شهر تموز الماضي، وتحوّل الجميع إلى سعاة خير بين مشاريع الترحيل وتوطين النفايات في الوطن الأم، ودخلت الساحة اللبنانية لاحقاً في قضية الانترنت غير الشرعي، وقبل ذلك قضية القمح المسرطن التي جاءت استكمالاً لحملة صحة الغذاء التي بدأها الوزير وائل أبو فاعور قبل عام من الزمن.

وكان كل ذلك بديلاً من انجاز الاستحقاق الرئاسي سد الفراغ الدستوري القائم منذ ٢٥ أيار ٢٠١٤، وبديلاً من العمل الحكومي المعطل والبرلماني المغيّب، فضلاً عن الكثير من المهمات البديهية التي كان يفترض القيام بها في مجالات محلية وخارجية شتى. ويحاول بعض المتحاملين توجيه اصبع الاتهام في هذا المجال إلى النائب وليد جنبلاط الذي كان له وفق هؤلاء الفضل أو السبق في تفجير قضية النفايات، التي انطلقت من اقفال مطمر الناعمة حيث النفوذ الشعبي الواسع للزعيم الدرزي الأبرز. ويضيف هؤلاء الى كل ذلك مساهمة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في ولادة الحراك المدني منذ البدايات، ودور وزير الصحة وائل أبو فاعور في اطلاق حملة صحة الغذاء الطيبة الذكر...

إلا أن المبالغة في توجيه هذه التهمة تبدو واضحة، حيث النائب جنبلاط يلتزم التهدئة المميزة منذ تخليه عن الاصطفاف في معسكر الرابع عشر من آذار، ومنذ أن صارت معظم خطواته السياسية منسقة مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري، ضمن تحالف وثيق وغير معلن، ما شكل حقيقة النواة الكبرى لما يسمى الطاقم السياسي المتنفذ في لبنان، حيث الدولة متحللة أو متلاشية والقرار الحقيقي كامن في سلطة مائعة تتكون من حدّ أدنى من تفاهم مثقوب بين معسكرين لبنانيين متصارعين حول كثير من القضايا الاستراتيجية. ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن هذين المعسكرين يعيشان تماسكاً معتبراً، بل انهما في حالة تخبط دائم في ساحة كل منهما. ويفسح هذا التحلل القائم في السطة السياسية الى قيام أدوار متعاظمة للعديد من القيادات العسكرية والأمنية المطلوب منها الكثير في مواجهة تهديدات وتحديات أمنية شتى في الداخل وفي العديد من المناطق الحدودية، ويتطور هذا الأمر في بعض الأحيان الى تأثيرات متبادلة مع الساحة السياسية الملتهبة.

وقد توقف الكثيرون في الآونة الأخيرة عند فزاعة توطين النازحين السوريين، التي حذر منها في الأسبوع الأخير الرئيس نبيه بري، واتهم التيار الوطني الحر بتضخيمها.. كواحدة من القضايا التي تم استيلادها لإيجاد مخاوف طائفية مسيحية لا يحتاج البلد إلى الكثير أو القليل منها. واستتبع كل ذلك بالفضيحة الإنسانية الكبيرة التي كشفت عن استئناف تجارة الرقيق الأبيض في الكيان الحضاري اللبناني، من خلال احتجاز حرية عدد كبير من الفتيات السوريات واجبارهن على امتهان الدعارة وايذائهن جسدياً ومعنوياً بما يخالف كافة المعايير الإنسانية في العالم. وإذا كان من أمر يسير على شيء من الانتظام والاستمرار، فإن في إطار الحوار بمستواه الثنائي (حزب الله – المستقبل) وبمستواه العام الذي يضم كافة الكتل النيابية الموجودة داخل المجلس النيابي، وهو حوار يحظى برعاية مزدوجة من الرئيس نبيه بري الذي يمثل في المرحلة الحالية قطب الرحى في بنيان السلطة اللبنانية، لما يتمتع به من مرونة وانفتاح واعتدال مميز.

لا دولة حالياً في لبنان وفق وضعية دستورية سليمة، بل طاقم سياسي متنفذ، فيه البارع والماهر والمتصلب والصاخب و... و... في مقابل الشعب اللبناني الصابر.■

أيمن حجازي

الأمين العام للجماعة يستقبل وفداً من علماء عكار

استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي يوم الجمعة ١/٤/٢٠١٦، في مركز الجماعة بطرابلس وفداً من علماء عكار برئاسة القاضي الشيخ الدكتور أسامة الرفاعي، جاء مهنئاً بانتخاب الأمين العام والقيادة الجديدة، وذلك بحضور رئيس مجلس محافظة الشمال في الجماعة الشيخ سمير شعراني ومسؤول الجماعة في طرابلس الأستاذ سعيد العويك وقيادة الجماعة، حيث جرى التباحث بالشأن الإسلامي العام والشأن اللبناني الخاص.

وقد شكر الأمين العام للوفد لفتته الكريمة، وأكد أهمية تواصل الجماعة الدائم مع أصحاب الفضيلة والسادة العلماء.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.
الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

الأزمات المتلاحقة لمجرّد شغل الوقت بانتظار الرئيس!

لا يكاد اللبنانيون ينامون على همّ سياسي أو اقتصادي أو أمني، إلا ويصبحون على همّ آخر جديد.. كأن عملية استخراج الأزمات أو استحضارها أصبحت من اختصاص بعض المؤسسات الرسمية اللبنانية، من أجل تحقيق أغراض معينة لم تعد خافية على أحد.

بعد التمديد لولاية المجلس النيابي مرة أولى وثانية.. أدركتنا اشكالية انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ذلك أن الدستور اللبناني لا يتيح أي فرصة لتمديد ولاية الرئيس. وعلى الرغم من عقد المجلس النيابي (الممددة ولايته) جلسة عامة لانتخاب الرئيس، إلا أن أي جلسة أخرى لم تنعقد، على الرغم من أن رئيس المجلس وجّه الدعوة لعقد جلسات عامة لانتخاب الرئيس سبعاً وثلاثين مرة، لكن النصاب لم يكتمل مرة واحدة، وهو ثلثا عدد أعضاء المجلس، حتى النائبان المرشحان للرئاسة، والحليفان داخل تكتل ٨ آذار، لم يحضرا جلسات المجلس لانتخاب رئيس جديد. لذلك لم تعد الرواية تنطلي على أحد، فالكل يدرك أن تعطيل الحياة السياسية وتجميدها عن طريق استمرار الشغور الرئاسي هو صناعة مكشوفة، الغرض منها تغطية الفوضى السياسية والاضطراب الأمني كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ولهذا فقد كان لا بدّ من صناعة أسباب أخرى اضافية تغطي الشغور الرئاسي وتوجه اهتمامات اللبنانيين إلى همّ جديد يبرّر القناعة الواضحة السائدة، وهي أن فريقاً من اللبنانيين يريد استمرار هذا الفراغ، حتى يغطي انغماسه في شؤون أخرى، هي أكثر أهميّة بالنسبة إليه من رئاسة الجمهورية أو المجلس النيابي.

وهكذا بدأت المعزوفة بأزمة النفايات، فقد كانت هناك مطامر جرى إغلاقها، وخرج أهالي المناطق -سواء في عكار أو الجبل أو البقاع- إلى الشوارع، وأغلقوا الطرقات بالدواليب المحروقة، وأوقفوا عمليات طمر النفايات. ثم طرحت المشكلة في لجان نيابية وهيئات حكومية، واستقر الرأي على ترحيل النفايات إلى عدد من الدول، التي انسحبت من الالتزام دون مبرّر، الواحدة تلو الأخرى.. لتعود القضية إلى المطامر، وهي الحل الوحيد المتاح في كل بلدان العالم. وهكذا طويت صفحة النفايات -حتى الآن- بعد أن أساءت إلى صورة لبنان وسمعته الدولية والسياحية، وجرى تسويق صور جبال النفايات على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر وكالات الأنباء، مما ساهم في تشكيل صورة سيئة عن لبنان، بلد السياحة والاصطياف والمناخ الجميل، الذي تحوّل إلى نفايات على الطرقات وروائح كريهة تنشر الأمراض في السهول والجبال.

بعد ذلك جاءت مشكلة القمح المسرطن، إذ أصدر وزير الصحة، الذي لا علاقة له بالصحة العامة أو بالعلوم الطبية، بياناً قال فيه إن كمية من القمح الفاسد المسرطن وصلت إلى مرفأ بيروت، وإنها باتت قيد التداول. ليواجهه وزير الاقتصاد برأي آخر، يقول إنها موافقة للمواصفات، وإن ما يتحدث عنه وزير الصحة لا يسيء إلى سلامة المستهلك اللبناني.. لتطوى هذه الصفحة بعد ذلك..

بعدها جاءت قضية الانترنت غير الشرعي، حين تبيّن لعدد من كبار المسؤولين اللبنانيين أن جهات معينة ذات نفوذ أقامت محطات للتواصل بين المناطق، وبين لبنان وقبرص وتركيا، وأن هناك محطات أقيمت في صنين وأخرى في الضنية وثالثة في الزعرور، وأن شركة أوجيرو أرسلت لجنة للتحقيق ومراقبة ما يجري، وأن أعضاء اللجنة تعرضوا للاعتداء من مجموعة من الحرس المسلحين في محطة الزعرور، مما أجبرهم على العودة من حيث أتوا. وقد نوقش هذا الملف في لجنة الاتصالات النيابية، ليخرج رئيسها فيهدد ويتوعّد، ناسياً أن عمليات من هذا النوع ومؤسسات للاتصال غير الشرعي كثيراً ما كان يجري بناؤها لتربط مختلف المناطق اللبنانية تحت عنوان اتصالات المقاومة وأمنها، ولم يعرف أحد يومها أين أصبحت عمليات الحفر وتمديد الخطوط الهاتفية في بيروت والجبل، فضلاً عن منطقتي الجنوب والبقاع. أما التحقيق في شبكة الاتصالات فما يزال في بداياته كما يبدو، وقد يطال عدداً من الرؤوس الكبيرة المحميّة أو التي يمكن أن يكشف عنها الغطاء.

الأزمة الأخيرة التي يجري تداولها هي «شبكة الدعارة» أو «الاتجار بالناس»، ذلك أن بعض الفاسدين في لبنان فاتهم قطار المصطافين العرب هذا العام، وضاق بهم الوجود السوري الكثيف للنازحين منذ خمس سنوات.. فاستغلوا نقطة الضعف لدى العائلات النازحة، واستدرجوا مئات الفتيات إلى فنادق وكباريهات في منطقة جونية البعيدة عن أعين الرقباء، وبدأوا عمليات دعارة واستيلاد أطفال، ثم عمليات إجهاض قسرية (قدّر المراقبون عددها بمائتي حالة) في إحدى العيادات الخاصة، لتشغل هذه الواقعة الرأي العام اللبناني أياماً وأسابيع، نظراً لما قد يترتب عليها من تداعيات. كما أن الجميع يدرك أن عيادة الطبيب والفندق في جونية ليسا آخر المأساة، فهناك أحاديث عن منازل وفنادق في بيروت ومناطق أخرى يجري فيها ما جرى في جونية.

بالعودة إلى البداية، من يتحدث هذه الأيام عن الانتخابات الرئاسية أو قانون الانتخابات النيابية؟! لقد رضوا -حتى الآن- بالتحضير للانتخابات البلدية والاختيارية، وتحديد مواعيدها. لكن ماذا لو اختلفت كتلتا ميشال عون وسمير جعجع ولم تتفقا على لوائح موحدة.. وماذا لو خرج وزير الداخلية يوماً ليقول إن التغطية المالية للانتخابات غير متوفرة، وإننا يجب أن نفرض ضريبة اضافية على سعر صفيحة البنزين كي نؤمن هذه التغطية، والرأي العام سوف يرفض هذه الزيادة المقدرة بخمسة آلاف ليرة.. ماذا يكون أمامنا غير التأجيل؟!

لا مبرّر للتشاؤم في هذا الموضوع، لكن الشعب اللبناني لا يستحق أن تجري المناورة به وبمصالحه وباستحقاقاته الهامة دون أن يدري ماذا يفعل به أو ماذا يراد له. وإذا لم يبادر النواب بالحضور إلى المجلس النيابي لانتخاب رئيس للجمهورية، فإن كل الاحتمالات تبقى واردة. ولذلك فإن الجميع ينبغي أن يدركوا بأن البلد مرهون لمصالح داخلية أو إقليمية أو دولية، وهي التي تذهب به نحو الاستقرار والأمان، أو الى الفراغ والخراب والدمار. والأشهر القادمة يبدو أنها سوف تكون حاسمة في هذين الاتجاهين.■

الانتخابات البلدية.. عودة إلى الديمقراطيّة أم إثبات للوجود؟

بعد تردد وشائعات عن احتمال تأجيل الانتخابات البلدية أسوة بالانتخابات النيابية المعلّقة إلى حين التوافق على قانون للانتخاب، ومع توافق واتفاق القوى السياسية على أن الاستحقاق الرئاسي أصبح مرتبطاً بالتوافق الإقليمي أولاً، وبالتالي لا انتخاب لرئيس للجمهورية في المدى المنظور، انطلقت الاستعدادات الفعلية لإجراء الانتخابات البلدية في شهر أيار القادم في كل المحافظات اللبنانية وفق جدول أعلنه وزير الداخلية نهاد المشنوق، وأكد الرئيس سلام أن الانتخابات البلدية ستجري في مواعيدها، ولن يكون هناك تأجيل أو إلغاء.

لكنّ اللافت أنه رغم التأكيدات الرسمية والسياسية بأن الانتخابات البلدية ستجري في مواعيدها ابتداءً من ٨ أيار القادم في محافظات بيروت والبقاع وبعلبك الهرمل، فإن الاستعدادات الرسمية والسياسية والحزبية لهذه الانتخابات تبدو خجولة. فالاتصالات بين القوى السياسية لتشكيل اللوائح الانتخابية تبدو باردة، وحركة الترشيحات وصور المرشحين للمقاعد البلدية والاختيارية غائبة كلياً عن النطاقين الإعلامي والشعبي، وما يجري من اتصالات ولقاءات بين مختلف القوى السياسية يبدو أنه لا أكثر ولا أقل من عمليات جس نبض حول هذه الانتخابات لناحية إمكان تشكيل لوائح توافقية تجنب القوى السياسية تكاليف مالية

أولاً، ومعارك سياسية بعناوين أهلية وعائلية ثانياً.

في ظل هذا الواقع، هل يكون إجراء الانتخابات البلدية عودة للديمقراطية أم مجرد إثبات للوجود السياسي؟

في العرف السياسي عادة ما تكون الانتخابات البلدية مؤشراً على قوة وشعبية الأحزاب الحاكمة أو المعارضة على حد سواء، وكثيراً ما تتطابق نتائج الانتخابات البلدية -التي تسبق عادة الانتخابات النيابية- مع نتائج الانتخابات النيابية.

إلا أن الواقع اللبناني، على ما يبدو، مختلف كل الاختلاف عن هذه الوقائع والحسابات الانتخابية والديمقراطية، فالانتخابات النيابية في لبنان مؤجلة حتى إشعار آخر، لأن القوى السياسية الفاعلة مختلفة في ما بينها على قانون الانتخاب، فالقوى المسيحية تريد قانوناً للانتخاب يضمن لها التمثيل المسيحي الحقيقي، وهي لذلك تبنت القانون الأرثوذكسي الذي يدعو أن تنتخب كل طائفة ممثليها في مجلس النواب، وحزب الله وحركة أمل يريدان نظاماً انتخابياً نسبياً مع دوائر كبرى.

أما تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي فيطالبان بنظام نسبي وأكثري مختلط مع دوائر صغرى، ولذلك عجزت اللجنة النيابية التي كلفها المجلس النيابي الوصول إلى صيغة توافقية لقانون انتخاب نيابي عن الاتفاق في ما بينها على قانون انتخاب نيابي يلبي مطالب كل القوى السياسية، وهو ما دفع الرئيس بري إلى القول إن القوى السياسية في المجلس النيابي «يريدون وضع قانون انتخاب يناسب مقاعدهم النيابية بغية الإطباق على الأكثرية التي يعملون للحصول عليها، ولا يتقبلون تطبيق النسبية ولا السماع باسمها، ويعملون للتنصل منها».

في ظل هذه المعطيات تبدو حماسة القوى السياسية لإجراء الانتخابات البلدية موضع شك، فلماذا إذن تحرص على إجرائها؟ فيما يبدو أن الهدف الرئيسي من الحرص على إجراء الانتخابات البلدية، إثبات الوجود السياسي في الصراع القائم في البلد حول الانتخابات الرئاسية، وحول قانون الانتخاب.

فالقوى المسيحية، وخاصة بعد اتفاق معراب بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، وتبني سمير جعجع ترشيح العماد عون لرئاسة الجمهورية في وجه مرشح تيار المستقبل النائب سليمان فرنجية، تريد تأكيد أكثريتها الشعبية المسيحية عبر الانتخابات البلدية، وهي تتحدث عن تسونامي شعبي كبير سيجتاح بموجبه تحالف عون والقوات معظم البلديات المسيحية، وإن ذلك إذا تحقق فسيكون دليلاً واضحاً على تبني المسيحيين لترشيح العماد عون لرئاسة الجمهورية، ورغم أن هناك قوى مسيحية فاعلة مثل حزب الكتائب والنائب ميشال المر، إضافة إلى بعض الشخصيات المستقبلة مثل النائب بطرس حرب ترفض هذا السيناريو، فإن فوز تحالف القوات وعون بالأكثرية المطلقة في الانتخابات البلدية سيعطي دفعاً كبيراً جداً لترشيح العماد عون لرئاسة الجمهورية.

أما تيار المستقبل، فحساباته الانتخابية مختلفة بالنسبة إلى الانتخابات البلدية، فهو يريد من إجراء الانتخابات العودة إلى الساحة الشعبية بقوة بعد ان تضررت شعبيته بسبب المشاكل المالية أولاً، والخلافات التنظيمية ثانياً، ومغامرات الرئيس سعد الحريري السياسية ثالثاً، وخصوصاً في ما يتعلق بتبني ترشيح النائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، وهو المعروف بأنه من أركان قوى ٨ آذار ومن حلفاء النظام السوري.

ويدرك الرئيس سعد الحريري هذه الوقائع جيداً، لذلك يمد يده إلى كل القوى السياسية في مختلف المناطق اللبنانية من أجل التوافق على لوائح مشتركة معها تجنباً لخسائر انتخابية بلدية تؤثر في موقعه السياسي في البلد.

إلا ان رغبة الرئيس سعد الحريري في التوافق لتجنب معارك انتخابية، خصوصاً في بيروت وصيدا وطرابلس، تصطدم بكثير من القوى السياسية التي تريد حصة وازنة في هذه المجالس البلدية الحساسة، ولا سيما في مدينة طرابلس التي تبدو لأول مرة غير منسجمة مع رغبات وتوجهات سعد الحريري وتيار المستقبل، ومع أن الحكم على التوافق أو عدمه لم ينضج بعد، خصوصاً أن الانتخابات البلدية في طرابلس وعكار ستجري في ٢٩ أيار القادم، فإن الأجواء لا توحي بالتوافق، وهو ما يقلق سعد الحريري وتيار المستقبل.

أما بالنسبة إلى «حزب الله» وحركة أمل، فإن الانتخابات البلدية والاختيارية بالنسبة إليهما انتهت قبل ان تبدأ في ظل توافق اللجنة المشتركة بينهما على إبقاء الوضع على ما هو عليه بلدياً مع بعض التغييرات في الأسماء التي طاولتها الشبهات في أثناء عملها البلدي.

باختصار، الانتخابات البلدية القادمة ليست عودة للديمقراطية التي يطالب بها اللبنانيون، لأن القوى السياسية الفاعلة تريدها إثباتاً للوجود في معاركها حول الاستحقاق الرئاسي وقانون الانتخاب. فهل بهذه الطريقة يبنى لبنان الجديد؟■

بسام غنوم

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

مؤتمر «بيت المستقبل» يقدّم رؤية شاملة

نحو مقاربات علميّة وموضوعيّة لملف النازحين واللاجئين

شهد لبنان في الأسبوعين الماضيين نقاشات وسجالات سياسية وإعلامية ودبلوماسية ساخنة حول «ملف النازحين واللاجئين السوريين في لبنان»، تزامناً مع زيارة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وأبدى بعض المسؤولين والسياسيين اللبنانيين تخوفهم من طرح ما سمّوه «توطين النازحين أو اللاجئين السوريين في لبنان»، بعد أن تحدثت بعض المصادر في الأمم المتحدة عن «العودة الاختيارية للاجئين» وانه لا يمكن إجبار أي لاجيء أو نازح سوري على العودة إلى بلده إلا إذا عمد هو إلى ذلك.

ورغم نفي رئيس الحكومة تمام سلام ورئيس المجلس النيابي نبيه بري وجود أي توجه لإبقاء النازحين أو اللاجئين السوريين في لبنان، فإن هذا الموضوع بقي مثار الاهتمام والسجال السياسي والإعلامي.

ومن أجل وضع مقاربة ورؤية موضوعية وعلمية لهذا الملف، عقد «بيت المستقبل»، وهو مركز دراسات يشرف عليه الرئيس الأسبق أمين الجميّل، وبالتعاون مع مؤسسة كونراد الألمانية مؤتمراً موسعاً تحت عنوان «لبنان والنازحون واللاجئون: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، نحو استراتيجية وطنية شاملة». وقد شارك في المؤتمر شخصيات لبنانية ودولية ودبلوماسية وطرحت بشأن معالجة ملف النازحين واللاجئين السوريين.

فما هي أبرز النقاط التي تطرق إليها مؤتمر «بيت المستقبل»؟ وهل يمكن التوصل إلى استراتيجية وطنية شاملة بشأن مقاربة ملف النازحين واللاجئين السوريين؟

أبرز قضايا النازحين واللاجئين

بداية ما هي أبرز القضايا والمعطيات التي جرى عرضها في مؤتمر «بيت المستقبل» حول ملف النازحين واللاجئين السوريين؟

لابدّ من الإشارة بداية إلى أنه حتى الآن ليس هناك مصطلح موحد بشأن توصيف واقع السوريين في لبنان: هل هم نازحون أم لاجئون؟ لأن لكل مصطلح اعتباراته الواقعية والقانونية والاجتماعية، ففيما تعتمد بعض الجهات مصطلح النازحين، وهو يشير إلى نزوح طوعي بسبب الأوضاع الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وهو حالة مؤقتة تحصل بشكل جماعي، فإن اللجوء يكون قسرياً ويكون إما فردياً أو جماعياً بسبب الحرب أو الوضع الأمني، وله ترتيبات قانونية ودولية وتلتزم الدول حقّ حماية اللاجئين ورعايتهم وتوفير كل المستلزمات لهم.

وقد شارك في مؤتمر «بيت المستقبل» الرئيس أمين الجميّل ووزير التربية الياس أبو صعب، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح ومدير الوحدة السياسية في مكتب المنسقة الخاصّة للأمم المتحدة في لبنان أنور دركزللي.

كذلك شارك في تقديم الأوراق والأبحاث عدد من النازحين وأساتذة الجامعات والإعلاميين المتخصصين، وتناولت المحاور عدّة قضايا، منها: التحديات الاقتصادية، التحديات الاجتماعية والبيئية، التحديات الأمنية، والاجراءات العملية نحو استراتيجية وطنية لمقاربة ملف النازحين واللاجئين.

وشكلت كلمتا الرئيس أمين الجميّل ووزير التربية الياس أبو صعب مدخلاً مهماً من أجل عرض الاشكالات المتعلقة بهذا الملف الحساس والدقيق حيث أشارا إلى عدة نقاط يجب أخذها في الاعتبار عند مقاربة موضوع اللاجئين والنازحين، ومن هذه النقاط:

أولاً: حسن الضيافة وتأمين سبل العيش الكريم واللائق للنازحين مع الاحترام الكامل لحقوق اللبنانيين ومراعاة الجوانب السياسية والأمنية والسياسية في لبنان.

ثانياً: الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على لبنان بسبب الأزمة السورية التي أدت إلى خسائر تقدر بنحو ١٢ مليار دولار طوال السنوات الخمس الماضية إضافة إلى الانعكاسات السلبية الأخرى الاجتماعية والمالية والأمنية، وعدم حصول لبنان على المساعدات الكافية لمعالجة هذه المشكلات.

ثالثاً: المشكلات التي يعاني منها النازحون بسبب عدم وجود وثائق قانونية لعدد كبير منهم، وخصوصاً الولادات الجديدة وفقدان الكثيرين منهم لوثائقهم، ما يطرح مشاكل مستقبلية عديدة.

رابعاً: اشكالية ضبط الحدود مع الخارج بما يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

خامساً: الحاجة للتعاطي مع ملف النازحين الإنساني كواقع مؤقت وليس كأمر واقع ودائم ووضع الآليات التي تؤمن عودتهم الى ديارهم فور استتباب الأمن جزئياً لا شمولياً، لأن النزوح يصبح دون موضوع ودون سبب إذا ما استقرت منطقة معينة وخلت من الاضطرابات.

سادساً: تفعيل التدابير التي اتخذها مجلس الوزراء بفرض فرز واقع النازحين وتحديد طبيعة كل نازح من كونه نازحاً حقيقياً أو نازحاً مموهاً يأتي إلى لبنان دون الأسباب الاضطرارية أو بفرض الانتقال إلى دول أخرى.

وقد قدّم وزير التربية الوطنية الياس أبو صعب المشروع المتكامل الذي أعدته الوزارة بفرض استيعاب النازحين تربوياً وأهمية دعم البيئة المضيفة (أي لبنان) لأن هذا الدعم يساعد في استيعاب النازحين ومعالجة مشاكلهم، مع الإشارة إلى عدم وجود أرقام نهائية حول عدد النازحين أو اللاجئين من لبنان، سواء كانوا سوريين أو فلسطينيين، مع أن بعض التقديرات التي أشارت إلى ان عددهم أصبح نحو مليونين مقابل وجود أربعة ملايين لبناني، وهذا معدل خطر.

نحو استراتيجية شاملة

لكن ما هي أبرز نتائج مؤتمر «بيت المستقبل»، وهل يمكن التوصل إلى استراتيجية وطنية شاملة في مقاربة ملف النازحين أو اللاجئين السوريين؟

من خلال المداخلات والأوراق التي قدمت في مؤتمر «بيت المستقبل» يمكن الإشارة إلى أن ملف النازحين أو اللاجئين السوريين في لبنان هو من الملفات الحساسة والدقيقة التي تحتاج إلى معالجات شاملة ورؤية موحدة من خلال الاستناد إلى المعلومات والمعطيات الدقيقة بعيداً عن المواقف المسبقة أو الصور النمطية، ومن هنا أهمية استكمال الحوارات والنقاشات وجمع المعلومات والمعطيات من كافة الجهات المعنية ووضع خطة عمل مستقبلية في كيفية التعاطي مع هذا الملف الحساس، إن على المستوى القريب أو على المستوى البعيد، ومن ضمن الأفكار والاقتراحات التي قدّمت:

١- الحاجة إلى إعادة بناء السلطة في لبنان عبر الإسراع بانتخاب رئيس للجمهورية، على ان يتولى الرئيس المقبل اجراء حوار جدي ومسؤول مع قيادات المجتمع الدولي انقاذاً للبنانيين والسوريين.

٢- الاستفادة من الدعم الدولي ومن المؤسسات الدولية لمعالجة ملف النازحين وعدم اهدار الفرص التي تقدَّم للبنان بأية حجة مع التشديد على رفض بقاء اللاجئين أو النازحين في لبنان ووضع خطة عمل لاعادتهم إلى بلدهم حين توافر الظروف المناسبة.

٣- وضع مقاربة جديدة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية في لبنان، إن لجهة استيعاب اللاجئين والنازحين أو من أجل تمكين لبنان من مواجهة الخسائر التي تعرض لها طوال السنوات الماضية.

٤- حماية الأمن والاستقرار في لبنان ومنع تحول لبنان إلى مقر أو ممر لأية مجموعات تريد تخريب الأمن في لبنان والمنطقة.

٥- الاستنفار الدولي لمعالجة أسباب النزوح في دول المنشأ عبر الاسراع بالتسويات السياسية وخصوصاً في سوريا.

٦- الاتفاق على رؤية وطنية موحدة للتعاطي مع هذا الملف الحساس والخطير.

هذه بعض الأفكار والاقتراحات التي تحتاج لمتابعة عملية وعقد مؤتمر وطني عام حول هذا الموضوع.■

قاسم قصير

بين أحداث مخيّم عين الحلوة والدعوة إلى استنقاذ عرسال:

هل يجري التحضير لأحداث أمنيّة أخرى

وائل نجم –كاتب وباحث

الأسبوع الماضي كان حافلاً بالأحداث الأمنية في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، وقد حصلت الاشتباكات على خلفيات عائلية أو فردية، وأخذت في جزء منها طابعاً فصائلياً أو سياسياً، وسقط خلالها عدد من الضحايا والجرحى في وقت بذلت فيه اللجنة الشعبية والفصائل الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير جهوداً كبيرة لاحتواء الموقف، ومنعه من التمدد والتفاقم، وبالتالي الانزلاق إلى الفوضى العارمة التي تهدد بإنهاء الوجود الفلسطيني ومسألة اللاجئين في لبنان.

وإذا ربطنا بين هذه الأحداث والتطورات في مخيم عين الحلوة التي يرمي كل طرف باللائمة والمسؤولية عنها على الطرف الآخر، وبين القرارات التي اتخذتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان «الأونروا» بتخفيف العطاءات والمنح التي كانت مقررة للاجئين، وما تبعها من تحركات ميدانية من الفصائل والأهالي لرفض هذه القرارات والاحتجاجات عليها، يتولّد لدينا شعور بأن هناك قراراً ما قد اتخذ في مكان ما بتصفية القضية الفلسطينية، وفي طليعتها قضية اللاجئين والوجود الفلسطيني في لبنان، لأنه يعتبر عصب القضية الفلسطينية، ولا سيما في مخيم عين الحلوة، بعد تصفية هذا الوجود في مخيم نهر البارد في الشمال عام ٢٠٠٧، وتصفية الوجود الفلسطيني في مخيم اليرموك بدمشق خلال الأعوام الماضية من الثورة السورية. وعليه فإنه يمكن القول إن القضية الفلسطينية في خطر، وإن الوجود الفلسطيني في خطر أيضاً، ولا سيما في لبنان، حيث بات البعض يجاهر بالتخلّص من مسألة اللجوء التي باتت تشكّل عبئاً بالنسبة إلى البعض على كاهل اللبنانيين.

وإذا انتقلنا من هذه الجزئية، على أهميتها، إلى جزئية أخرى من المشهد، فقد تابعنا خلال الأيام الماضية خبراً أفاد عن محاولة هجوم لمسلحين من جهة الحدود السورية باتجاه بعض البلدات العكارية الواقعة على ضفة الحدود اللبنانية، وقد تابع الخبر بأن الجيش تصدّى لتلك المجموعات وتمكّن من صدّها. واللافت في هذا الخبر أنه على مدى السنوات الماضية نسمع أن قوات النظام السوري وحلفاءها اللبنانيين تمكّنوا من تأمين كل الحدود الشمالية مع سوريا، وأن الأراضي السورية الواقعة على الحدود اللبنانية من جهة الشمال تقع بشكل كامل تحت سيطرة قوات النظام السوري، والسؤال المحيّر: من أين جاء هؤلاء المسلحون؟ وكيف هاجموا الحدود وحاولوا السيطرة على بعض البلدات الحدودية في عكار ووادي خالد؟

الجواب عن هذا السؤال هو: إمّا أن الخبر من نسج خيال البعض، وإمّا من تخطيط وأفعال الذين يريدون شرّاً بلبنان.

وإذا تجاوزنا هذا الخبر إلى التصريح، بل الموقف الذي اطلقه رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، حول بلدة عرسال بعد الاشتباكات التي قيل إنها دارت في محيطها، والتي دعا فيها إلى استنقاذ عرسال ممن سمّاهم الجماعات التكفيرية والإرهابية، والتي جاءت في أعقاب خسائر الحزب الفادحة في سوريا خلال الأيام الماضية، أدركنا أن هناك من يريد أن ينتج الأزمة من جديد من خلال محاولة توريط الجيش اللبناني في واحدة من هذه المناطق الثلاث للتخلّص من اللاجئين السوريين والفلسطينيين على حد سواء تحت شعار المخاطر «الإرهابية» المحدقة بالبلد، والخطر الوجودي الذي يشكله هؤلاء على البلد، ولا سيما على المستوى الديموغرافي كما يحلو للبعض التفسير. فهل هناك من يحضّر لإحداث خضات أمنية وسياسية بين يدي الاستحقاقات المحلية والاقليمية لتبرير القيام ببعض الأعمال الأمنية من أجل خلط الأوراق بين يدي هذه الاستحقاقات؟

على المستوى المحلي إن الابقاء على فزّاعة التوطين واللاجئين حيّة بين اللبنانيين تبقي حالات التموضع والاصطفاف الحالي قائمة في وقت يشعر فيه البعض بالحرج حيال الاستحقاق الرئاسي من جهة والاستحقاق البلدي من جهة ثانية، وحالة الاستقطاب على هذه الخلفية، وعلى خلفية التخويف من «المجموعات المسلحة»، تضمن له الخروج من حالة الحرج من جهة، وتوجيه البوصلة إلى مكان آخر من جهة ثانية.

وأما على المستوى الإقليمي، فإن إثارة الجو الأمني في لبنان قد تكون رسالة باتجاه المجتمعات التي تريد الحفاظ على حالة الاستقرار في البلد، خاصة أن قطار الحل السياسي في سوريا يبدو أنه انطلق هذه المرّة وقد يمضي إلى النتائج التي تريدها الدول التي تريد فرض الحل السياسي، وهنا يأتي التلويح بالتوتير في لبنان من قبيل التلويح بالأوراق التي يظن البعض أنه يملكها في مفاوضاته أو في مناقشاته لتحقيق تطلعات في المنطقة.

أمام هذه المشهد، يمكن القول إن من ذهب في خياراته إلى حدود المقامرة بالتاريخ من أجل خيارات اعتبرها صائبة، قد يذهب بلبنان إلى ما هو أكثر من المقامرة، وذلك من أجل الحفاظ على الذات.■

أسعد هرموش يلتقي الأمين العام لتيار المستقبل

زار الأمين العام لتيار المستقبل الشيخ أحمد الحريري رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية الأستاذ أسعد هرموش، وقد تم بحث المستجدات السياسية الإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى موضوع ترتيب البيت السني بين يدي التحولات في المنطقة.

«كتائب القسام» تعلن لأول مرة عن وجود أربعة جنود أسرى إسرائيليّين لديها

أعلنت كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، مساء الجمعة الماضي لأول مرة، وجود «أربعة جنود إسرائيليين أسرى لديها»، نافية في الوقت ذاته، وجود أي اتصالات مع الجانب الإسرائيلي حول هؤلاء الجنود. وقال الناطق باسم كتائب القسام (الذراع العسكري لحركة «حماس») «أبو عبيدة»، إن رئيس وزراء حكومة الاحتلال، بنيامين نتن ياهو، يكذب على شعبه بخصوص الجنود الأسرى الموجودين لدى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

وأضاف أبو عبيدة في تصريح مقتضب يوم الجمعة، بُثّ عبر فضائية «الأقصى»، أنه لا يوجد أي اتصالات مع الاحتلال بخصوص الجنود الأسرى، مشدداً على أن كتائب القسام «لا يمكن أن تُقدم أية معلومات للاحتلال بخصوص الجنود الأسرى دون ثمن؛ قبل وبعد المفاوضات»، وفق قوله.

وظهر الناطق باسم كتائب القسام وخلفه صورة تجمع أربعة من جنود الاحتلال الإسرائيلي، في إشارة إلى أن المقاومة الفلسطينية تُريد أن توصل رسالة ودلالة معينة «لم يُفصح عنها أبو عبيدة خلال التصريح».

وكان رئيس وزراء الاحتلال «بنيامين نتن ياهو»، قد صرّح قبل عدة أيام بأنه يُتابع شخصياً مسألة الجنود الإسرائيليين في غزة، وأن هناك «تطوراً مهماً» حدث في هذا الموضوع، (دون أن يفصح عن فحواه).

وأضاف نتن ياهو: «هناك جهود مضنية تجري بهذا الشأن، حيث أعقد اللقاءات حوله كل عدة أيام، وقد تم إطلاعي قبل يومين لا أكثر على تطور مهم، لكن بطبيعة الحال يستحيل تحقيق أي تقدم في هذه القضايا إلا بعيداً عن الأضواء، ولا تكون هذه القضية هي الوحيدة الجاري دفعها قدماً بهذه الطريقة عبر القنوات السرية، لكنها بالتأكيد أولى هذه القضايا».

وفي التاسع من تموز ٢٠١٥ أعلن الجيش الإسرائيلي اختفاء أحد المواطنين الإسرائيليين في قطاع غزة العام الماضي، مطالباً باستعادته بعد أن قال إنه محتجز لدى حركة «حماس».

وقال الجيش: «في ٧ أيلول ٢٠١٤ اجتاز المواطن الإسرائيلي أبراهام منغيستو، مواليد ١٩٨٦، ومن سكان مدينة أشكيلون، الجدار الحدودي إلى قطاع غزة قصداً، وقد اتضح من المعلومات المتوافرة أن منغيستو محتجز لدى حماس في قطاع غزة». كما تحدثت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، قبل عدة أشهر، عن فقدان مواطن إسرائيلي «غير يهودي» على حدود قطاع غزة، لكن دون تأكيد ذلك من الجهات السياسية الإسرائيلية، لكن مصدراً في حركة «حماس» قال آنذاك، إن «إسرائيل سألت عبر وسطاء غربيين عن شخص غير يهودي اختفت آثاره على حدود غزة».

وخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة صيف العام الماضي، أعلنت كتائب القسام، الجناح المسلح لحركة «حماس» في ٢٠ من تموز ٢٠١٤، أسرها الجندي الإسرائيلي شاؤول آرون، خلال تصدّيها لتوغل برّي للجيش الإسرائيلي، شرق مدينة غزة. وبعد يومين، اعترف الجيش الإسرائيلي بفقدان آرون، لكنه رجح مقتله في المعارك مع مقاتلي «حماس». وتتهم إسرائيل حركة «حماس» باحتجاز جثة ضابط آخر يدعى «هدار غولدن»، قُتل في اشتباك مسلح شرقي مدينة رفح، يوم ١ آب ٢٠١٤، وهو ما لم تؤكده الحركة أو تنفه.■

معارضة فتحاويّة للقيادة الفلسطينيّة!

بقلم: نقولا ناصر

«القيادة الفلسطينية» في وضع لا تحسد عليه، فالأصوات التي تسحب الثقة منها وتتنصل من أدائها لم تعد تقتصر على المعارضة التقليدية لها من خارج منظمة التحرير الفلسطينية ومن داخلها، إذ انضمت إليها مؤخراً أصوات «قيادية» عالية من داخل حركة «فتح»، قاعدة هذه القيادة وأداتها الرئيسية لضبط الوضع الداخلي.

فعلى سبيل المثال، تحدثت «ورقة عمل» مقدمة من أعضاء في المجلس الثوري لحركة فتح نشرتها وكالة وطن للأنباء يوم الخميس ٣/٣١ عن «فقدان الثقة في أن المكوّن السياسي الفلسطيني القيادي قادر على تقديم حلول أو خيارات جديدة قادرة على تحقيق انجاز أو تقدم منذ أوسلو وحتى الآن»، وقالت إن «القيادة الحالية» للحركة – التي يقودها الرئيس الفلسطيني محمود عباس – «لا تجسد المستوى المطلوب لمفهوم وممارسة القيادة وتفتقر لرؤية وأهداف توحدها»، ودعت إلى «احتضان ثوري خلاق» لهبّة القدس الحالية التي وصفتها الورقة بـ«الثورة الشعبية»، وإلى «تفعيل وتصعيد وتيرتها وأشكالها وتنويعها»، وهو ما تحجم عنه القيادة الفلسطينية حتى الآن. وخلصت الورقة إلى أن «المؤتمر العام السابع هو الخيار الأفضل والأنجح للنهوض بالحالة الوطنية والفتحاوية»، وهو المؤتمر الذي تأجل موعد انعقاده ثلاث مرات حتى الآن إلى أجل لم يسمّ بعد.

لكن القيادي الفتحاوي الأسير في سجون الاحتلال مروان البرغوثي، في مقال له يوم الخميس قبل الماضي، دعا إلى «توليد نخبة سياسية فلسطينية جديدة» لمعالجة «أمراض التكلس والشيخوخة الفكرية والنضالية»، «وللسماح للشباب باستلام مواقع قيادية»، لأن «القيادة الرسمية» كما سماها «منعزلة عن الجماهير» و«حولت السلطة الفلسطينية من قيادة حركة تحرر وطني إلى وسيط بين المواطن والاحتلال» الإسرائيلي، واستهجن «أن يستمر التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال وندّعي في الوقت نفسه اننا حركة تحرر تناضل ضد هذا الاحتلال».

وفي هذا السياق أثار قيام وفد فلسطيني برئاسة قيادي في حركة فتح، بتقديم التعزية بمقتل رئيس الإدارة المدنية في القيادة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية الأسبوع الماضي، موجة استهجان واستنكار واسعة في الأوساط الشعبية والوطنية الفلسطينية.

وقال البرغوثي في مقاله إن القيادة الرسمية «أخفقت في التقاط اللحظة التاريخية» لما وصفه بـ«الهبّة الشعبية الحالية»، وقال إن «المطلوب هو استعادة خطاب حركة التحرر ... بعد أن أفقدتنا المفاوضات العبثية مفردات الخطاب التحرري»، مضيفاً أن «المهمات الكبيرة» المنبثقة من العودة إلى خطاب التحرر الوطني تتطلب «عقد مؤتمر وطني» جامع من أجل «إعادة صوغ الحركة الوطنية والنظام الفلسطيني»، دون أن يتطرق في مقاله إلى عقد المؤتمر السابع لحركة فتح.

غير أن الرئيس عباس، في كلمة له خاطب بها المجلس الاستشاري لحركة فتح يوم الثلاثاء الماضي بدا معنياً أكثر باستمرار الجهود الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي تدعو اليه المبادرة الفرنسية، بالرغم من دعوته إلى «الإسراع» في عقد المؤتمر السابع لحركة فتح، لأنها كما قال هي «العمود الفقري للمشروع الوطني الفلسطيني».

وبعد يومين كان رئيس المجلس الاستشاري محمد الحوراني يعرب عن «أسفه» لأن «كافة مؤسسات الحركة بما فيها المجلس الاستشاري ليس لها تأثير في قرارات الحركة»، ما «أوصل حركة فتح الى حالة من الضعف والترهل والتخبط» كما نسبت «دنيا الوطن» إليه القول يوم الخميس الماضي.

لقد وصف البرغوثي الوضع الفلسطيني الراهن بـ«الأزمة»، وقال إن «الخروج من الأزمة يستدعي انجاز المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الكارثي»، لكن «العنصر الأهم للخروج من الأزمة يتجاوز الوحدة الوطنية على أهميتها» فـ«المطلوب هو استعادة خطاب حركة التحرر»، ومن الواضح هنا أن البرغوثي يتخلى عن الفصائلي لصالح الوطني، فالعودة بحركة فتح إلى رحاب التحرر الوطني سوف يكون نقلة استراتيجية نوعية سوف تفرز على الفور أرضية مشتركة للشراكة الوطنية مع حركات المقاومة الوطنية والإسلامية، وتسقط تلقائياً معظم الأسباب الحقيقية للانقسام.

تقول التقارير الإعلامية إن حركتي «فتح» و«حماس» وقعتا في الدوحة يوم ٢٢ آذار الماضي اتفاقاً يقود إلى تأليف حكومة وحدة وطنية تمهد لإجراء انتخابات لرئاسة سلطة الحكم الذاتي الإداري الفلسطينية ومجلسها التشريعي وللمجلس الوطني لمنظمة التحرير. لكن «الخطاب الوطني الديموقراطي لا يكفي وحده لتجاوز الأزمة» كما كتب البرغوثي.

وعندما يتحدث دبلوماسي وقيادي فتحاوي مخضرم مثل ناصر القدوة عن «المؤسسة السياسية» الفلسطينية ومسلكها الذي «يعاني من عدم الوضوح في المواقف، وعدم تقديم رؤى ذات مصداقية»، ما «أنتج فجوة وغضباً تجاهها من قبل الشباب الفلسطيني» كما نسبت وكالة وطن للأنباء إليه القول يوم الأربعاء الماضي، لا يسع المراقب إلا التساؤل عما كان يفعله السيد القدوة وغيره من القياديين طوال ما يزيد على عقدين منصرمين من الزمن كانوا خلالها جزءاً من «القيادة الفلسطينية» ومنظرين ومنفذين مخلصين لاستراتيجيتها.

يفسر محللون علوّ صوت المعارضة الفتحاوية لقيادتها الحركية والوطنية إما كجزء من صراع مستتر على خلافة الرئيس عباس، وإما كجزء من حملات إعلامية تمهد لانتخابات حركية في المؤتمر العام المقبل، وإما كتعبير عن قناعة صادقة بالفشل الذريع للقيادة الفلسطينية في تحقيق ما تسميه حتى الآن «المشروع الوطني» وبالتالي تمهد للقفز من المركب قبل أن تغرق.

لكن مضامين المعارضة الفتحاوية لقيادتها كلام حق يأمل كل من عارضوا اتفاقيات أوسلو السيئة الصيت منذ البداية أن لا يراد به باطل.■

انتظروا قليلاً.. والحقيقة ستكون بين أيديكم

بقلم: مصطفى الصواف

يبدو أن فرقاء التفاوض والحوار في القاهرة والدوحة تعاهدوا في ما بينهم على عدم الحديث عبر وسائل الإعلام حول ما يجري بينهما، اعتقاداً أن التعاطي مع وسائل الإعلام وخاصة قبل التوصل إلى إطار عمل يوضح نقاط التوافق التي تم التوصل إليها في معالجة القضايا العالقة بين كافة الإطراف، خاصة توضيح القضايا الخلافية التي سيتم تحديد الموقف منها في لقاءات لاحقة؛ لأنه ليس من المعقول أن تحل كل الموضوعات في جولة واحدة في ظل تعقيدات الوضع وتشابك القضايا وقدمها، وعليه فإن ملاحقة وسائل الإعلام وكثرة تساؤلاتها وتحليلاتها وتخميناتها، وما أكثرها، قد تؤدي إلى تشويش وشكوك بين المتحاورين، لذلك فإن التزام الصمت يخدم إمكانية التوصل لنتائج ايجابية في وقت اقصر فيما لو تابع الإعلام مجريات النقاش أولاً بأول، ونشر ما يتم تداوله بعلله الأمر الذي قد يربك الأمور ويطيل التفاوض.

ومن هنا، وبسبب حالة التعتيم على ما يجري في أروقة التفاوض كثرت الشطحات عبر وسائل الإعلام والتكهنات وترويج الاكاذب بهدف التشويش، كمن تحدث عن الفشل منذ الوهلة الأولى، ومن تحدث عن تنازلات وتراجعات واعترافات واعتذارات، وكثيرة هي الأحاديث البعيدة عن حقيقة ما يجري وجزء كبير منها يخضع للأمنيات بالفشل لحساب صراع داخلي هنا أو هناك.

الحقيقة يجب أن ننتظرها ولا نستعجل عليها، صحيح أن الإعلام يكون أحياناً على عجل ويريد أن يحقق سبقاً هنا أو هناك، ولكن عدم الحصول على السبق أفضل ألف مرة من الاستناد في النشر إلى تخمينات وتحليلات لا تستند إلى معلومة حقيقية، الأمر الذي يضرّ بالمصداقية التي تمثل رأس مال وسائل الإعلام التي تحترم نفسها وتحترم جمهورها والرأي العام.

حوارات الدوحة بين حركتي فتح وحماس انتهت، وما دار فيها غير معروف، وما ينشر في الإعلام بعيد عن الواقع، وكل ما يمكن الحديث فيه هو أن كل الموضوعات تمت مناقشتها؛ ولكن فريق فتح ليس صاحب قرار وما تم التوافق عليه ينتظر أن يطلع عليه محمود عباس ويقره أو يرفضه أو يعدل عليه، وبعد ذلك يعاود الطرفان اللقاء والنقاش ويعملان على تضييق الخلافات من إنهاء العالق من القضايا حال توافر الإرادة السياسية والنيات الصادقة، ثم يتوج اللقاء بلقاء مشعل عباس لإعلان انتهاء حقبة سوداء من تاريخ الشعب الفلسطيني اسمها الانقسام، وهذا هو المأمول من الطرفين ، وإن لم تكن هذه النتيجة فهذا يعني أن أمامنا مزيد من الوقت نأمل أن لا يطول.

أما في القاهرة فلم تنته بعد الحوارات، وإن كانت في نهايتها، والحديث عن توقعات ايجابية ونتائج مقبولة لدى الطرفين، وإن كان هناك جزء من العالق بين الجانبين لم يحلّ على أمل أن يكون هناك لقاءات قريبة وقريبة جداً بين الجانبين للتوصل إلى ما يزيل حالة الشك وينهي الحصار المصري عن قطاع غزة، وتفتح صفحات جديدة في العلاقة بين الجانبين بما يحقق مصلحة الشعبين الفلسطيني والمصري، ولا يعني ذلك انه لن يكون هناك لحظات نكد وتنكيد، خاصة ممن تتضرّر مصالحهم من هذا التقارب في كلا الجانبين.

انتظرنا كثيراً وعلينا أن ننتظر الساعات القليلة القادمة، حتى تنجلي الأمور ويخرج أصحاب الشأن للحديث عن النتائج النهائية المتفق عليها. وتبقى قضايا طيّ الكتمان، نحن في الانتظار على أمل أن نلمس مواطن الايجابيات على أرض الواقع، ما ينعكس بالإيجاب على حياة الناس ما يخفف من معاناتهم التي استمرت طويلاً.■

التسوية السياسيّة السورية العرجاء بعد وثيقة ديمستورا

بقلم: حمزة الإدلبي

لا بدّ لكل من اطلع على وثيقة الحل الدستورية من أن يعي أن اجتماعات ومؤتمرات المجتمع الدولي لا يمكن أن تصب في مصلحة الشعب السوري، ولا يمكن أن تتخذ قراراً حاسماً من شأنه أن ينهي الأزمة السورية وينصر الثورة، فالمبادئ الاثني عشرية الأخيرة التي طرحها المبعوث الأممي دي ميستورا تبيّن بما لا يقبل الشك أنها صيغت لتخدم نظام الأسد وليست إلا أسلوباً لتقديم تنازلات جديدة من قبل المعارضة والشعب السوري.

قد يهيّئ للبعض للوهلة الأولى عن طريق تناول أسلوب هذه المبادئ أنها تخدم الشعب السوري، وتنهي معاناته، وهذا ما حصل مع «المعارضة السورية» التي استعجلت الترحيب بهذه المبادئ، على عكس وفد نظام الأسد الذي طالب بدراسة الأمر، حيث إن مثل هذه الأمور وإن كان ظاهرها يوحي ببراءتها، إلا أنها لا تخلو من السموم المموّهة بالأسلوب السلس الجميل المليء بالغموض، بدل التحليل والتمحيص لتتضح مواطن الألغام فيها.

لم يتغير التعامل الدولي مع الثورة السورية وإن تغيّرت عناوين خطاباته ومؤتمراته، ولم يتوقف الدعم الروسي للأسد بمجرّد خروج القوات الروسية من سورية، حتى وإن كان ذلك تمهيداً من روسيا للتخلي عن نظام الأسد، إلا أنها لم تعلن ذلك بعد، ما يعني أنه لا يمكن الوثوق بأي مبادرة أو قرار ينتج من أولئك الذين تغاضوا عن جرائم الأسد طوال السنوات الخمس الماضية، ومنحوه الكثير من الوقت، وأعانوه حين احتاج المعونة، ما زاد طغيانه وأثّر سلباً في جيرانه من الدول مثلما حصل بعدما أدخل تنظيم داعش أو سمح له على الأقل بالتمدد في سورية.

ويذكر دي ميستورا ضمن نقاطه الأخيرة أن جميع الأطراف السورية تتبنى مبدأ سيادة الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها! وهنا ليس من الصعب أن يقف أي مواطن سوري ليسأل نفسه عن تلك الأطراف التي تتبنى السيادة وعن السيادة المقصودة نفسها!! حيث لطالما كانت السيادة بيد آل الأسد منذ الأب حتى الولد، ونحن نشاهد تلك الإنجازات والمحافظة على استقلال الدولة التي قام بها حافظ الأسد سابقاً في الجولان وأكملها بشار قبل الثورة، واستغلها بعد ذلك لإدخال الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، وتدخل الدول الكبرى وخاصة إيران وروسيا لقتل الشعب السوري تحت حجة الدفاع عن استقلالية الدولة المزعومة.

وذكر أيضاً أن «سورية هي دولة تقوم على سيادة القانون واستقلال القضاء وحقوق الإنسان والحريات الأساسية»، فهل من المنطقي بالنسبة إلى المبعوث الأممي أن ينجح بتحقيق حقوق الإنسان في سورية بالتعاون مع النظام السوري الذي كان تاريخه من أشد الشارحين له والمفسّرين لأسلوبه في التعامل مع حقوق الإنسان وزنزانات المخابرات أكبر دليل على ذلك، أم أن هذا الذي استمر لمدة خمس سنوات وما زال يقتل الشعب السوري لمجرد مطالبته بأدنى حقوقه وهي الحرية، فهل هو قادر على إعطاء الشعب السوري أدنى حقوقه حتى يستطيع بعدها أن يستقل بقضائه!! وهل تاريخ نظام الأسد يسمح له بالمشاركة بأي فعالية تنص على حقوق الإنسان؟!.

ولا بدّ لنا أن نلفت إلى أن أهم ما يجب ذكره ضمن نقاط دي ميستورا لم يكن موجوداً، ألا وهو «رحيل الأسد»، حيث لم يكن هذا البند ضمن الوثيقة، عداك عن التغاضي عن مطالب المعارضة في البداية للمشاركة والتي تطلب إطلاق سراح المعتقلين والسماح لدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة ووقف إطلاق النار.

وبالحديث عن وقف إطلاق النار الذي لم يتحدد الآن بقيد زمني، وهنا نذكّر بالخروقات التي يقوم بها نظام الأسد ونستذكر أيضاً توعّد الروس بالرد المنفرد على خارقي الهدنة!، ويأتي هذا تلميحاً آخر بأنه لم يأن الأوان بعد ليتخلى الروس عن الأسد.

في مؤتمر جنيف

ولا ننسى إنشاء المجلس النسوي الاستشاري الذي ابتدعه دي ميستورا وأتبعه لمكتبه حتى يُسهم في محادثات جنيف، وقد ضمّ هذا المجلس ١٢ سيدة، أغلبهن من الموالين للنظام والمؤيدات لنهجه.

لذلك فإننا نذكّر ونشدد على أن مصير الشعب السوري لن يكون إلا بيده، ومثلما اجتمع السوريون على بدء الثورة سيجتمعون على إنهائها بالنصر المنشود، دون أي خطابات دولية ولا مؤتمرات، فقد رأينا وجرّبنا وسئمنا كثرة الحديث الذي لا يمت للواقع السوري بصلة، حيث يتكلمون عن الحرية وحقوق الإنسان والواقع السوري الذي يتعرض للقتل والتدمير.

نأمل من الله أن يجمع كلمة السوريين على الحق ويعجّل في نصرهم، ويخيّب كيد الظالمين الباحثين عن خراب البلاد الذين يريدون أن يمكنوا لهذه التسوية العرجاء ويضيعوا حقوق الشعب السوري.■

تظاهرات الجمعة للثورة السورية: «لا للفدرالية»

خرجت تظاهرات يوم الجمعة، في مختلف مناطق سيطرة المعارضة، شمال وجنوب ووسط سورية، تحت شعار «لا للفيدرالية»، في رسالة رافضة لإعلان الإدارة الذاتية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مناطق سيطرتها إقليماً فيدرالياً.

وخرجت تظاهرة كبيرة في مدينة حرستا شمال شرق دمشق، طالب فيها المتظاهرون فصائل المعارضة السورية المسلحة بالتوحد، ونددوا بالمجازر التي ترتكبها طائرات النظام السوري، التي كان آخرها مجزرة دير العصافير التي راح ضحيتها ٣٧ قتيلاً يوم الجمعة.

كذلك، شهدت مدن زملكا وسقبا ودوما في غوطة دمشق الشرقية تظاهرات، ندّد فيها المتظاهرون بإعلان الفيدرالية من طرف الإدراة الذاتية الكردية.

وخرجت أيضاً تظاهرة في مدينة قدسيا التي يحاصرها النظام السوري، غرب دمشق، طالب فيها المتظاهرون بإطلاق سراح المعتقلين.

وفي مدينة حمص، وسط البلاد، تجمع عدد كبير من المتظاهرين في حي الوعر الذي تحاصره قوات النظام.

أما في مدينة حلب، شمال البلاد، فتوزعت التظاهرات على أحياء الشعار والصاخور والفردوس وكرم الجبل. أعلن المشاركون فيها رفضهم للفيدرالية، وأيضاً تضامنهم مع تظاهرات معرّة النعمان ضد تنظيم جبهة «النصرة» الذي اعتدى مسلحوه الشهر الماضي على مقرات الفرقة ١٣ التابعة للجيش الحر في المدينة.

وتركزت التظاهرات بريف حلب في بلدة عينجارة ومدينة اعزاز ومخيم باب السلامة الحدودي.

إلى ذلك، شهدت معرة النعمان بريف إدلب تظاهرات لليوم العشرين على التوالي تنديداً بجبهة «النصرة» وقائدها أبو محمد الجولاني.■

«مصير الأسد» كما لم تعرفه دول القرار من قبل!

بقلم: علي حسين باكير

لا مبالغة في القول إن الغالبية العظمى من السوريين كانوا قد حسموا أمرهم بشأن مصير الأسد عندما قرروا الثورة عليه (غرد النص عبر تويتر) في آذار من العام ٢٠١١، إذ فقد الأخير شرعيته المصطنعة مع اندلاع الثورة السورية، وسقط فعلياً من الحكم في العام ٢٠١٢، وكل ما جرى ويجري بعد ذلك التاريخ وحتى اليوم هو صراع على النفوذ والمصالح بين القوى الإقليمية والدولية من خلال الأسد وليس عليه.

في ٢٥ آذار الماضي، كشف نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف عما وصفه بتفهم أميركي لموقف موسكو الداعي لعدم مناقشة مستقبل بشار الأسد في الوقت الراهن، أو طرحه على جدول أعمال المفاوضات في المرحلة الحالية، وذلك عقب اجتماع وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع نظيره سيرجي لافروف في موسكو.

وقد سارعت إدارة أوباما إلى نفي هذا الأمر، وعلق المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي عليه بالقول: «أي كلام عن تغيير وجهة نظرنا بالنسبة لمستقبل الأسد هو غير حقيقي، الأسد فقد شرعيته بالحكم ونحن لم نغير موقفنا بهذا الشأن».

.. وفي موسكو

لكن النفي الأميركي هذا لا يتناقض أو يتعارض مع التصريح الروسي على الإطلاق، فالقول إن الأسد فقد شرعيته غير مرتبط بتاتاً بنيّة إرادة إدارة أوباما فعل شيء لإخراجه من المعادلة، ولو كان مجرد طرح الموضوع على طاولة البحث في المفاوضات. فالجانب الأميركي دأب منذ ست سنوات على القول إن الأسد فقد شرعيته لكنه لم يفعل شيئاً على الإطلاق حيال هذا الأمر، والأرجح أن تكرار هذا التصريح الآن معناه أن الجانب الأميركي لا يزال مصراً على عدم فعل شيء.

وبالرغم من ذلك، فإن وثيقة جنيف ١ الصادرة في ٣٠ حزيران ٢٠١٢ تعتبر أبرز وثيقة تتحدث بشكل غير مباشر عن مصير الأسد، لا سيما الإشارة تحديداً إلى «هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية»، الأمر الذي يعني عملياً –فيما لو تحقق– الاستحواذ على كامل صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية، وبالتالي تجريد الأسد من صلاحياته وإخراجه من المعادلة وانتهاء وضعه قانونياً، ولهذا السبب بالتحديد تصرّ المعارضة السورية على ضرورة تطبيق هذا الأمر قبل أي شيء آخر.

ما لا يعرفه كثيرون حتى يومنا هذا أن الولايات المتحدة قامت بعد المجزرة الكيميائية التي ارتكبها الأسد في آب ٢٠١٣ بـ«تلزيم» الملف السوري رسمياً إلى روسيا رويداً رويداً، وكان دور واشنطن يهدف فقط إلى الحرص على ضبط إيقاع الدول المعارضة للأسد وجرها جميعاً تحت قيادتها إلى الحل الذي تراه مناسباً لها بغض النظر عن مواقف الآخرين.

في كانون الثاني من العام ٢٠١٤، عُقد اجتماع جنيف٢ وتم فيه ترسيخ التحول الأميركي، إذ قدمت الولايات المتحدة تنازلات جديدة للجانب الروسي وجعلت أجندة محاربة الإرهاب تتقدم على موضوع إزاحة الأسد من المشهد، وعلى دعم المطالب المشروعة للشعب السوري رغم إصرار المعارضة والداعمين الإقليميين لها على ضرورة أن يخرج الأسد.

في العام ٢٠١٥، كان وزير الخارجية الأميركي جون كيري يشدد في الاجتماعات المغلقة لدول أصدقاء سوريا على أهمية وجود دور روسي أكبر في الملف السوري وعلى ضرورة مخاطبة الروس، موحياً بأن ذلك سيحقق هدف المطالبين بإخراج الأسد من المشهد. وقد حث كيري شخصياً نظراءه في تلك الاجتماعات على ضرورة التواصل مع روسيا بشأن سوريا على اعتبار أن مفتاح الأزمة أصبح معها، وذلك رغم اعترافه بأن موسكو ملتزمة بدعم الأسد بكل ما أوتيت من قوة.

في منتصف عام ٢٠١٥، عقد اجتماع رفيع المستوى لمجموعة دول أصدقاء سوريا في فرنسا لمناقشة تسريع العملية السياسية في سوريا، وبينما كان البعض يطالب بضرورة إخراج الأسد من المعادلة، طرح البعض الآخر تأمين ملجأ آمن له، ومن الدول التي تم تداول اسمها آنذاك روسيا وإيران والجزائر وسلطنة عُمان.

في ذلك الاجتماع بالتحديد أكد الجانب الأميركي على نقطتين: دفع الروس للانخراط في سوريا باعتباره أمراً مهماً لأميركا أيضاً، وعدم إملاء أي شيء عليهم بما في ذلك اشتراط التحدث عن الأسد، على اعتبار أن ذلك سيسهل العملية في ما بعد.

وبناء على ذلك زارت وفود دول عديدة موسكو في تلك الفترة الممتدة من يونيو/حزيران وحتى سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ أبرزها السعودية والإمارات والأردن ومصر وتركيا، وكان هناك اللقاء الثلاثي في الدوحة الذي جمع بين كيري ولافروف وعادل الجبير، لكن تبيّن أن الجانب الأميركي كان يحاول جعل الانخراط الروسي شرعياً بدل أن يجعله شرطاً لإخراج الأسد.

وبينما كانت واشنطن تحاول إقناع الآخرين بضرورة تكثيف التواصل مع روسيا من أجل حل عقدة الأسد، كانت قد أمنت الانخراط الروسي في سوريا بشكل كامل بما في ذلك التحضيرات الأولية للتدخل العسكري، وذلك في تناقض واضح مع ما كانت توحي به لحلفائها أو

أصدقائها، وقد مهد الانخراط السياسي والعسكري الروسي إلى استلام زمام المبادرة ودعم الأسد سياسياً وعسكرياً وإطالة عمره الافتراضي في السلطة المغتصبة.

في مؤتمر فيينا الذي انعقد في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٥، قدمت أميركا مزيداً من التنازلات، ولم تكتف بإدخال روسيا بل قامت بتوجيه دعوة إلى إيران للحضور رغم الاعتراض السعودي، على اعتبار أن إيران لم تحضر ولم توافق أصلاً على مخرجات جنيف ١ التي تتضمن تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية.

لقد كانت هذه الدعوة بمثابة إقرار أميركي رسمي بالتخلي عن مطلب مغادرة الأسد أو تجاهله على الأقل، ولا سيما أن بيان فيينا الأول الموسع (٣٠ تشرين الأول ٢٠١٥) كان قد حمل معه طرحاً جديداً هو إنشاء «حكم ذي مصداقية، شمولي وغير طائفي»، وقد كان من الواضح أن مخرجات الاجتماع تعبر عن الأجندة الروسية الإيرانية في ما يتعلق بمصير الأسد وأن سقفه أقل من سقف جنيف ١.

بعد انتهاء الاجتماع قامت روسيا في الأسبوع الأول من تشرين الثاني ٢٠١٥ بإرسال ورقة رسمية من ثماني نقاط موزعة على صفحتين إلى العديد من الدول حول موقفها ورؤيتها للحل في سوريا، وقد تحولت هذه الورقة في جوهرها في ما بعد إلى ما يعرف اليوم بالحل السياسي. في هذه الورقة لم تتحدث موسكو عن إخراج الأسد من المعادلة، وإنما ذكرت ما يوحي بأنه سيبقى، عندما أشارت إلى أن الرئيس السوري لن يترأس اللجنة الدستورية المخولة بإعداد ووضع دستور جديد، وإنما سيترأسها مرشح آخر يجب أن يحظى بالإجماع.

في اجتماع فيينا الثاني أو ما يعرف باسم اجتماع المجموعة الدولية لدعم سوريا الذي انعقد في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، تم التأكيد على موضوع «الحكم ذي المصداقية الشمولي وغير الطائفي»، لكن مع الإشارة إلى بيان جنيف ١ أيضاً لتخفيف المخاوف من الطرح السابق، رغم أن الغالبية الساحقة من الدول المشاركة طالبت في الاجتماع المغلق بخروج الأسد ودائرته من السلطة ومغادرتهم البلاد منذ اليوم الأول لبدء عملية الانتقال السياسي، الأمر الذي رفضته روسيا وإيران بشكل صريح، وبعض الدول الأخرى بشكل مبطن أيضاً.

في ١٥ كانون الأول ٢٠١٥ عرضت ورقة عن الانتقال السياسي في سوريا، وقد ورد فيها اقتراح يقضي بأن يقوم الأسد بنقل «بعض» صلاحياته لنائب له يقوم هو بتعيينه، كما ورد في نفس الورقة أيضاً مقترح لتعيين قائد عسكري علوي على رأس المجلس العسكري الذي سيتم تشكيله من قبل الجيش النظامي والمجموعات المعارضة المسلحة.

في ١٨ كانون الأول ٢٠١٥ جاء قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ الذي جمع بين مسار جنيف ١ ومسار فيينا في نفس الوقت، متجاهلاً الإشارة إلى الأسد مرة أخرى. وفي شباط ٢٠١٦ لم تكن الجولة الأولى من مفاوضات جنيف٣ ناجحة، وفي آذار ٢٠١٦ انطلقت الجولة الثانية التي وضعت المعارضة السورية كل ثقلها فيها، ومع ذلك فقد بدا واضحاً أن النظام يراوغ دون وجود نيّة حقيقية لديه في مناقشة مسألة الانتقال السياسي وفي طرح مستقبل الأسد.

من الواضح أنه ما لم تتم مناقشة العملية الانتقالية بشكل أساسي في الجولة الثالثة من جنيف، وما لم يكن الـ«حكم ذو المصداقية، الشمولي وغير الطائفي» هو نفسه «هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية»، فإن الأسد سيكون موجوداً في الأشهر الستة الأولى من العملية على أقل تقدير، وخلال ١٨ شهراً من بدئها في التقدير المتوسط. أما على المدى البعيد، فلا شيء في كل النصوص المذكورة يمنعه هو أو أياً من شخصيات النظام المعروفة بإجرامها أو تابعيهم أو المحسوبين عليهم من الترشح للانتخابات مستقبلاً.

ومراد القول هنا أن الولايات المتحدة لم تعتبر يوماً مسألة مغادرة الأسد أولوية، بل إنها تنازلت حتى عن مناقشة الأمر إرضاء لإيران في المرحلة الأولى وروسيا في المرحلة الثانية، ولا يوجد ما يشير إلى أنها مستعدة لخوض معركة دبلوماسية أو سياسية فضلاً عن أن تكون عسكرية من أجل فرض موضوع مغادرته أو حتى الدفع لمناقشته، وهو أمر لن يحصل ما لم تغير روسيا موقفها، علماً أن إدارة أوباما قد تفضل المماطلة في الموضوع حتى تغادر بإنجاز شكلي صغير (هدنة هشة ومفاوضات متعثرة) لكنها تغامر -أو قد تغامر- في الحالة هذه بانهيار كامل المسار السياسي الآن.■

مصادر إسرائيلية: السيسي يقترح دولةً فلسطينية في سيناء

كشف الباحث الإسرائيلي والضابط السابق في سلاح الاستخبارات العسكرية ماتي ديفد أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عرض على الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطة لإقامة دولة فلسطينية في شبه جزيرة سيناء.

وتقضي الخطة -حسبما أورده ديفد في مقال له بموقع «نيوز ون الإخباري» بنقل ما مساحته ١٦٠٠ كلم٢ من الأراضي المصرية في سيناء إلى السلطة الفلسطينية.

وأضاف أن حل الدولتين آخذ في التراجع رويداً، مؤكداً أن هذه قناعة العديد من الأطراف المهتمة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، سواء بالنسبة إلى إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما أو اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم. وبات السياسيون والدبلوماسيون من هذه الأطراف يتحدثون عن ذلك بملء أفواههم، ويعلنون أن هذا الحل بات غير ممكن التطبيق وغير عملي، في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة.

وأوضح ديفد أن خطة السيسي المقدمة لعباس تقضي بضم أراض مصرية في سيناء إلى قطاع غزة، بما في ذلك توسيع القطاع الساحلي عدة كيلومترات، وهو ما سيسفر عن تكبير مساحة قطاع غزة إلى خمسة أضعاف ما هي عليه اليوم.

توطين اللاجئين

وذكر الضابط السابق في سلاح الاستخبارات العسكرية أنّ من المقرر أن يُستقدم إلى هذه الدولة الفلسطينية بسيناء اللاجئون الفلسطينيون من مخيمات لبنان وسوريا، على أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح.

وحسب الخطة المصرية وفق الرواية الإسرائيلية، فإن السلطة الفلسطينية ستحصل على حكم ذاتي في المدن الفلسطينية بالضفة الغربية، مقابل أن يتنازل عباس عن مطالبته من إسرائيل بالعودة إلى حدود العام ١٩٦٧، وحق العودة للاجئين، حيث إن الأميركيين موجودون في صلب النقاش حول هذه الخطة، بينما حصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتن ياهو على تفاصيلها.

وتحدث الكاتب في المقال ذاته عن خطة أخرى للجنرال غيورا آيلند الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي والرئيس السابق لقسم التخطيط في الجيش، وهو أحد أصحاب العقول الاستراتيجية في الدولة العبرية، تقضي باعتبارها بديلاً من حل الدولتين.

وتقضي خطة «آيلند» -التي نشرها مركز بيغن/ السادات للدراسات الاستراتيجية بجامعة بار إيلان- بإجراء تبادل أراض بين عدة أطراف منخرطة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بحيث تقوم مصر بنقل ما مساحته ٧٢٠ كلم٢ من أراضي سيناء إلى الفلسطينيين، بما فيها ٢٤ كلم٢ على طول ساحل البحر المتوسط، وهو ما سيضاعف مساحة قطاع غزة إلى ثلاثة أضعاف، وهذه المساحة تساوي ١٢٪ من مساحة الضفة الغربية.

وتذكر هذه الخطة أنه مقابل ما سيقدمه المصريون للفلسطينيين في سيناء، سيتنازل الفلسطينيون لإسرائيل عما مساحته ١٢٪ من مساحة الضفة الغربية، على أن تحصّل مصر من إسرائيل ما مساحته ٧٢٠ كلم٢ من أراضي صحراء النقب.■

السيسي.. وعباس

تهافت «عباس» بدون حضيض في العلاقة مع الكيان الصهيوني

بقلم: د. صالح النعامي

فقط من استمع للتسجيل الصوتي المسرب والمنسوب إلى عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» وعضو للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، الذي ضجت به مواقع التواصل الاجتماعي قبل ثلاث سنوات، يمكنه أن يفسر إمعان رئيس السلطة محمود عباس في في دونيته التي يعكسها حرصه المرضي على استرضاء الصهاينة.

فقد سبق لعريقات أن وضع يده على مشكلة عباس الرئيسة، حيث قال في التسريب المنسوب إليه، إن كل ما يعني عباس هو ألا ينتهي به المآل إلى ذات المصير الذي انتهى إليه الرئيس الراحل ياسر عرفات، في حال إقدامه على أي خطوة يمكن أن يفسرها الصهاينة على أنها استفزاز لهم. فمن الواضح أن عريقات من خلال احتكاكه اليومي والمباشر بعباس، أدرك بواعث سلوكه بالضبط، وهذا ما تؤكده الوقائع. فعباس يحرص دوماً على تذكير الصهاينة بأنه بغض النظر عن سلوك حكوماتهم العدائي ضد الشعب الفلسطيني، فإنه سيظل الأحرص على تحقيق الأمن لهم. وإلا فكيف يمكن تفسير ما أقدم عليه الأسبوع الماضي عندما زعم في مقابلة مع قناة التلفزة الصهيونية الثانية أن عناصر أمن السلطة يعكفون على تفتيش حقائب طلاب المدارس الفلسطينية، من أجل التأكد أنهم لا يحملون سكاكين يمكن أن تستخدم في عمليات الطعن. وواصل استهزاءه المشين، ليخبر الصحافية يونيت ليفي التي أجرت معه المقابلة أنه في مدرسة واحدة عُثر على ٧٠ سكيناً. وعلى الرغم من أنه حتى الصحافية الصهيونية بدت غير مقتنعة تماماً بما قاله، إلا أن عباس أكد أن ما قاله صحيح. وقد صمم عباس لغة جسده خلال المقابلة لتدلل على مدى حرصه وإشفاقه على الأمن الصهيوني.

المفارقة أن تطوّع عباس للكشف عن عمق ابتذاله للصهاينة جاء في غمرة احتفائهم بقيام أحد جنود الاحتلال بإعدام الفتى الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل، وهو الحادث الذي وثقته كاميرا أحد الفلسطينيين. فقد وقع عشرات الآلاف من الصهاينة على عريضة تطالب قادة الكيان الصهيوني بمنح الجندي القاتل وسام «البطولة»؛ بسبب ما أقدم عليه جريمة. بالطبع لم يستغل عباس المقابلة ويذكر الصهاينة بخطورة التحريض الصهيوني الرسمي الذي يمارس لتسويغ قتل الفلسطينيين، حيث إن الحاخام أسحاق يوسيف، الحاخام الأكبر للكيان الصهيوني، الذي يعد رأس المؤسسة الدينية الرسمية، أصدر فتوى تحث الجنود على قتل كل فلسطيني يحمل سكيناً بغض النظر عن نيّته.

فمنذ مطلع ٢٠١٥ عقد ١٤٠ لقاء تنسيق أمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ منها ٨٠ لقاء تمت بين قادة ألوية في الجيش الإسرائيلي و«نظرائهم» في السلطة، و٦٠ لقاءات ميدانية، أملتها أحداث بعينه. وبالطبع لم يفت عباس أن يذكر الصهاينة بأنه يحرص على تواصل التعاون الأمني معهم، حيث قال إن التعاون الأمني يتواصل ولا يرتبط بطابع السلوك الصهيوني. أي إنه يقول في الواقع: «بإمكان الكيان الصهيوني أن يعمل ما يشاء ضد الشعب الفلسطيني، فإن هذا لن يؤثر في تواصل التعاون الأمني». وفي الحقيقة إن الصهاينة يقرون بأن عباس قد وثق تعاونه الأمني تحديداً خلال انتفاضة القدس بشكل غير مسبوق. فقد نقلت صحيفة معاريف الخميس الماضي عن مصدر في هيئة أركان الجيش الصهيوني قوله إن التعاون الأمني بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية لم يكن أفضل منه في يوم من الأيام. وحسب الصحيفة، فإنه منذ مطلع ٢٠١٥ عقد ١٤٠ لقاء تنسيق أمني بين السلطة الفلسطينية والصهاينة؛ منها ٨٠ لقاء تمت بين قادة ألوية في الجيش الصهيوني و«نظرائهم» في السلطة، و٦٠ لقاء ميدانياً، أملتها أحداث بعينها. نظراً إلى التزام السلطة الفلسطينية وأجهزتها بالتعاون الأمني مع إسرائيل.

وقد حرصت النخب السياسية الصهيونية على كيل المديح لعباس، حيث وصفه وزير الحرب الإسرائيلي السابق إيهود براك بأنه «عامل استقرار للأوضاع الأمنية في الضفة، لأنه يقدس التعاون الأمني معناً قولاً وفعلاً».

إن أكثر ما سبب شعور المستويات السياسية والأمنية في تل أبيب بالارتياح تجاه مواقف عباس، حقيقة أنه ظل يتعهد بعدم السماح باندلاع ثالثة، وكأنه يقول للصهاينة: بإمكانكم أن تفعلوا كل ما تريدون دون أن تخشوا ردة فعل فلسطينية مضادة».

ومن المفارقة أن محمود عباس الذي يرأس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ظل يردد أن «التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني مقدّس لأنه يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية». بالطبع لم يكن مهماً لدى عباس أن يتجاهل قراراً اتخذه المجلس المركزي الفلسطيني الذي يعد حالياً أهم دائرة صنع قرار فلسطيني بعد المجلس الوطني، بوقف التعاون الأمني مع الكيان الصهيوني في ٢٠١٥/٦/١٠.

يجب وضع حدّ لعباس وتهافته المرضي.■

في لقاء لحركة فتح

زيارة أردوغان للولايات المتحدة يفتتح رسميّاً المجمّع الإسلامي الأمريكي بولاية ميريلاند

افتتح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يوم السبت، بشكل رسمي، المجمع الإسلامي الأمريكي بولاية ميريلاند، قرب العاصمة الأمريكية واشنطن، بمشاركة حشد كبير من المسلمين وأبناء الجاليات العربية والتركية بالبلاد.

وقصّ الرئيس التركي شريط الإفتتاح، عقب كلمة له أمام الحاضرين في المراسم، التي أُقيمت بالمناسبة، وذلك بحضور رئيس الشؤون الدينية التركية محمد غورماز، وعدد كبير من الوافدين من كندا علاوة عن الولايات المتحدة.

وعقب قصّه الشريط، استمع أردوغان من المسؤولين المعنيين، إلى معلومات حول الأقسام التي يتألف منها المجمع، وتجوّل بداخله بصحبة عدد من الزوار والمرافقين له.

وجاء افتتاح الرئيس التركي للمركز، على هامش الزيارة التي يجريها للولايات المتحدة، بهدف المشاركة في قمة الأمن النووي التي استضافتها، واشنطن على مدار اليومين الماضيين.

ويضم المجمع الذي يبعد نحو نصف ساعة عن العاصمة واشنطن، مرافق ثقافية ودينية عديدة، أنشئت وفقاً للطراز المعماري العثماني، ليكون المسجد الأول الذي تعتليه مئذنتان في الولايات المتحدة، وسيضم الدور السفلي من المجمع متحفاً للآثار والتحف الإسلامية.

ويقوم المجمع على مساحة قدرها ١٨٧٩ متراً مربعاً، ويتسع لنحو ثلاثة آلاف مصل، كما يحوي على مكتبة إسلامية، وقاعتين للاستقبال والمؤتمرات.

وبحسب مصادر في رئاسة الشؤون الدينية التركية التي أشرفت على بناء المجمّع بالتعاون مع وقف الديانة التركي، يهدف المجمع بالدرجة الأولى إلى تنوير المجتمع بخصوص المسائل الدينية، وتزويده بمعلومات صحيحة مستقاة من المصادر الأساسية للدين الإسلامي، وأن يكون بمثابة مرجع للمسلمين في أمريكا، ومرشداً للجالية الإسلامية استناداً إلى أسس العقيدة والعبادة والأخلاق، كما يهدف الى تعميق العلاقات الاجتماعية بين المسلمين في الولايات المتحدة بناءً على مبادئ التسامح والسلام والعدل.

من غير المقبول أن يدفع المسلمون فاتورة أحداث ١١ أيلول

وفي كلمة له خلال مراسم افتتاح المجمع قال الرئيس التركي إن من «غير المقبول» أن يدفع المسلمون فاتورة الآلام التي عانتها الولايات المتحدة بسبب بعض الإرهابيين في أحداث ١١ أيلول، مؤكداً أن «الإرهاب لا دين له، ولا قومية، ولا عرق» معرباً عن تمنياته بأن يعود المجمع بالخير على جميع المسلمين.

وأضاف أردوغان أن العالم والولايات المتحدة تمرّ في مرحلة تشهد فيها الأحكام المسبقة، وعدم التسامح مع المسلمين تصاعداً، مؤكداً أن الجمعيات الإسلامية والمسلمين في أمريكا، يعملون على إزالة الأجواء السلبية التي سيطرت على البلاد، عقب هجمات ١١ أيلول.

وأشار أردوغان إلى أن تركيا تحارب الإرهاب منذ ٣٥ عاماً، مشيراً إلى أن ضحاياه خلال تلك المدة، بلغ ٤٠ ألف شخص، مضيفاً أنه «رغم ذلك، يرفض الغرب تسليمنا الإرهابيين الذين فروا من تركيا».

وتابع قائلاً: «ورغم كل هذه الأحداث المحزنة، لا يزال أولئك الذين يتهمون المسلمين بالإرهاب يصولون ويجولون»، معرباً عن «اندهاشه واستغرابه» من دفاع بعض المرشحين في انتخابات الرئاسة الأمريكية عن تلك الآراء.

وأضاف: «في الوقت الذي يعمل فيه المسلمون على تحطيم تلك الأحكام المسبقة، تخرج مجموعات متطرفة، تتحرك باسم الدين، وكأن خطابها ومواقفها، تخدم الشرائح التي تعادي الإسلام»، مشيراً إلى أن تنظيمات «داعش»، و«القاعدة»، و«بوكو حرام»، و«حركة الشباب»، تتصدر تلك المجموعات.

حواضر العالم الإسلامي تدمّر على يد الأسد وداعش

وفي حديثه للطلاب الجامعيين في الولايات المتحدة الأمريكية بالمجمع الإسلامي التركي قال أردوغان إنّ «حواضر العالم الإسلامي في الحكمة والمعرفة عبر التاريخ، تدمّر على أيدي من يمارسون إرهاب الدولة كالأسد، وإرهاب التنظيمات كداعش». وأضاف أردوغان أنّ العالم الإسلامي يمرّ بحقبة «حالكة»، وأنّ «حواضر العالم الإسلامي في الحكمة والمعرفة عبر التاريخ، تدمّر على يد من يمارسون إرهاب الدولة كالأسد، وإرهاب التنظيمات كداعش».

وأعرب أردوغان عن أسفه لقيام بعض الجهات، بينهم أكاديميّون، باستغلال أحداث عام ١٩١٥ لشن حملات على تركيا والإسلام، قائلاً: «يحاولون إيصال مفهوم أنّ الإمبراطورية العثمانية أبادت غير المسلمين، ونرى أنّ هذه الأطراف كافة تجتمع في معاداة الإسلام». وتقول تركيا إن ما حدث في عام ١٩١٥ بخصوص الأرمن هو «تهجير احترازي» ضمن أراضي الدولة العثمانية، بسبب عمالة بعض العصابات الأرمنية لجيش الاحتلال الروسي، وتنفي وقوع أي أعمال قتل ممنهج بحقهم إبان الحرب العالمية الأولى.

واجتمع أردوغان بعدها بعيداً عن وسائل الإعلام، بممثلي المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وغادر أردوغان الولايات المتحدة الأمريكية، فجر يوم الأحد، عائداً إلى تركيا، بعد مشاركته في قمة الأمن النووي التي استضافتها واشنطن.

أردوغان: وقوف أنصار المنظمات الإرهابية معاً

وفي مطار أتاتورك الدولي بمدينة إسطنبول، بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية، قال الرئيس التركي إن رؤية أنصار المنظمات الإرهابية «بي كا كا»، و«ي ب ج»، و«أصالا» (ميليشيات أرمينية)، و«الكيان الموازي» جنباً إلى جنب في خلال زيارته للعاصمة الأمريكية واشنطن، يعد دليلاً على التعاون الموجود في ما بينهم. ودعا المغرر بهم من أنصار «الكيان الموازي» في تركيا، إلى معرفة حقيقة الأشخاص الذين يدعمونهم ويقفون إلى جانبهم.

وأضاف أردوغان: «أكدنا إرادتنا السياسية في المسائل المتعلقة بتقليل المواد النووية المستخدمة في صناعة الأسلحة في العالم، وزيادة مستوى التعاون الدولي في إطار مكافحة خطر الإرهاب النووي».

وأوضح أنه أشار في خلال كلمته في القمة إلى المبادئ الرئيسية التي تتمسك بها بلاده في ما يتعلق بالأمن النووي، وأصرّ في هذا الإطار على ضرورة إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية بشكل كامل، والتعاون بشكل فعّال ضد الإرهاب على الصعيد العالمي دون التمييز بين الهجمات الإرهابية التي استهدفت إسطنبول، وأنقرة، وبروكسل، ولاهور، وباريس، وغيرها من المدن، خلال الفترة الأخيرة.

في سياق آخر، أشار أردوغان إلى تأثّره ببكاء صحفيّة أذرية خلال رده على سؤالها عن مقتل ١٢ عنصراً من القوات الأذرية في اشتباكات مع القوات الأرمينية في خط الجبهة بين الجانبين يوم السبت.

وقال أردوغان: «هي صحفية، والموجودون عندنا صحفيون، ولكن الصحافة ليست عبارة عن شتم رئيس جمهورية هذا البلد، وشتم أفراد عائلته» في إشارة إلى صحفيين دأبوا على توجيه الإهانات له ولأسرته.

وحول الاشتباكات بين القوات الأذربيجانية والأرمينية، أوضح الرئيس التركي أنه أجرى اتصالاً مع نظيره الأذربيجاني إلهام علييف، وأعرب له عن تعازيه (باستشهاد جنود بلاده)، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن «أذربيجان أعلنت استعدادها لوقف إطلاق النار في حال توقف الجانب الأرميني أيضاً».■

«غورماز» يلقي خطبة الجمعة بثلاث لغات في المجمّع الإسلامي-الأمريكي

ألقى رئيس مجلس الشؤون الدينية التركية، محمد غورماز، خطبة الجمعة، باللغات التركية والعربية والانجليزية، في المجمع الإسلامي الأمريكي، الذي أشرفت تركيا على إنشائه في ولاية «ميريلاند»، قرب العاصمة واشنطن. وقال غورماز في خطبته، إن «المجمع الإسلامي – يفتتحه الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان يوم السبت، ليس مسجداً فحسب، وإنما عبارة عن مكان من شأنه أن يكون مركزاً للسلام والأخوة بين الحضارات».

وحثّ المسؤول الديني التركي، مسلمي العالم على «ألا يحنوا رؤوسهم بسبب جرائم الإنسانية التي يرتكبها البعض باسم الدين في الشرق الأوسط وأفريقيا والدول الأخرى»، معرباً عن أطيب أمانيه ليصبح المجمّع الإسلامي، فاتحة خير وبركة للمسلمين في الولايات المتحدة.

وأشار غورماز إلى أن «المجمع الإسلامي، سيبلّغ رحمة الإسلام، وشفقته للعالم أجمع إن شاء الله، ويدعو الناس إلى معرفة الحق والحقيقة والعدالة، ويكون مركزاً للعلم والحكمة والإبداع، ويخدم السلام والأخوة لأجل البشرية جمعاء».

وكان غورماز قد قال خلال تصريح وكالة الأناضول، يوم الخميس، إنّ العقلية التي أشرفت على بناء هذا الصرح الحضاري، لا يمكن أن تنتج العنف، مشيراً إلى أنه توجّه إلى المجمع فور وصوله إلى واشنطن برفقة أردوغان، وأدّى صلاة الشكر لدى رؤيته له.■

مصر: تظاهرات في أسبوع «أنقذوا مصر المخطوفة»!

دشن رافضو الانقلاب العسكري يوم الجمعة، فعالياتهم الاحتجاجية في أسبوع «أنقذوا مصر المخطوفة»، الذي دعا إليه «التحالف الوطني لدعم الشرعية».

ونظم أهالي العيّاط بالجيزة مسيرة صباحية، جابت شوارع وأحياء مدينة العياط. ورفع المشاركون فيها أعلام مصر، ولافتات منددة بارتفاع الأسعار والانهيار الاقتصادي.

وفي البحيرة (شمالاً)، نظم أهالي النوبارية سلسلة بشرية امتدت على طريق أبو المطامير النوبارية الزراعي، رافعين صور القتلى والمعتقلين. وردّد المشاركون هتافات «حكم العسكر عار وخيانة، أثبت أثبت يا بطل.. سجنك بيحرر وطن.. الحرية للمعتقلين من سجون الظالمين، يالللي ساكت ساكت ليه.. بعد القتل فاضل إيه». فيما نظمت حركة «شباب ضد الانقلاب» في البحيرة أيضاً، حملة «اسبراي»، بطرق مدينة كفر الدوار، حيث أغرقت الحملة جدران المنازل بعبارات منها « سيسي فاشل، تسقط الحكومة الانقلابية، سيسي خرب البلد، ارحل يا فاشل، مرسي راجع، السيسي خربها، الحرية للمعتقلين، الأسعار نار».

وفي المنوفية نظم شباب مدينة بركة السبع مسيرة جابت شوارعها، ورفعوا صور الرئيس المعزول محمد مرسي، مثمنين صموده ورفضه للحكم العسكري بعد ألف يوم من الانقلاب على الشرعية.

وشهدت منطقة العرب، تحديداً في القليوبية، تظاهرة شعبية حاشدة، منددة بانتهاكات العسكر ضد المعتقلين ورافضي الانقلاب.

كما شهدت محافظة الشرقية، مسقط رأس مرسي، ست فعاليات احتجاجية، تنوعت بين السلاسل البشرية والوقفات الاحتجاجية والمسيرات، في مدن أبوحماد، وفاقوس، والإبراهيمية، وكفر صقر، والأسدية، وأبوحماد، وسط مشاركة واسعة من الحركات الشبابية والنسائية.

وانطلقت مسيرات رافضة للانقلاب العسكري في مناطق عدّة بمحافظة الإسكندرية (شمالاً) في مستهل فعاليات جمعة «أنقذوا مصر المخطوفة»، وسط انتشار أمني مكثف، خاصة في الشوارع والميادين الرئيسة.

وخرجت تظاهرات صباحية غرب المدينة بمناطق العامرية، وبرج العرب، والورديان، تندد بأحكام الإعدام الصادرة ضد مؤيدي الشرعية، وقمع الداخلية العنيف للتظاهرات السلمية، وتدخل الجيش بالحياة السياسية، كما نددوا بالاعتقالات المستمرة في صفوف المعارضين.

رفع المشاركون في المسيرات التي شهدت مشاركة واضحة من الشباب والنساء، صور الرئيس مرسي، وشارات رابعة، ولافتات تحمل عبارات منددة بغلاء الأسعار وتردي الخدمات، مؤكّدين استمرار حراكهم الثوري حتى إسقاط حكم العسكر، وعودة الشرعية الدستورية والمسار الديمقراطي للبلاد، والإفراج عن المعارضين ورافضي الانقلاب، ووقف الانتهاكات التي يتعرضون لها داخل السجون ومقار الاحتجاز.

كما نظم رافضو الانقلاب في شرق المدينة بمناطق المنتزه، الرمل، والعوايد، مسيرات طالبوا فيها بإسقاط حكم العسكر، ووقف التعذيب داخل السجون ومقار الاحتجاز، والإفراج عن المعتقلين، مردّدين هتافات تطالب بالقصاص للشهداء والمصابين منذ ثورة يناير ٢٠١١ حتى الآن، ومنددة بالملاحقات الأمنية والاعتداء على المتظاهرين السلميين.

وطالب المحتجون بعودة الشرعية ورحيل الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، وابتعاد الجيش نهائياً عن المشهد السياسي، والقصاص من قتلة الشعب، وتطهير القضاء ممن وصفوهم بقضاة العسكر.■

١٨٩ حالة اختفاء قسري في مصر خلال آذار الماضي

قالت منظمة «هيومن رايتس مونيتور» (جهة حقوقية مستقلة) إنها رصدت ٣٠٠ حالة اعتقال في مصر من بينهم ١٤٩ حالة تعرضت للاختفاء القسري خلال شهر آذار الماضي، أي أن ما يقرب من نصف الذين يتم القبض عليهم يتعرضون للاختفاء القسري، بالإضافة إلى ٤٠ حالة تعرضت للاختفاء القسري بعد صدور قرار من النيابة العامة بإخلاء سبيلهم.

وأشارت في بيان لها الثلاثاء، إلى أن من بين حالات الاختفاء القسري في شهر آذار ٥٣ طالباً جامعياً، و١٠ من القاصرين، وامرأة و٨٥ رجلاً، مؤكدة أن حالات الاختفاء القسري زادت بشكل «مرعب» في مصر، رغم أنها جريمة مخالفة لكافة القوانين والمواثيق.

والاختفاء القسري يقصد به الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.

ومنذ الثالث من تموز ٢٠١٣ لم تتوقف السلطات المصرية عن ارتكاب عمليات الاختفاء القسري للمواطنين، على الرغم من كافة المناشدات الحقوقية والدولية التي يقوم بها النشطاء المعنيون بحقوق الإنسان، وكذلك الهيئات الدولية.

وتقوم السلطات المصرية بإلقاء القبض على المواطنين واعتقالهم تعسفياً دون أي مبرر قانوني أو إذن من النيابة، ثم تقوم بتعريضهم للاختفاء القسري، فلا يعلم ذووهم عنهم شيئاً ولا عن سبب إلقاء القبض عليهم منذ تاريخ اعتقالهم، بالرغم من تقديم الكثير من الشكاوى والتلغرافات للنائب العام ولوزارة الداخلية عن اختطافهم دون جدوى.

وأبدت منظمة «هيومن رايتس مونيتور» قلقها الشديد تجاه الازدياد الملحوظ في عمليات الاختفاء القسري، التي يتعرض لها المواطنون المصريون وغيرهم من الأجانب في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية، التي «تؤشر على غياب الأمان بشكل مرعب وخاصة مع غياب القانون».

وأشارت إلى أنها أصدرت أكثر من تقرير لها عن تفشي ظاهرة الاختفاء القسري، وطالبت السلطات المصرية بالتوقف عنها وإجلاء مصير الذين تعرضوا للاختفاء ومحاكمتهم أمام محاكم عادلة تتمتع بمعايير القضاء الدولية، كما أنها أرسلت عدة شكاوى للأمم المتحدة بخصوص هذه الجريمة، لكن دون أي جدوى أو استجابة من السلطات المصرية، والتي استمرت في ارتكابها لهذه الجريمة دون توقف، وذلك بالرغم من الإحراج الدولي الذي لقيته عقب إخفائها قسرياً للطالب الإيطالي «جوليو ريجيني» وقتله نتيجة للتعذيب.

وجدّدت المنظمة مطالبتها للسلطات المصرية بضرورة إنهاء ظاهرة الاختفاء القسري، وإخلاء سبيل جميع المختفين قسرياً الذين في حوزتها، واتخاذ التدابير ووضع آليات خاصة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كما تطالبهم باحترام المواثيق الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان والالتزام بها.

كما طالبت «هيومن رايتس مونيتور» المجتمع الدولي بإرسال لجان تقصّي حقائق لتوثيق جميع حالات الاختفاء القسري، وللمطالبة بمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم، ومناقشة انتشار جريمة الاختفاء القسري في مصر لدى مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وإحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جريمة ضد الإنسانية.■

«آي جي آي» تكشف المتهم الحقيقي بمقتل ريجيني

كشفت صحيفة «أي جي أي» الإيطالية بشكل قاطع تورّط أجهزة الأمن المصرية في حادث مقتل وتعذيب الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، من أجل وضع حدّ لحالة اللغط المثار حول القضية المثيرة للجدل، مشددة على تورّط مدير الإدارة العامة لمباحث الجيزة في الإشراف والتعتيم على واقعة تصفية الشاب الإيطالي.

وأوضحت الصحيفة –في تقرير لها– أن خالد شلبي مدير الإدارة العامة لمباحث الجيزة هو المشتبه به الأول حتى الآن في قتل الطالب الإيطالي، لعدة أسباب، على رأسها أنه سبقت إدانته في قضية تعذيب، فضلاً عن كونه أول من أعلن أن سبب وفاة ريجيني في حادث سير، نافياً الشبهة الجنائية عن الواقعة وقد تبيّن في ما بعد أن كلامه غير صحيح.

ونقل التقرير عن صحيفة «ديلي نيوز إيجبت» المصرية الناطقة باللغة الإنجليزية، أن الاشتباه في الضابط المصري، كان سبباً في تأجيل مصر لأجل غير مسمى زيارة كان سيقوم بها فريق من المحققين إلى روما لمناقشة التحقيقات حول مقتل ريجيني، حيث أعلنت مصادر قضائية وأمنية أن مصر أرجأت زيارة كان سيقوم بها فريق من المحققين إلى روما لمناقشة التحقيقات لأجل غير مسمى دون الكشف عن أسباب التأجيل.

وشدد التقرير على أن ما يدعم هذا الاتجاه بتورط أجهزة أمن الانقلاب في الحادث، ما ذكره مسؤول كبير في وزارة الداخلية المصرية أن التحقيقات خلصت إلى أن ريجيني الذي كان يجري أبحاثاً حول نقابات العمال المستقلة في مصر كان يخضع لمراقبة أجهزة الأمن، لكنه برّر بأن ذلك لا يعني أنها قتلته كما تظن جماعات حقوق الإنسان.■

هنيّة: مستمرّون في اللقاءات مع مصر لتأسيس علاقة سليمة

قال إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إن حركته «مستمرة في الحوار مع مصر»، و«عقد اللقاءات الثنائية لتأسيس علاقة سليمة» بين الطرفين. وأضاف هنية خلال خطبة صلاة الجمعة التي ألقاها خلال افتتاح مسجد «الإمام مالك» في مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة أن «الاجتماعات مع مصر كانت جيدة، ولكن هناك أمور تحتاج إلى متابعة، ونحن ما زلنا في بداية الطريق».

وأكد أن حركته ستستمر في التواصل مع مسؤولين مصريين لاستكمال ما تم التشاور حوله، دون أن يكشف عن تفاصيل المباحثات التي جرت الشهر الماضي، من أجل تأسيس وبناء ما وصفها بعلاقة «سليمة» بين الطرفين، و«مدّ الجسور لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية»، واكتفى هنية بوصف اللقاءات بـ«الجيدة»، و«الشفافة»، موضحاً أن حركته ستتابع بكل مسؤولية، الحوار مع مصر.

ووصل وفد حركة حماس إلى قطاع غزة، يوم الأربعاء ٣/٣٠ عبر معبر رفح البري، عائداً من القاهرة، بعد عدة لقاءات أجراها مع مسؤولين مصريين، وزيارة للعاصمة القطرية الدوحة.

وجدّد هنيّة، تشديد حركته التي لا تزال تتولى مقاليد الحكم في قطاع غزة، على حماية الحدود مع مصر، وعدم السماح بـ«المس بأمن مصر»، مستطرداً بالقول: «أمن مصر هو أمننا».

وكان وفدا فتح وحماس قد عقدا السبت الماضي اجتماعاً هو الثاني في الدوحة، لبحث آليات تنفيذ المصالحة، ومعالجة العراقيل التي وقفت في طريق تحقيق ذلك.

ويوم ٢٣ نيسان ٢٠١٤، وقعت الحركتان اتفاقاً للمصالحة نصّ على تشكيل حكومة وفاق، ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني.

وفي ٢ حزيران ٢٠١٤، أدت حكومة الوفاق اليمين الدستورية أمام الرئيس عباس، غير أنها لم تتسلم أياً من مهماتها في قطاع غزة، بسبب الخلافات السياسية بين الحركتين، وسط تبادل الاتهامات والتراشق الإعلامي.

وفي سياق آخر، دعا هنية إلى الاستمرار في «انتفاضة القدس»، واصفاً الجيل الذي يحمل الحجارة والسكاكين بأنه «جيل التحرير»، مضيفاً: «هذه السكاكين هي محل فخر واعتزاز، ولا يجب أن يتم إدانتها»، ملمحاً إلى رفضه حديث الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، بأن قوات الأمن التابعة للسلطة تحاول منع الشبان الفلسطينيين من حمل السكاكين.■

في حيادية القضاء: انشغال وليس اشتغالاً !

بقلم: فهمي هويدي

في حيثيات حكم فصل ٣٢ قاضياً مصرياً من وظائفهم، أنهم أعلنوا موقفاً من الأحداث السياسية التي وقعت في البلاد (عام ٢٠١٣)، وهو ما اعتبر «من صميم السياسة المحظور على القضاة الاشتغال بها أو الاقتراب منها أو حتى الإدلاء برأي فيها». لذلك أدانت الحيثيات هذا الموقف الذي وصفته بأنه «خروج فادح وفاضح عن نطاق العمل القضائي، وشذوذ جسيم عن التقاليد القضائية الراسخة التي تلزم القاضي بحدود لا يتجاوزها».

وفي تبيان تلك الحدود أوضحت الحيثيات أن القاضي «ليس شخصية عامة، ومن ثم فعليه أن يلتزم محرابه عاكفاً على عمله القضائي، ينأى بنفسه عن السياسة بما لها وما عليها، ولا يجهر برأي في الشؤون العامة للبلاد، أو يشارك في مجلس يناقشها علناً أو في إلقاء بيان بشأنها».

الحيثيات التي دعت القاضي ليس فقط لأن ينأى بنفسه عن السياسة، وإنما حرّمت عليه أن يجهر برأي في الشؤون العامة للبلاد صدرت عن المجلس الأعلى لتأديب القضاة، الذي يرأسه المستشار أحمد جمال الدين عبد اللطيف رئيس محكمة النقض. وحين نشرتها بعض الصحف التي صدرت يوم الاثنين الماضي ٤ / ٤، فإن جريدة «الشروق» كشفت عن مفارقة محرجة، ذلك أنها في مقابل الصفحة السابعة التي تضمنت عرضاً للحيثيات، نشرت تقريراً عن جلسة افتتاح البرنامج المصري الإفريقي لمكافحة الإرهاب والجريمة الدولية.

وفوجئنا بأن كلمة الافتتاح ألقاها المستشار أحمد جمال الدين عبد اللطيف، رئيس محكمة النقض رئيس مجلس تأديب القضاة. وفي كلمته شبّه الإرهاب الذي تشهده مصر بالسرطان الذي انتشر، ودعا إلى ضرورة التعاون لمكافحته. كما تحدث عن علاقات مصر الإفريقية وعبر عن أسفه لأن المغرب العربي لم يمثل في اللقاء.. الخ.

الشاهد أن كلمة المستشار أحمد جمال الدين نقضت ما ورد في حيثيات حكم المجلس الأعلى لتأديب القضاة الذي يرأسه. ذلك أن الرجل تكلم في السياسة وفي الشأن العام وخرج من المحراب الذي دعا القضاة إلى الاعتكاف فيه. ومن ثم أباح لنفسه ما حرمه على غيره، بل عاقبهم على فعله بالفصل من وظائفهم.

لا تفسير لتلك المفارقة سوى أن حظر الكلام في السياسة نسبي وليس مطلقاً. فما كان منه سابحاً مع التيار ومائلاً مع الريح فهو مباح ومرغوب، وكل ما عدا ذلك يتراوح بين الكراهة والتحريم والتجريم.

الطريف أن رئيس النقض الذي عبر في حيثيات الحكم عن تشدده في منع القضاة من الكلام في السياسة أو الشأن العام، أقدم على مفارقة أخرى. ذلك أنه سعى إلى إعادة وزير العدالة الانتقالية السابق المستشار إبراهيم هنيدي، إلى منصة القضاء، رغم أنه كان في قلب السياسة وممارساتها. لكنه ضنّ بذلك على وزير العدل الأسبق المستشار أحمد سليمان الذي لم يعد إلى عمله لأنه كان جزءاً من سياسة أخرى لا يحبها.

ذكرت الحيثيات أيضاً أن سلوك القضاة حين أعلنوا موقفاً من الأحداث الجارية يعد خروجاً فادحاً وفاضحاً عن نطاق العمل القضائي وشذوذاً جسيماً عن التقاليد القضائية الراسخة، وهو ما أثار انتباهي وشككني في معلوماتي، حيث ظننت أن شيئاً تغيّر في التقاليد القضائية التي أعرفها في هذا الصدد، بعد انقطاعي عن دراسة القانون طوال نصف القرن الأخير.

وحين تحرّيت الأمر وجدت أن الشك ليس في محله، وأن التقاليد القضائية الراسخة لا تؤيد الحجة التي أوردتها الحيثيات، إذ صحيح أن قانون السلطة القضائية حظر على القضاة الاشتغال بالسياسة كما حظر على المحاكم إبداء الآراء السياسية.

إلا أن التقاليد القضائية فرّقت بين الاشتغال الفعلي بالعمل السياسي كالانضمام إلى الأحزاب السياسية وبين الانشغال بها وإبداء الرأي فيها ضمن انشغال القاضي بالشأن العام. والحظر يشمل الأولى دون الثانية. ولمجلس الدولة فتوى مستقرة في هذا الصدد أحدثت تلك التفرقة أصدرها في بداية الخمسينيات (الفتوى رقم ٣٥١ للسنة الرابعة قضائية)، وهو الرأي الذي جرى اعتماده في المناقشات التي جرت حول تفسير المقصود بحظر الاشتغال بالسياسة. سواء تلك التي جرت في مجلس الشيوخ المصري أو بين فقهاء القانون المعتبرين، أو فيما قررته الاتفاقات الدولية.

هذه الخلفية تسوّغ لنا أن نقول بأن إبداء الرأي في الشأن السياسي أو في غيره من الشؤون العامة للبلاد لا يشمله الحظر كما ذكرت الحيثيات. ليس فقط لأن الأصل في الأشياء الإباحة ولكن أيضاً لأن القاضي مواطن يفترض أنه يحمل بطاقة انتخابية تعطيه الحق في أن يشارك برأيه في الانتخابات والاستفتاءات التي هي من الشأن العام. ولأن الأمر كذلك فأخشى أن يكون فصل القضاة، وأغلبهم من دعاة استقلال القضاء وممن قاوموا وفضحوا تزوير الانتخابات، قد انبنى على تفسير خاطئ لم يفرّق بين الاهتمام بالشأن الوطني العام وبين الانخراط في العمل الحزبي.

وحين تدرك أن ذلك التأويل لحدود الحظر أدى إلى فصل نحو ٦٧ قاضياً ومستشاراً، على دفعات، الأمر الذي أدى إلى التنكيل بهم سواء بحرمانهم حقوقهم المادية أو منعهم حتى من الاشتغال بالمحاماة، فضلاً عن منعهم من السفر، فإن الحكم في هذه الحالة لا يدعو فقط إلى تشريدهم وتجويعهم. وإنما يعد إهانة للقضاة والقضاء.■

«إسرائيل» تهوّد أسماء المواقع التاريخية في القدس

انتقدت وزارة الخارجية الفلسطينية ما وصفته بسياسة «تهويد» الخرائط السياحية للقدس، التي توزعها وزارة السياحة الإسرائيلية على السياح الأجانب القادمين إلى المدينة.

وذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، أنه من أصل ٥٧ موقعاً سياحياً، تُظهر الخريطة ستة مواقع دينية مسيحية وإسلامية فقط، والغالبية عبارة عن مواقع وكُنس لليهود، كما أنه تم استبدال الاسماء الاصلية للمواقع الستة أسماء عبرية عليها حيث اطلقت اسم «جبل الهيكل» على مسجد قبة الصخرة، و«اسطبلات سليمان» على المسجد الاقصى.

وقالت الخارجية الفلسطينية إنها «تعتبر تلك الخريطة امتداداً لمحاولات حكومة بنيامين نتن ياهو طمس المعالم الدينية والأثرية الفلسطينية في القدس وتجاهلها، في حين أنها تروج لمعالم اختُرعت اختراعاً ضمن ادعاءات وأكاذيب إسرائيلية رسمية غير موجودة في القدس في محاولة لشطب الوجود التاريخي الديني العربي الإسلامي المسيحي في المدينة».

هيثم منّاع ينسحب من «سوريا الديموقراطية»

أعلن المعارض السوري هيثم مناع، رئيس «مجلس سوريا الديموقراطية»، انسحابه من هذا التحالف الكردي ـ العربي، بسبب معارضته لإعلان الأكراد الفدرالية في شمال سوريا.

وقال مناع: «انسحبت في ١٩ آذار من رئاسة مجلس سوريا الديموقراطية، وقلت إنني لن أعود ما لم يتم سحب إعلان الفدرالية».

وأعلنت ولادة المجلس في كانون الأول في العام ٢٠١٥ برئاسة مشتركة بين مناع ممثلاً للمجموعات العربية، والكردية إلهام أحمد ممثلة للأكراد.

وعملياً يسيطر «حزب الاتحاد الديموقراطي» الكردي مع ذراعه العسكرية «وحدات حماية الشعب» الكردية على المناطق الواقعة في شمال سوريا. وقد أعلن الأكراد السوريون في ١٧ آذار الماضي نظاماً فدرالياً في مناطق سيطرتهم في شمال سوريا، في خطوة رفضها النظام السوري والمعارضة.

«جبهة النصرة» تُسقط طائرة للنظام

أسقط مقاتلون من «جبهة النصرة» مقاتلة سوريا فوق ريف حلب الجنوبي، فيما تقدمت فصائل المعارضة السورية في ريف حلب الشمالي على حساب تنظيم «الدولة الاسلامية».

وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» الذي يتخذ لندن مقراً له أنه «تأكد إسقاط طائرة حربية خلال استهدافها من الفصائل الإسلامية في منطقة العيس التي تسيطر عليها جبهة النصرة والفصائل بريف حلب الجنوبي». وأضاف: «شوهدت أعمدة الدخان تتصاعد من الطائرة بالإضافة لاشتعال النيران فيها أثناء سقوطها».

وقالت وسائل إعلام إن الجيش السوري أعلن أن صاروخ أرض– جو أسقط طائرة حربية سورية في محافظة حلب وأن الطيار قفز بالمظلة. ونقلت وسائل الإعلام الرسمية عن المصدر العسكري أن الطائرة كانت في مهمة استطلاعية.

سفينتان أميركيتان صادرتا أسلحة إيرانية إلى اليمن

جاء في بيان أصدره الجيش الأميركي في بيان أن سفينتين للبحرية الأميركية في بحر العرب اعترضتا وصادرتا شحنة أسلحة من إيران يرجح أنها كانت في الطريق إلى المقاتلين الحوثيين في اليمن.

وأفاد بأن الأسلحة التي صادرتها السفينتان الحربيتان «سيروكو» و«غرافلي» الأسبوع الماضي كانت مخبأة في مركب شراعي واشتملت على ١٥٠٠ بندقية «كلاشنيكوف» و٢٠٠ قذيفة صاروخية و٢١ بندقية آلية من عيار ٥٠ ميلليمتراً.

وصودرت الأسلحة في ٢٨ آذار وهي الآن في حوزة الولايات المتحدة. وسمح للمركب الذي وصفته البحرية الأميركية بأنه لايحمل جنسية دولة وأفراد طاقمه بالإبحار بعد مصادرة الأسلحة.

وقف نار في ناغورنو قره باخ بعد ٦٤ قتيلاً

أعلنت أذربيجان وسلطات إقليم ناغورنو قره باخ الانفصالي، توصلهما إلى وقف للنار ينهي أربعة أيام من معارك عنيفة أوقعت ٦٤ قتيلاً.

وأشارت وزارة الدفاع الأذرية إلى «توقف العمليات العسكرية»، بعدما قال ناطق باسم وزارة الدفاع في الإقليم «التوصل إلى وقف للنار مع أذربيجان، وتلقي أمر بوقف النار».

أتى ذلك بعد ليلة من قصف مدفعي متقطع، وإعلان وزارة الدفاع في باكو مقتل ١٦ جندياً أذرياً خلال ٤٨ ساعة، فيما أفاد مكتب المدعي العام في أذربيجان بمقتل أربعة مدنيين وجرح ١٧ منذ تجدّد القتال في الإقليم ليل الجمعة الماضي، في أسوأ عنف يشهده منذ هدنة أنهت الحرب عام ١٩٩٤. وتفيد بيانات رسمية لطرفَي النزاع بمقتل ٦٤ جندياً ومدنياً خلال الاشتباكات، علماً أن الجانبين تبادلا اتهامات ببدء العنف، وأعلنت باكو سيطرتها على مرتفعات استراتيجية في المنطقة الخاضعة لسيطرة أرمينيا.

الإنفاق العسكري ارتفع واحداً في المئة عام ٢٠١٥

أفادت إحصاءات نشرها معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، بأن الإنفاق العسكري في العالم ارتفع بنسبة ١ في المئة في ٢٠١٥ وصولاً إلى ١٦٧٦ بليوناً، بعد أربع سنوات متتالية من التراجع. وأوضح التقرير أن الارتفاع الذي تقف خلفه بالدرجة الأولى دول أوروبا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط، ترافق مع تباطؤ في وتيرة انخفاض الإنفاق العسكري في الغرب.

وكالعادة تصدرت الولايات المتحدة، وبفارق شاسع، لائحة الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح، إذ بلغت موازنتها العسكرية ٥٩٦ بليون دولار. وتمثل هذه الموازنة تراجعاً بنسبة ٢،٤ في المئة عن موازنة العام ٢٠١٤، علماً بأن نسبة التراجع كانت أكبر في السنوات السابقة.

«حماس» تحذّر من انفجار الوضع في غزة

حذرت حركة «حماس» من انفجار الوضع في قطاع غزة إذا استمرت «إسرائيل» بمنع توريد الأسمنت الى القطاع، نافية «الحجج الواهية» الإسرائيلية بعدم وصول الأسمنت أحياناً للمستفيدين، فيما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو انه ينتظر زيارة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وقال عماد الباز وكيل وزارة الاقتصاد الوطني التي تديرها حركة «حماس» في غزة: «إذا استمرت إسرائيل بمنع توريد الأسمنت الى غزة، فإن الوضع سينفجر في وجه الاحتلال وعليه أن يتحمل المسؤولية». ولفت الى أن «العواقب وخيمة للقرار الذي أدى الى وقف عجلة الإعمار والبناء بتدمير الاقتصاد وزيادة البطالة وانعكاساته سلبية على عشرات آلاف المواطنين الذين هم من دون مأوى بسبب الحرب الأخيرة» في صيف ٢٠١٤.

وأكد ان وزارته وحركة «حماس» «لا تتدخلان بآلية الأسمنت، ونتحدى أن تأتي إسرائيل بأي مواطن أخذ أسمنتاً من دون أن يكون له اسم على قوائم المستفيدين وفق آلية (مبعوث الأمم المتحدة لسلام الشرق الأوسط السابق) روبرت سيري، العقيمة».

ارتفاع كبير في نسبة اعتقال الأطفال الفلسطينيين

ذكر جهاز الإحصاء الفلسطيني أن عدد الأطفال الذين اعتقلتهم السلطات الاسرائيلية خلال العام ٢٠١٥ بلغ ٢١٧٩ طفلاً تراوح أعمارهم بين ١١ و١٨ سنة، ما يشكل زيادة كبيرة تصل الى ٧٢,١ في المئة مقارنة مع العام ٢٠١٤، وهو عدد غير مسبوق لم يسجل منذ سنوات طويلة.

وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت ١٢٦٦ طفلاً خلال ٢٠١٤، بزيادة قدرها ٣٦ في المئة عن العام ٢٠١٣.

وأوضح الجهاز في بيان لمناسبة يوم الطفل الفلسطيني أن عدد الشهداء بلغ ١٨١ شهيداً خلال العام ٢٠١٥، من بينهم ٣٢ طفلاً، وتسع سيدات، و٢٦ شهيداً في قطاع غزة، فيما بلغ عدد الجرحى خلال ٢٠١٥ حوالى ١٦٦٢٠. وأشار الى أن الاعتداءات الاسرائيلية على المواطنين والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل وتهجير قاطنيها في الضفة الغربية ازدادت خلال ٢٠١٥، إذ هدمت اسرائيل ٦٤٥ مسكناً ومنشأة أدت إلى تهجير وإلحاق الضرر بحوالى ٢١٨٠ فرداً، بينهم ١١٠٩ أطفال في الضفة الغربية، وهددت بهدم ٧٨٠ مسكناً ومنشأة أخرى.

«أوراق بنما» تكشف التفاف دمشق على العقوبات

أظهرت تسريبات «أوراق بنما» حول الملاذات الضريبية لشخصيات سياسية كبرى حول العالم لجوء النظام السوري إلى ثلاث شركات وهمية للالتفاف على العقوبات الدولية التي تستهدفه، وفق ما أفادت صحيفة «لوموند» الفرنسية.

ووفق التحقيق الاستقصائي الضخم الذي شاركت فيه «لوموند» الى جانب «الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين»، فإن سياسة تسجيل شركات في ملاذات ضريبية ليست جديدة على النظام السوري، اذ يتبعها البليونير رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري بشار الأسد منذ فترة طويلة.

وأفادت صحيفة «لوموند» بأن «ثلاث شركات سورية تصنفها وزارة الخزانة الاميركية على أنها داعمة لأداة القمع السورية، لجأت الى مكتب المحاماة البنمي «موساك فونسيكا» لإنشاء شركات وهمية في جزر السيشيل».

انتفاضة القدس تدخل شهرها السابع

بقلم: رأفت مرة

في بداية شهر نيسان الحالي، دخلت «انتفاضة القدس»، كما يسمّيها غالبية الفلسطينيين، شهرها السابع. العالم العربي منشغل بأزماته، والفلسطينيون يخوضون مواجهات في أكثر من نقطة مع الاحتلال، ومحمود عباس يلتقي بـ«الإسرائيليين»، ورئيس الوفد «الإسرائيلي» سام بن شطريت يقول: «إن عباس هو الذي طلب منا مثل كل مرة أن نباركه ونصلي له»، وبعدها يقول عباس: إن الأمن الفلسطيني يفتّش حقائب التلاميذ في المدارس ليصادر السكاكين، ويعلن «الإسرائيليون» أن محصلة التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية كانت ١٤٠ لقاء، منها ثمانون لقاء قادة ألوية، وستون لقاء ميدانياً.

يحدث هذا، والمجتمع «الإسرائيلي» يقيّم ويناقش النتائج التي حققتها الانتفاضة، ويرصد مستقبلها، ويراقب التراجع في مستوى ونوع العمليات.

الاحتلال يقول: إن هناك تراجعاً في الأداء: من ٦٢ عملية في شهر تشرين الأول ٢٠١٥م إلى ٢٠ عملية في شهر آذار ٢٠١٦م.

هذا خبر مفرح للاحتلال، لكن المخاوف كثيرة، وشعورهم بالقلق كبير، هم يعتبرون أن الأسباب التي أدت للانتفاضة لا تزال موجودة: الاحتلال، الاستيطان، الدفاع عن المسجد الأقصى، أكثر ما يخيف «الإسرائيليين» اليوم أن أبطال انتفاضة القدس هم من الشباب، نصفهم أقل من ٢٠ سنة، ويسكنون في المدن والقرى، ٢٥٠ شهيداً ١٢٪ من الإناث.

يقول الكاتب «الإسرائيلي» آفي يسخاروف: هذا تمرّد، إنها انتفاضة جيل الشباب الفلسطيني، هؤلاء على شعرهم «جل»، يحملون هواتف ذكية حديثة، يتابعون «الفيسبوك» والشبكات الاجتماعية، يتلقون الإلهام من المسجد أو من تلفزيونات «حماس».

الاحتلال يقرّ بالعجز عن الانتصار؛ سياسات وإجراءات هدم منازل منفّذي العمليات وترحيل العائلات، والإغلاقات، لم تصل لنتيجة.

أكثر من ٤٨٠٠ عملية اعتقال، بينهم ٤٠٠ قاصر، و١٥٠ ناشط على مواقع التواصل، لم تحقق هدف قمع الانتفاضة.

الاحتلال يتخوّف من الاستمرار في العمليات، ويتوقف كثيراً عند المفاجآت، وسط توافق صهيوني سياسي وعسكري واجتماعي على دعم عمليات تصفية الفلسطينيين في الميدان.

«الإسرائيلي» يخاف من المستقبل، لا أفق لعملية سياسية، والسلطة الفلسطينية تنهار وتتآكل، وهم يراقبون أداء حركة «حماس» في إطلاق أو تحريك المزيد من العمليات.

انتفاضة القدس وضعت نفسها على طاولة الأحداث، وأصبحت فعلاً سياسياً مؤثراً.■

«حماس»: اعتقالات الضفة لن تخمد الانتفاضة وستزيد اشتعالها

غزة – قدس برس

أكدت حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، أن إفراغ ساحة الضفة الغربية من قيادتها «لن يخمد انتفاضة القدس وسيزيدها اشتعالاً».

وقال إسماعيل رضوان، القيادي في حماس، تعقيباً على شن الاحتلال حملة اعتقالات في الضفة الغربية طالت عدداً من قادة حركة «حماس» من بينهم نزيه أبو عون، وعدنان عصفور: «إننا ندين استمرار حملة الاعتقالات هذه من قبل قوات الاحتلال، ونحمّله المسؤولية الكاملة عن حياة المعتقلين».

وأضاف رضوان: «هذه الاعتقالات لن توقف الانتفاضة المشتعلة في الضفة الغربية وستزيد من أوجها، والاحتلال جرّب قبل ذلك اعتقال جل قيادات الحركة وأبعدهم إلى جنوب لبنان، إبان الانتفاضة الأولى عام ١٩٩٢ دون أن يكون لذلك أدنى تأثير على الانتفاضة أو نشاطات الحركة».

ودعا رضوان إلى الردّ على هذه الاعتقالات بتصعيد الانتفاضة بطرق وأساليب مختلفة حتى تحقق أهدافها وهي الحرية والاستقلال.

وطالب القيادي في «حماس» قيادة السلطة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال فوراً والانحياز لخيار الانتفاضة والمقاومة، ووقف التصريحات الضارة، التي توفر الغطاء والمبرر لاعتداءات الاحتلال، داعياً إلى توفير غطاء إعلامي للانتفاضة وتبنيها ودعمها في كل الاتجاهات حتى تستمر.

وكانت قوات الاحتلال اعتقلت فجر الثلاثاء، ٢٦ فلسطينياً، من ضمنهم القياديان في حركة «حماس» الشيخ نزيه أبو عون (٥٤ عاماً) من قرية «جبع» قضاء جنين، وعدنان الحصري من مخيم «نور شمس» القريب من مدينة طولكرم.■

الرئيس البشير: «اتفاق الدوحة» أرسى أمن واستقرار دارفور

.. وقوات الجيش كسرت شوكة التمرّد

أعلن الرئيس السوداني عمر البشير صباح الجمعة، أن منطقة دارفور أصبحت آمنة ومستقرة، وودعت الحرب والعنف بصورة نهائية ودخلت مرحلة التعافي التام من عدم الاستقرار، من خلال ما وفره اتفاق سلام الدوحة على أرض الواقع من فرص واعدة في مجالات النهضة الشاملة والتنمية المستدامة، التي مكنت أهل دارفور من التواصل مع بقية السودان ودول الجوار والتوجه نحو آفاق جديدة تقوي وحدة السودان وأمنه وسلامه.

جاء ذلك في خلال مخاطبة الرئيس البشير للحشد الجماهيري بميدان الجيش بمدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور في مستهل زيارته لولايات دارفور التي استغرقت خمسة أيام لتفقد إنجازات اتفاق سلام الدوحة على أرض الواقع.

وشدد الرئيس البشير على أن أمر إنفاذ السلام في دارفور وبسط الأمن والاستقرار من أولويات حكومته، مؤكداً المضيّ قدماً في مواصلة تنفيذ اتفاق سلام الدوحة للوصول إلى غاياته المنشودة.

وأكد أن قوات الجيش والقوات النظامية الأخرى تمكنت من كسر شوكة التمرد وإنهاء وجوده في دارفور عبر انتصارات حاسمة نقلت دارفور للاستقرار الحقيقي، وأنه لا تهاون في استتباب الأمن وفرض هيبة الدولة وجمع السلاح من المواطنين.

ولفت الرئيس السوداني إلى الإنجازات التنموية التي شهدتها دارفور، وقال إنها جاءت بصورة غير مسبوقة ومتجددة ومتسارعة الخطى، مشيداً بما تم في مجالات الربط البري والجوي وتقديم الخدمات التي تمكن من الاستقرار. وأن الفترة القليلة المقبلة ستشهد استكمال الربط البري بين الخرطوم وولايات دارفور من خلال استكمال طريق الإنقاذ الغربي الذي سيربط دارفور داخلياً مع كافة مدن السودان وخارجياً مع دول الجوار.

ودعا البشير أهل دارفور إلى القيام بواجبهم كاملاً تجاه عملية السلام بمباشرة عمليات المصالحات وتقديم الأنموذج الذي يحتذى من خلال اعتماد نهج الحلول الداخلية وعدم إعطاء الفرصة للتدخلات الخارجية، والتعامل بيقظة عالية مع الجهات المتربصة والمعادية لعملية السلام، مؤكداً أن أقوى سلاح داعم لعملية السلام هو عودة الوئام ورتق النسيج الاجتماعي ووحدة الصف وقوة القرار المستمد من السند الشعبي الكبير الذي تحظى به عملية السلام والذي يعتبر أساس النجاحات.

وحثّ أهل دارفور على ممارسة حقوقهم القانونية والدستورية بالمشاركة في الاستفتاء الإداري الذي يعتبر من أهم استحقاقات اتفاق سلام الدوحة، ويهدف إلى الاستجابة لرغبات أهل دارفور في تحديد الشكل الإداري لتقديم الخدمات والتنمية خلال الفترة المقبلة. وتوقع أن يصوّت في الاستفتاء أكثر من ثلاثة ملايين مواطن، بعد نجاح عمليات التسجيل التي قال إنّ نسبتها بلغت ١٠٠٪.

وتستبق الزيارة الاستفتاء الإداري لدارفور، وافتتاح العديد من المواقع الخدمية والمشاريع التنموية، ومخاطبة البشير الجماهير في كل ولايات المنطقة. واعتبر مراقبون أن الزيارة تمثل دعماً كبيراً لعملية الاستفتاء وحافزاً لإنجاحه من سائر النواحي الأمنية والإدارية والإعلامية. وأعلنت مفوضية الاستفتاء الإداري اكتمال الترتيبات لانطلاقة الاستفتاء في الحادي عشر من شهر نيسان الحالي لينتهي في الثالث عشر منه.

يشار إلى أن الرئيس البشير تسلم وثيقة عهد من أهالي ولاية شمال دارفور تعهدوا فيها بالمحافظة على اتفاق السلام ومواصلة العمل الجماعي لإرساء السلام الاجتماعي ونبذ العنف والاحتراب وحفظ الأمن والاستقرار وتعزيز التعايش السلمي والتصدي لأية جهة تستهدف السلام.

وبحسب «اتفاقية الدوحة لسلام دارفور»، الموقعة في الرابع عشر من تموز ٢٠١١ بين الحكومة السودان وبعض الحركات المتمردة، يتقرر الوضع الإداري الدائم لدارفور عبر استفتاء يجرى على نحو متزامن في كل ولايات دارفور في فترة لا تقل عن عام بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

ويشمل الاستفتاء خيارين هما الإبقاء على الوضع الراهن لنظام الولايات (خمس ولايات في الإقليم) أو توحيد دارفور في إقليم واحد.

وبحسب وثيقة الدوحة، إذا أدّت نتائج الاستفتاء إلى الإبقاء على الوضع الراهن، «تستمر سلطة دارفور الإقليمية بوصفها الآلية الرئيسة لتنفيذ هذا الاتفاق لفترة أربع سنوات من تاريخ التوقيع على الاتفاق».■

اليمن
سلام.. أم ترحيل باتجاه الحرب؟

بقلم: عارف أبو حاتم

عشية انطلاق عاصفة الحزم، كان اليمن تحت السيطرة شبه الكاملة للمليشيا. اليوم يمكن التأكيد أن جنوب اليمن تحرر بالكامل (باستثناء جيوب في شبوة)، وكذلك مأرب، وتحررت أجزاء واسعة من تعز، وأصبحت قوات الجيش الوطني على بُعد أقل من ٢٠ كيلومتراً من قلب العاصمة صنعاء، ومقاومة المناطق الواقعة تحت سيطرة المليشيا تشتغل بنشاط علني، وبعضها تنتظر إشارة البدء، لانطلاق حرب التحرير الداخلية.

كان قادة المليشيا يقولون إنهم لا يعترفون بقرارات الشرعية الدولية، واليوم يتوسلون بالمبعوث الأممي لإبلاغ قوات التحالف التزامهم القرار ٢٢١٦.. ظلوا يرددون أن رئيس الجمهورية والحكومة الشرعية «دواعش»، واليوم يبحثون عن وسطاء للحوار معهم، انحسروا من البحر إلى الصحراء، ومن الجبل إلى الوادي.. والأهم من كل ذلك انكشاف زيفهم للداخل اليمني، وانكشاف وهم القوة الإيرانية لدى عملائها.. إيران التي أطعمتهم الأماني والوعود ووهم القوة لم تتمكن من فعل شيء سوى النفخ في الإعلام، بطريقة تزيد إصرار التحالف وتماسك المقاومة على استئصال الخطر الفارسي من جنوب الجزيرة العربية.

التعويل على روسيا هو الآخر سقط رهانه، فقد وقف الروس في الظل، وسمحوا للقرار الأممي ٢٢١٦ بالعبور؛ لأنهم يدركون أن صديقتهم إيران اختارت الانحياز إلى عصابة ضد دولة، وقالها الروس صراحة لوزير الخارجية اليمني عبد الملك المخلافي: «لن نتدخل في اليمن إلا بطلب الحكومة الشرعية، كما تدخلنا في سوريا بطلب من الرئيس الشرعي».

الآن سيذهبون إلى الكويت للجلوس إلى طاولة الحوار وهم أذلة صاغرون، بعد أن استجدوا وسيطاً عمانياً وآخر روسيا من أجل العودة إلى الحوار، وذهبوا إلى «أبها» السعودية يستجدون المملكة، ويذكرونها أنهم لجأوا لأحضان إيران لأن أبواب السعودية كانت موصدة في وجوههم، والسعوديون يدركون أنهم أمام شرذمة عقائدية يرعاها مشروع أمريكي وإيراني في المنطقة، وأن الكلام المعسول له وظيفة واحدة، هي أن يأخذوا استراحة محارب لسنتين أو ثلاث يرتبون فيها صفوفهم، وتتخفف فيها أمريكا من التزاماتها تجاه حلفائها الخليجيين، وحينها سيكون الانقضاض على المملكة والخليج.

الذهاب إلى الكويت في ١٨ نيسان تعويلاً على نقاط المبعوث الأممي الخمس هو الآخر موضع إشكال، فهل سيكون تسليم السلاح سابقاً أم لاحقاً للحوار؟ فكل إجراء عملي لا يسبقه إلقاء السلاح، وإعادة منهوبات الدولة من الأسلحة إلى مقراته، هو عبث ومضيعة للوقت.

ثم إن أخشى ما أخشاه في لحظة مفصلية كهذه أن يأتي الحل وترحل الحرب؛ لأن كل سلام مبني على أرضية هشة لا تحميه ولا تقوى على بقائه عقوداً طويلة هو قرار تأجيل للحرب والخراب، وما هي الأرضية التي سيقف عليها السلام المنتظر في مفاوضات الكويت؟ وكيف نطمئن لسلام لا تسبقه خطوات بناء ثقة، من قبيل: تسليم السلاح، والانسحاب من المحافظات –وليس المدن؟ فالفرق كبير بين المعنيين– والخروج من كامل مؤسسات الدولة التي يسيطرون عليها، وفي مقدمتها مقرات الرئاسة والحكومة والبرلمان ووزارات المالية والدفاع والداخلية والنفط ورئاسة القوات المسلحة..

تلك خطوات بناء ثقة حقيقية، تؤسس لسلام ينقذ ما تبقى من الدولة اليمنية، ويحفظ أرواح اليمنيين الموزعين بين المنافي وميادين الحرب المفروضة عليهم، ويحافظ على البقية الباقية من البنية التحتية.

غير ذلك هو عبث –ترعاه أمريكا– وليس حواراً.■

الإسلاميّون في اليمن يطالبون الحكومة الجديدة بإسناد المقاومة لتحرير بقية المحافظات

صنعاء – قدس برس

بارك «التجمع اليمني للإصلاح»، القرارات التي أصدرها الرئيس عبد ربه منصور هادي بتعيين الفريق الركن علي محسن الأحمر نائباً للرئيس، وتعيين الدكتور أحمد عبيد بن دغر رئيساً لمجلس الوزراء، إضافة إلى تعيين المهندس خالد محفوظ بحاح مستشاراً لرئيس الجمهورية (بعد إقالته من منصب رئيس الحكومة ونائب الرئيس).

وقال الناطق الرسمي «للتجمع اليمني للإصلاح»، عبد الملك شمسان في تصريحات أذاعها القسم الإعلامي «للإصلاح» يوم الثلاثاء الماضي: «إن المباركة لا تعني التهنئة وإنما تعني التأييد وإبداء النيّة للمساعدة والتكاتف، وتعني الأمنيات بالتوفيق».

واستبعد أن تكون هذه القرارات مقدمة لمزيد من الصراع، مؤكداً أن «باب الحوار السياسي والحل السياسي مفتوح، والطرف الانقلابي المكوّن من صالح وحليفه الحوثي هو من يتعنت ويطيل فترة الحرب، وما يزال يحاصر المدن ويقصف الأحياء ويشعل الحرب في كل اتجاه، ويستورد السلاح من إيران».

واعتبر شمسان، تعيين علي محسن نائباً للرئيس لا يضيف له شيئاً كثيراً بعد تعيينه نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة، مؤكداً أن الفريق علي محسن يؤدي الآن آخر أدواره الوطنية.

وأشار إلى «أن هناك من يختلف مع علي محسن، وهناك من يختلف مع بن دغر، لكن الجميع متفقون على تجاوز الخلافات والترفع عن التفاصيل السياسية والمهاترات، وأن يكونوا بمستوى الحدث الذي تمرّ به البلاد والمنطقة العربية».

ووصف شمسان الدكتور أحمد بن دغر الذي عيّن رئيساً للحكومة، بأنه «شخصية ذات خبرة وسيرة سياسية طويلة».

وأوضح ان التحدي أمام الحكومة هو «تبني المقاومة وإسنادها وإكمال التحرير إذا لم يتح لها الطرف الآخر فرصة لتعزيز الحل السياسي».

كما أكد أن «على الحكومة أن تفرض نفسها في المناطق المحررة، وإسناد السعودية والتحالف دولياً بالعمل السياسي والدبلوماسي والحقوقي، وإطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة ما يحدث في اليمن».

واستبعد شمسان أن يكون الرئيس السابق علي صالح جزءاً من الحل، وقال: هو «أساس المشكلة، وبقاؤه في تقديري يعني الإبقاء على جذر مشكلة أكبر، كما حدث سابقاً».

وأضاف: «مصير علي صالح يحدده بنفسه، قراره ما يزال بيده، لكنه سيخرج من يده في أي لحظة».■

الإسلاميون يفوزون بانتخابات نقابة المعلمين الأردنيّة

أفاز الإسلاميون في الأردن بانتخابات نقابة المعلمين التي تعد من كبريات النقابات المهنية في البلاد.

وأشارت الأرقام إلى فوز الإسلاميين بأكثر من ٥٢٪ من مقاعد الهيئة المركزية البالغة ٣٦٠ مقعداً، التي ستفرز لاحقاً مجلس النقابة ونقيب المعلمين.

وجاءت هذه النتيجة في وقت تشهد فيه العلاقة بين النظام الأردني وجماعة الإخوان المسلمين توتراً حاداً، ولا سيما بعد منع الحكومة الأخيرة من إجراء انتخاباتها الداخلية مطلع الشهر المقبل باعتبارها غير مرخصة.

وحينها اعتبرت مصادر من داخل جماعة الإخوان أن الانتخابات شأن داخلي، وأكدت المضي قدماً في تنظيمها، لأنها تملك ترخيصاً من أربعينيات القرن الماضي يتيح لها القيام بذلك.

وقرار منع الانتخابات هو أحدث تطور في العلاقة المتوترة بين الحكومة الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين، بعد أن لجأت الحكومة في وقت سابق إلى منح ترخيص لمفصولين من الجماعة واعتبرتهم ممثلين لها، وهو ما رفضته الجماعة الأم واعتبرته أمراً مخالفاً لكل المبادئ.■

العراق: ضغوط لتمرير تشكيلة حكومة «التكنوقراط»

تجاوز العراق المأزق السياسي بعد الاعتراضات والاحتجاجات الواسعة على تأخر التعديلات على حكومة حيدر العبادي، التي تُوجت باعتصام زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وأنصاره للمطالبة بتعديلات على الحكومة، وهو ما تحقق بتقديم العبادي تشكيلة حكومية جديدة، جاءت بمعظمها من التكنوقراط باستثناء وزيري الدفاع خالد العبيدي والداخلية محمد الغبّان، اللذين حافظا على منصبيهما. ومع انقضاء يوم كامل على تسليم العبادي تشكيلته الوزارية التي سرعان ما سُربت أسماء الوزراء المرشحين فيها، لم يسجل أي من أعضاء البرلمان اعتراضه على التشكيلة، في دلالة اعتُبرت أنها توافق بين رؤساء الكتل أو تجنباً للوقوع تحت طائلة تهديدات مقتدى الصدر، الذي لوّح بسحب الثقة عن الحكومة وتصعيد أكبر في حال رَفض هذه التشكيلة بعد عشرة أيام من موعد تقديم التشكيلة. وواصل أتباع التيّار الصدري، يوم الجمعة، تظاهراتهم المطالبة بتمرير التشكيلة الحكومية الجديدة. وخرج المئات من أتباع التيار في بغداد وسط ساحة التحرير وعدد من المحافظات الجنوبيّة، منها ميسان والنجف وكربلاء وواسط، وأكدوا أنّهم «سيستمرون بالتظاهرات حتى إقرار البرلمان للحكومة الجديدة».

وجاءت معظم التعليقات مرحبة بالتشكيلة الجديدة، إذ وصف وزير التخطيط العراقي الحالي سلمان الجميلي، الذي أقيل من منصبه وفقاً للتعديل الجديد، ما حصل بأنه انتصار ديمقراطي ويأتي استجابة للشارع، ويجب على الجميع التعاون لإنجاحه. فيما وصف النائب عن «اتحاد القوى» حامد المطلك ما تحقق بأنه مُرض وفيه خير للجميع، مضيفاً أن «الحكومة الجديدة تبعث على التفاؤل ويجب ألا ننظر إلى هوية الوزراء لكونهم أهل اختصاص قبل كل شيء».

من جهته، اعتبر القيادي في التيار الصدري حسين البصري التشكيلة الجديدة بأنها ثمار جهود وصبر العراقيين، مؤكداً في حديث لـ«العربي الجديد» أن «ذلك لن يكون نهاية المطاف، وعلى الوزراء الجدد إتمام عملهم على أحسن وجه أو المغادرة كسابقيهم»، واصفاً الحال اليوم بأن «الحكم سينتقل تدريجاً وفق رغبة الشارع وليس وفق رغبة سكان المنطقة الخضراء».

من جهته، اعتبر عضو حزب «الدعوة» الذي يتزعمه نوري المالكي، فاضل الساعدي، ما جرى من تعديل بأنه سيكون تحت المراقبة للنظر في نجاح الوزراء الجدد، لافتاً إلى أن تاريخ الشخصيات المرشحة للوزارات جيد، «لكن يبقى أداؤها هو الفيصل».

بدوره، قال النائب محمد الجاف إن «الوزراء المرشحين يحظون بقبول شعبي، ويبدو أن اختيارهم تم على أساس ذلك»، معتبراً أن «العراق خرج من مرحلة صعبة في الحكم كان يتم فيها حصر الوزراء بشخصيات معينة، وانتقل إلى إحضار وجوه جديدة». وأضاف: «لدينا شخص واحد تولى خمس وزارات على التوالي منذ الاحتلال وحتى الآن، مرة وزير داخلية، ومرة وزير مالية، ومرة وزير تخطيط، وأخرى للنقل والمواصلات، ومرة وزيراً للأمن الوطني، وهذا أمر غير منطقي، لكن الآن كُسرت القاعدة». ووصف ضغوط الصدر والأزمة المالية في البلاد وفضائح الفساد بأنها «المحرك الرئيس لما حدث».

أما المحلل السياسي في جامعة صلاح الدين، صالح العيداني، فرأى أن التشكيلة الحكومية فيها رسائل للداخل والخارج، مشيراً إلى أن «هناك مرشحين في التشكيلة الحكومية لهم مواقف معادية من إيران أو متقاطعة، وهناك وزراء علمانيون، وآخرون مستقلون، وهذا أمر مهم جداً، فوجود وزير خارجية مثل الشريف علي بن الحسين يريح الدول العربية وخصوصاً الخليج، بدلاً من إبراهيم الجعفري ومن قبله هوشيار زيباري». ولفت إلى أن فيها وزراء مرشحين «لهم علاقات طيبة مع دول أوروبية بحكم عملهم السابق، ومن المؤمل أن يقوموا بشيء جديد للعراق على مختلف المستويات». ولكنه اعتبر أن «المهمة لن تكتمل من دون إتمام المرحلة الثانية وهي تغيير وكلاء الوزراء ورؤساء الهيئات السيادية والعامة، منها رئاسة مجلس القضاء ورئاسة مفوضية الانتخابات والبنك المركزي».

بقلم: عثمان المختار

وفي السياق نفسه، كشفت مصادر سياسية عراقية أن اللجنة المكلفة في البرلمان العراقي بدأت بمراجعة السير الذاتية للوزراء المرشحين في التشكيلة التي قدّمها العبادي لرئاسة البرلمان. ووفقاً لبرلمانيين عراقيين، فإن اللجنة باشرت مراجعة سير الوزراء المرشحين، وستقدّم تقريراً مغلقاً بكل شخصية منهم إلى رئيس البرلمان بغية عرضها يوم التصويت على الحكومة الجديدة للموافقة عليها أو طلب استبدالها.

ويلاحظ في التشكيلة الجديدة للحكومة، أن غالبية أسماء المرشحين للتوزير، جديدة غير معروفة على ساحة العمل السياسي ومن ذوي الاختصاص. إلا أنه وفقاً لمراقبين عراقيين، فإن ذلك سيكون مقلقاً في حال عدم حصول الوزراء المرشحين على دعم من قِبل رئيسي الحكومة والبرلمان بسبب عدم تغيير طواقم الوزارات العليا التي تعمل منذ سنوات طويلة وتتبع بالعادة لأحزاب سياسية مختلفة غالبيتها دينية.■

حيتان الفساد تبتلع العراق

عائدات النفط إلى جيوب الوزراء والنواب.. وكذا عائدات «داعش»

بقلم: إياد الدليمي

كشف التحقيق الاستقصائي الذي أجرته مؤسساتٌ إعلامية غربية عن جانب من الفساد في وزارة النفط العراقية، وكيف أن هذه الوزارة المهمة التي تدير عصب الثروة العراقية تتعرّض لأكبر فضائح الفساد في العالم. وقد بيّن التحقيق أن ثروات العراق تعرّضت منذ العام ٢٠٠٣ لأبشع عملية سرقة، أدت إلى أن يتحوّل العراق، صاحب أكبر احتياطي نفطي، دولةً عاجزة مالياً قد تواجه خطر عدم القدرة حتى على دفع رواتب نحو سبعة ملايين موظف حكومي في الأشهر القليلة المقبلة.

لا تجد قضايا الفساد التي تكشف عنها وسائل الإعلام، أو الوثائق التي يتم تسريبها بين وقت وآخر، أي ردة فعل من الحكومة العراقية، ما يبدو أمراً يعود إلى أن الشخصيات التي غالباً ما تكون متورطةً بمثل هذه الفضائح هي التي تدير البلاد منذ ٢٠٠٣.

وقد كشف، أخيراً، التحقيق عن الفساد في عقود النفط العراقية عن أسماء كبيرة ورفيعة المستوى، لعل أبرزها وزير النفط في حكومة نوري المالكي الأولى (٢٠٠٦–٢٠١٠) ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة من ٢٠١٠–٢٠١٤ ووزير التعليم العالي في حكومة حيدر العبادي الحالية، (حسين الشهرستاني). ووردت أسماء أخرى، منها وزير النفط السابق، ثامر الغضبان، وأيضاً المدير العام لشركة نفط الجنوب (أكبر مؤسسة تُعنى بشؤون النفط). ولهذه الأسماء دلالتها، فهي تؤكد أن الفساد الذي يلتهم العراق يأتي من أكبر رؤوسه، وأنه محميّ بقوة هذه الرؤوس وأحزابها، وبعد ذلك بقوة القضاء العراقي الذي تحوّل أكبر حام لهذه الطبقة الفاسدة.

وتفيد تقديرات البنك الدولي بأن العراق بدأ، في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط، السحب من احتياطاته المالية، التي تناقصت في العام ٢٠١٥ بنحو ٣٠٪، محذراً من أن هذا السحب الكبير، والتناقص الخطير في الاحتياطات المالية للعراق، يمكن أن يعرّضه لهزةٍ اقتصاديةٍ كبيرة، ويجبره على تسريح موظفين، وتقليص رواتب، وإجراءات مالية أخرى، تهدّد البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، توضح التقديرات أن مجمل ميزانيات العراق السنوية منذ العام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٥، وصلت إلى نحو ٨٠٠ مليار دولار، ولم يتمكّن من الاستفادة منها بالشكل الصحيح، بل إن تلك الثروات توزّع بين رؤوس الفساد وحيتانه، الأمر الذي حوّل العراق دولة تتسوّل المال، لتدفع رواتب موظفيها.

تستدعي الحرب التي يدّعي العراق، وحكومة المنطقة الخضراء، شنها على الإرهاب، أولاً شن حرب على الفساد الذي يعتبر البوابة الأساسية لأي إرهاب، ولعلكم تتذكّرون الأحاديث عن كيفية وصول الأموال والأسلحة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فقد ثبت بالدليل أن الفساد الذي يضرب المؤسسات العراقية أحد الأسباب التي تجعل الأموال (والأسلحة) تصل إلى هذا التنظيم. وتحدثت مصادر عن أن التنظيم، وبسبب الفساد والرشاوى المنتشرة في جسد الدولة العراقية عقب ٢٠٠٣، تمكن حتى من اختراق المؤسسة العسكرية العراقية، بل إن صفقات مالية كبيرة داخل أروقة الوزارة كانت بيع أسلحة لجهات مجهولة، تبيّن أنها تابعة لتنظيم الدولة.

يقول رئيس هيئة النزاهة العراقية السابق، موسى فرج، إن قادة الفساد هم الساسة والحكوميون الكبار، وإن هذا الفساد كان في مقدمة الأسباب التي أفضت إلى سقوط ثلث العراق بيد داعش، وإن الساسة اختزلوا الشعب العراقي بالمكونات، والمكوّن بالأحزاب، والحزب بالمقربين، والمقربين بالبطانة.

وتأتي هذه الحقائق المؤلمة التي يعيشها العراق في خضم أزمة سياسية متصاعدة، بعد أن خرجت تظاهرات عدة وسط بغداد، للمطالبة بالإصلاح، سارع بعدها مقتدى الصدر ليتصدّر المشهد، ويقود اعتصاماً استمر أياماً، قبل أن يعلن العبادي عن تشكيلة «تكنوقراط»، بديلة للحكومة الحالية، لينتهي مشهد الاعتصام والتظاهر، وكأن العراق حقق إصلاحاته المشهودة.

عائدات النفط .. إلى أين؟

عراق اليوم لا يمكن أن تنقذه إصلاحات، حتى وإن وجدت، لأن أساس أي إصلاحات حقيقية يجب أن تبدأ بمحاكمة حيتان الفساد واسترداد الأموال العراقية المنهوبة التي جعلت من هذه الرؤوس الفاسدة أثرياء. لا أمل بإنقاذ باقي العراق إلا بحملة تطهير لهذه الرؤوس الفاسدة، حملة لا يبدو أيٌّ من أحزاب السلطة مرحِّباً بها، لأنها تعرف أنها ستقتلعها هي قبل غيرها، ليبقى الأمل بثورة شعبية تجبر الفاسدين على الهرب، وترك ما تبقى من العراق للعراقيين.■

أهم الشخصيّات السياسيّة العربيّة التي وردت في وثائق بنما

أظهرت وثائق بنما المسربة، أسماء شخصيات عربية رسمية ورد ذكرها في الوثائق، التي كشفت أغنياء وذوي النفوذ من رؤساء دول حاليين وسابقين، يستخدمون ملاذات ضريبية لتخبئة ثرواتهم.

ونشر موقع «الباب» تقريراً كشف فيه عن أسماء شخصيات عربية رسمية ورد ذكرها في وثائق بنما المسربة.

ويكشف التقرير عن ورود أسماء شخصيات من مصر، والعراق، والمغرب، والسودان، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر، في وثائق شركة «موساك فونسيكا» للمحاماة، ضمن ما أصبح يعرف بأكبر فضيحة للتهرب الضريبي وتبييض الأموال.

وذكر الموقع أن علاء مبارك، نجل الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، ورد اسمه في الوثائق المسربة والخاصة بشركة «موساك فونسيكا» للمحاماة. ففي سنة ٢٠١١، أي بعد إطاحة مبارك، طلبت سلطات الجزر العذراء البريطانية من شركة «موساك فونسيكا» تجميد كافة حسابات شركة علاء مبارك «بان وورلد».

وأضاف الموقع أنه تم تغريم شركة «موساك فونسيكا» مبلغاً قدره ٣٧,٥٠٠ دولار، وذلك لتهاونها في التحقق من حسابات علاء مبارك الذي وُصف بأنه «عميل فائق الخطورة».

وأشار الموقع إلى امتلاك نائب رئيس الجمهورية العراقي السابق، إياد علاوي، شركات في بنما يتم إدارتها من لندن. وكان قد أنشأ شركة «إي أم أف» سنة ١٩٨٥، وأصبح المالك الوحيد لأسهمها سنة ٢٠٠٠.

وأفاد الموقع بأن المكتب الإعلامي لعلاوي أكد أن الأخير هو المالك الوحيد لأسهم شركات «فوكس وود»، و«مون لايت» و«إي أم أف»، كما أكد المكتب أن الغاية من شركة «إي أم أف» كانت اقتناء عقارات بالمال الشخصي لعلاوي، وذلك عقب محاولة اغتياله.

وقال مكتب علاوي إنه تم دفع الضرائب، ولم يتم خرق القانون بأي شكل من الأشكال.

وأضاف الموقع أن منير مجيدي، السكرتير الشخصي للملك المغربي محمد السادس، ذُكر اسمه أيضا في أكثر من وثيقة. واستخدم مجيدي شركة في الجزر العذراء البريطانية لاقتناء قارب شراعي فاخر لصالح ملك المغرب. وكان منير مجيدي هو المنفذ لهذه الصفقة بصفته محامي شركة «إس إم سي دي»، التي استخدمت في هذه العملية، وفي عمليات أخرى منها منح قرض لشركة «لوجيماد» الواقعة في لوكسمبورغ.

وأفاد الموقع بأن رئيس وزراء قطر السابق، حمد بن جاسم آل ثاني، امتلك شركة في الجزر العذراء البريطانية وثلاث شركات أخرى في الباهامس. وتمكن عبر هذه الشركات من اقتناء أسهم ومساحات حتى ترسو سفنه في ميناء مايوركا الإسباني، كما تمكن من شراء يخت تقدر قيمته بحوالي ٣٠٠ مليون دولار. لكنه أغلق هذه الشركات بعد عدة أعوام.

وتضمنت الوثائق أقارب بشار الأسد، حيث كشفت الوثائق عن استخدام رامي مخلوف (ابن خاله) شركة «بولتر» للاستثمار في شركة اتصالات سورية مع مستثمرين أردنيين. وفي سنة ٢٠٠٢ أسس رامي شركة «سيرياتيل» الخاصة بخدمات الهاتف المحمول، حيث امتلك حوالي ١٠ في المئة منها في سوريا، ومنح ما يقارب ٦٣ في المئة لشركته في جزر العذراء البريطانية.

وذكر الموقع أن المستثمرين المشاركين مع رامي في شركة «دركس» قاموا برفع قضية ضده في فيينا، حيث تملك شركته حساباً بنكياً فيه حوالي ٢,٦ مليون دولار. وليس هذا الحساب البنكي الوحيد، حيث لدى لشركة حساب آخر في جنيف.

كما كشفت الوثائق عن أن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، خليفة بن زايد آل نهيان، يمتلك ما لايقل عن ثلاثين شركة تقع كلها في الجزر العذراء البريطانية، واستطاع من خلالها أن يشتري عقارات تجارية وسكنية في لندن، في مناطق راقية مثل كنسينغتون ومايفير، تقدر قيمتها بما لا يقل عن ١,٧ مليار دولار.■

أنتم أعلم بأمور دنياكم!!

بقلم: د. فتحي أبو الورد

وجد بعض المتغرّبين ضالتهم فى قول النبى ﷺ في واقعة تأبير النخل فى المدينة لصحابته: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم»، ليتخذوا من ذلك تكأة للتدليل على صحة نظرتهم إلى الدين القاضية بأن يعزل عن مناشط الحياة، وليسيروا بالإسلام سيرة العلمانية الأولى، فلا علاقة للإسلام بالسياسة ولا الحكم ولا الاقتصاد ولا الحياة، وإنما ذاك موكول للناس يرون ما يصلحهم.

والحديث كما ورد في صحيح مسلم عن أنس، أن النبي ﷺ مرّ بقوم يلقّحون، فقال: « لو لم تفعلوا لصلح» قال: فخرج شيصاً –أي رديئاً–، فمرّ بهم فقال: «ما لنخلكم؟» قالوا: قلت كذا وكذا، قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم». وفى رواية أخرى: «إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإني لن أكذب على الله عزّ وجل».

لقد رام هؤلاء بفهمهم لهذا الحديث أن يهدموا سائر ما ورد في السنّة عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، في المعاملات والعلاقات الاجتماعية والسياسية.

والحديث واضح صريح –كما يقول العلامة الشيخ القرضاوي– لا يعارض نصاً، ولا يدل على عدم الاحتجاج بالسُّنة في كل شأن، وإنما قال النبى ﷺ لهم: «ما أظن ذلك يغني شيئاً». فهو لم يأمر ولم ينه، ولم يخبر عن الله، ولم يسنّ في ذلك سنة، حتى يتوسع في هذا المعنى إلى ما يهدم به أصل التشريع.

ولتوضيح ذلك نقول: حدد الإسلام أهداف الحرب، وحث على القوة، ونبّه إلى أخذ الحذر، ولكنه ترك للناس أن يحدّدوا نوع الأسلحة التي تستعمل في القتال في كل عصر، وطريقة صنعها، وكيفية التدريب عليها، وهذا متروك لوزارة الدفاع والمتخصصين.

والإسلام يحث على الزراعة، ويرغّب في تحصيل المثوبة، ولكنه لا يتدخل ليعلم الناس كيف يزرعون؟ ولا ماذا يزرعون؟ ولا متى يزرعون؟ ولا بأي شيء يزرعون؟ إنما هذا متروك لوزارة الزراعة وللزراعيين.

والإسلام يحض على التداوي، والله تعالى ما أنزل من داء إلا جعل له دواء، وينهى عن التداوي بالمحرم، أما الدواء، ما هو؟ وما مقداره؟ وما مادته؟ ومن أين يستخرج؟ وكيف يتناول؟ فهذا كله موكول للأطباء والمتخصصين؟ هذا ما يفهم من الحديث، وهو ما فهمه الأوائل والأواخر، وليس معناه بحال عزل الدين عن الحياة.

ولذلك فرق علماء الأصول بين ما هو تشريع من السنة، وما هو ليس بتشريع، وهو ما عرض له الإمام القرافي المالكي مفرقاً بين ما كان من تصرفاته ﷺ على سبيل التبليغ والفتوى، وما كان من تصرفاته باعتباره قاضياً أو إماماً، أو كما قسمها ولي الله الدهلوي، وفرق بين ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة، وما ليس من باب تبليغ الرسالة، وهو ما فصل فيه – أيضاً – الشيخ محمود شلتوت رحمه الله.

فما صدر عن الرسول على وجه التبليغ بصفته رسولاً، كأن يبيّن مجملاً في الكتاب، أو يخصص عاماً، أو يقيد مطلقاً، أو يبيّن شأناً في العبادات أو الحلال والحرام، أو العقائد والأخلاق، أو شأناً متصلاً بشيء مما ذكر، فهذا النوع تشريع عام إلى يوم القيامة.

وما صدر عن الرسول بوصف الإمامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين، كبعث الجيوش للقتال، وصرف أموال بيت المال في جهاتها، وجمعها من محالها، وتولية القضاة والولاة، وقسمة الغنائم وعقد المعاهدات، وغير ذلك مما هو شأن الإمامة والتدبير العام لمصلحة الجماعة.. فحكم هذا أنه ليس تشريعاً عاماً، فلا يجوز الإقدام عليه إلا بإذن الإمام، وكذلك حكم ما صدر عنه بوصفه قاضياً يفصل في الدعاوى بالبينات أو الأيمان أو النكول.

وقد كان هذا الأمر لدى الصحابة من الوضوح بحيث يراجعون النبي ﷺ للاستيضاح إذا التبس عليهم الأمر، بين ما هو فيه مبلغ عن الله فليس لهم إلا التسليم والإذعان، ولا مجال للاجتهاد فيه، وبين ما فيه متسع للاجتهاد والرأي والنظر، ولعل أبرز مثال يظهر فيه ذلك، ما كان من الحباب بن المنذر في غزوة بدر حين نزل النبي ﷺ بالجيش منزلاً يراه أهل الخبرة من أمثال الحباب ليس مناسباً، فقال: يا رسول الله، منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتعداه ولا نقصر عنه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟! فقال رسول الله ﷺ: «بل هو الرأي والحرب والمكيدة».

ومن ثم كان من المهم جداً أن يفهم الوجه الذي صدر عنه قوله ﷺ أو فعله أو تقريره، وهذا شأن أهل الاختصاص، فكثيراً ما نسب إليه ﷺ أشياء على أنها دين وشرع، وهى ليست كذلك فى الحقيقة، وليست من التشريع في شيء، وهذا كثير في أفعاله الصادرة عنه بصفة البشرية، أو بصفة العادة والتجارب.■

ظاهرة تقطيع الأرحام

بقلم: د. محمد شندب

تقطيع الأرحام آفة خطيرة تضرب في مجتمعنا الحاضر وتزيد من ضعفه وتفككه وتنشر البؤس والشقاء في أرجائه.

لذلك جاء التحذير الرباني شديداً من سوء مصير الذين يساهمون في تقطيع أرحام المسلمين، قال تعالى: ﴿.. وما يُضل به إلا الفاسقين.الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه و يقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويُفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون﴾ البقرة ٢٦–٢٧.

هؤلاء المقطعون للارحام يبوؤون باللعنة في الدنيا والاخرة، قال تعالى: ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تُفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم. أولئك الذين لعنهم الله فأصمّهم وأعمى أبصارهم﴾ سورة محمد آية:٢٢–٢٣.

إن تقطيع الأرحام يؤدي الى كوارث هائلة في الدنيا والآخرة، عن أبي بكر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه بالعقوبة في الدنيا مع ما يدّخره له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم) الترمذي.

وقاطع الرحم يأتيه الوبال قبل موته، قال صلى الله عليه وسلم: (من قطع رحماً أو حلف على يمين فاجرة رأى وباله قبل أن يموت) البيهقي.

وأبغض الأعمال الى الله قطيعة الرحم، قال رسول الله ﷺ: (أبغض الأعمال الى الله الإشراك بالله، قيل يا رسول الله ثم ماذا؟ قال قطيعة الرحم) أبو يعلى.

والله يقطع قاطع رحمه، قال الله تعالى: (أنا خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي، فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته، ومن بتّها بتته) المسند.

وعمل قاطع الرحم غير مقبول، عن أبي هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن أعمال بني آدم تعرض على الله ليلة الجمعة فلا يقبل عمل قاطع رحم) أحمد.

والرحم تدعو على قاطعها: (تقول من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله) البخاري ومسلم.

وقاطع الرحم ممنوع من دخول الجنة، قال ﷺ: (لايدخل الجنة قاطع رحم) الترمذي.

أما صلة الرحم فهي سبب لكل خير في الدنيا والآخرة، وهي دليل الإيمان الصادق، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه) البخاري ومسلم. وهي سبب في سعة الرزق وطول العمر، قال ﷺ: (من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه) البخاري ومسلم.

وصلة الرحم من أهم الأعمال التي تأخذ بصاحبها الى الجنة، عن أبي أيوب الأنصاري أن رجلاً قال يارسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة، قال: (تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم) البخاري ومسلم. والمسلم الذي يصبر على أذى أهله يفوز بنصر الله وتأييده، عن أبي هريرة أن رجلاً جاء الى رسول الله فقال: إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني، وأحسن إليهم ويسيؤون إلي، وأحلم عنهم ويجهلون علي، فقال رسول الله ﷺ: (لئن كنت كماقلت فكأنما تسفهم المل ولا يزال معك من الله ظهير عليهم ما دمت على ذلك) مسلم.

وقال ﷺ: (ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل إذا قطعت رحمه وصلها) البخاري.

إن الشريعة الإسلامية أقامت المجتمع الإسلامي على قاعدة ثابته وهي الأسرة التي تنطلق من مفاهيم الأخوة والرحمة والمحبة، وتحمل دعوة الإيمان والسلام، وتنبذ مكائد شياطين الإنس والجن، وعندئذ ستنعم البشرية بحياة طيبة في الدنيا والآخرة.■

دواؤنا و داؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

أليس فيكم رجلٌ رَشيد؟

إن الله تعالى المنفرد بالخلق والاجْتباء، قد اختار محمداً ﷺ نبيّاً ورسولاً، وجعله حُجّة الله على العالمين، والأُسْوة الحَسنة للناس أجمعين، فأقام به الملّة، وفتّح به أعيناً عُمياً وآذاناً صُمّاً وقلوباً غُلفاً.. وجعل حياته نموذجاً كاملاً للأخلاق والإيمان، وتُرجُماناً حياً للقرآن، وشكّلت سيرته في كل ما دعا إليه المثل الأعلى الذي لا يُجارى ولا يُبارى.

لقد قال الجَلَندي ملك عُمان لما بلغته رسالة النبي ﷺ: «والله لقد دلّني على هذا النبي الأمّي أنه لا يأمرُ بخير إلّا كان أول آخذ به، ولا ينهى عَن شرّ إلا كان أول تارك له، وأنه كان يَغلب فلا يَبطُر، ويُغلَب فلا يَضجَر، ويفي بالعهد ويُنجز الموعود، وأشهد أنه نبيّ».

إن الذين عاش النبيّ بين أظْهُرهم واقتدوا به هم أصحابُه، والذين جاؤوا من بعده واتّبعوا النور الذي أنزل معه، وفاتهم لقاؤه، هم أحبابُه الذين قال فيهم: «يا ليتني قابلتُ أحبابي» الدرُّ المنثور.

وكان الصحابة الكرام القدوة الحسنة في تأسّيهم برسول الله ﷺ، وقد دعا ابن مسعود رضي الله عنه إلى الاقتداء بهم فقال: من كان مُتأسّياً فليتأسّ بأصحاب رسول الله ﷺ فإنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلّها تكلفاً، وأقوَمها هدياً، اختارهم الله لصُحبة نبيّه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فَضْلهم واتّبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدي المستقيم.

وبعد ان فُجعت الأمة بفَقْد قُرّة العيون، نَعِمَت بظهور خير القرون.. ثم تقلّبت الأيام، وساءت الأزمان ومالت الكواكب السّاطعة والنجوم الزاهرة نحو الأفول، وأوشك تَشْييخُ الصّحيفة أن يصبح خيراً من التأسّي بمن اختاره الله وجعله في الأرض خليفة! ويبحث الناس في زماننا الحاضر بلَهفة وشوق عن قوم تتجلى فيهم القُدوة الصالحة، يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، يَعمُرون المساجد، ويتزيّنون بالمحامد، يتجسّدُ الإسلام في أقوالهم وأخلاقهم وأفعالهم، كأنهم مصاحفُ تدبُّ على الأرض، ولكنّ بحثهم يخيب وسَعيَهم قلّما يُصيب، فالدنيا أدْوار، والناس أطْوار، وقرنُنا يتردد حالُه بين الجافي عن الأوائل والسائر نحو الأراذل!

إن على مَن نصّب نفسه للناس إماماً أن يكون تعليمُه بسيرته أبْلَغ من تعليمه بلسانه، فإن معلّمَ نفسَه ومُؤدبَها أحقُّ بالإجلال والتفضيل من معلم الناس ومُؤدّبهم (الأدب الصغير)، وقد قيل إن حال رجل في ألف رجل أبلغ من أقوال ألف رجل في رجل!

كيف أنتم إذا رأى أولياؤكم المعروف منكراً والمنكرَ معروفاً؟ أو إذا أمروا بالمنكر ونَهوا عن المعروف؟ جاء في الحديث الشريف: «إن مثَل العلماء في الأرض كمثل النجوم في السماء! يُهتدى بها في ظُلُمات البرّ والبحر، فإذا طُمست النجوم أوشك أن تَضلّ الهُداة!» رواه أحمد. ومن الخطوب الداهيات التي ألمّت بنا أننا قد نركن إلى الذين يتبوّؤون مواقع القدوة، فإذا بهم لا يتبرّؤون من العلل الشائنة؟

فقد يكون العالم مُتهتّكاً، والقائد مُرائياً، والطبيبُ عليلاً، والبَليغ مُنافقاً، والنّاصح فَظّاً، والمُتَنسّك جَهولاً، والمُحتَسب فاجراً، والمُصلح فتّاناً، والنّشيط عَجولاً، والزاهدُ قَتوراً، والمتفوّق كنوداً، واللبيب افّاكاً، والجواد مَنّاناً، والحكيمُ جباناً، والمُبلّغ مِهْذاراً، والداعية مُستكبراً!!

وقد يصدُقُ المُقتدى به في ساعة الرّضا لا في ساعة الغضب، ويوم السلامة لا يوم الكَريهة، وعند إقبال الدنيا لا عند إدبارها، وفي حال عُلُوّ المقام لا في حال سُفوله! ألا إن الأمانة والقدوة كفَرَسَي رهان يتلازمان تلازم الحقّ والبُرهان، ولن تجد على دعوة الحق أميناً إلا مَن كان بالقُدوة الحسَنة قَميناً!■

جمعية النجاة الاجتماعية في لبنان وقضايا «الاتجار بالنساء»

تناقلت وسائل الإعلام منذ أيام خبر القبض على شبكة اتجار بالنساء في منطقة جونية، وإجبارهن على ممارسة الجنس، والقيام تجاههن بكل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، في حال رفضهن الإذعان للأوامر.

وبما أنه من صميم أهداف الجمعية الاهتمام بشؤون المرأة، والعمل على حمايتها، ودفع الظلم عنها، ومنع العنف الممارس عليها.. وفي صدد تلك الجريمة النكراء، أصدرت جمعية النجاة الاجتماعية بياناً جاء فيه:

أولاً: تشيد الجمعية بهذه العملية النوعية، حيث تشكر قوى الأمن الداخلي على القبض على هذه الشبكة الإجرامية، التي لم تعدم أي وسيلة من وسائل التعذيب الجسدي والنفسي والمعنوي، متجاوزة كل القوانين والأعراف الإنسانية والدينية والاجتماعية، لذلك تطالب القوى الأمنية بمتابعة وضبط الشبكات المماثلة.

ولقد لوحظ أن معظم الضحايا في هذه الشبكة، هنّ من الجنسية السورية، ويرجع الأمر إلى هشاشة أوضاع السوريات في بلدنا، حيث تضطر الكثيرات منهن لإعالة أسرهن بمفردهن، وصعوبة حصولهن على أوراق الإقامة في لبنان من قبل الأمن العام، بالإضافة إلى الشح في المساعدة المادية والاجتماعية.. لذلك تؤكد الجمعية على ضرورة تيسير أمور اللاجئات، والعمل على تأمين الإغاثة الكاملة، حتى لا تمتد ذيول الإجرام نحوهن.

ثانياً: تطلب الجمعية من أصحاب القرار، العمل على محاسبة المجرمين في هذه الشبكة، وإنزال أشد العقوبات فيهم، وتأمل من قوى الأمن الداخلي عدم التغاضي عن أي جريمة مماثلة، وتأمين الحماية لكل النساء والفتيات على اختلاف جنسياتهن ومشاربهم.

ثالثاً: الطلب من نقابة الأطباء والمحكمة المدنية تجريم الطبيب القائم على عمليات الإجهاض غير الشرعية، ومحاسبته بأشد العقوبات القانونية، ومنعه من مزاولة مهنته بشكل مطلق، لارتكابه الجريمة التي تشوّه مهنة الطب الإنسانية، ليكون عبرة لمن يعتبر من الأطباء المرتكبين لمثل هذا الجرم الإنساني.

رابعاً: علمت الجمعية من مصادر خاصة، أن الفتيات وبينهن قاصرات، قد تعرضن للتشويه الجسدي نتيجة التعذيب، وتكرار عمليات إجهاضهن، ما يدل على حاجتهن إلى علاج نفسي وطبي، حيث تأكدت أن بعضهن مصابات بأمراض جنسية. لذلك تطالب جمعية النجاة الاجتماعية وزارة الشؤون الاجتماعية بتأمين دور إيواء لهن، وتناشد عطفاً على ذلك «مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، تأمين كلفة العلاج الطبي على أنواعه.

خامساً: من المعلوم ومما لايخفى على أحد، أن سبب تفاقم مثل هذه الجرائم، هو تردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في البلد، ما يجعلنا في جمعية النجاة نشد على أيدي المعنيين بضبط الحالة الأمنية، ونطالب جميع الجهات المعنية بالسعي إلى تأمين الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد، حتى لا يتجرّأ أي مجرم على انتهاك حرمة البلد والأشخاص.■

الأمين العام يستقبل وفداً من آل الشياح وجمعية الاتحاد الإسلامي

استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي وفداً من آل الشياح في بعلبك برئاسة المختار خالد يونس الشياح ووجهاء العائلة جاء مهنّئاً بانتخاب الأمين العام والقيادة الجديدة. وقد شكر الأمين العام للوفد لفتته الكريمة وأكد تواصل الجماعة الدائم معهم.

كذلك استقبل وفداً من جمعية الاتحاد الإسلامي حيث جرى الحديث في الشؤون الإسلامية العامة التي تعني الساحة اللبنانية.

لقاء الجماعة الإسلامية وتيار المستقبل في الجنوب

استقبل المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الجنوب الدكتور بسام حمود بمركز الجماعة في صيدا وفداً من تيار المستقبل (منسقية الجنوب) برئاسة د. ناصر حمود. ضم الوفد منسق صيدا أمين الحريري والمسؤول التنظيمي المحامي محيي الدين الجويدي ومنسق الشؤون التمثيلية رمزي مرجان ومنسق دائرة جزين زياد أمين، بحضور المسؤول الاجتماعي في الجماعة حسن أبو زيد وأعضاء اللجنة السياسية المهندس رامي بشاشة والمهندس هشام حشيشو.

وكان اللقاء مناسبة للتداول في الأوضاع العامة في البلاد والشأن الصيداوي خصوصاً، الى جانب تطورات الوضع في مخيم عين الحلوة. وكان تأكيد مشترك لأهميّة متابعة التواصل والحوار بين كل مكونات المدينة من اجل الحفاظ على سلامتها واستقرارها، تحت اشراف وسهر مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وحدها كمرجعية للأمن فيها.

كذلك جرى التطرق لموضوع الانتخابات البلدية حيث ابدى الجانبان ترحيبهما وارتياحهما الكامل لقرار رئيس بلدية صيدا المهندس محمد السعودي الترشح لولاية جديدة.. وجرى الاتفاق على متابعة التنسيق في ما يتعلق بكل القضايا المطروحة.

وإثر اللقاء تحدث الدكتور ناصر حمود فقال: نحن كتيار مستقبل على تواصل دائم مع الأخوة في الجماعة في صيدا كما على صعيد لبنان، وهي زيارة للمباركة بالمقر الجديد وبإعادة انتخاب القيادة الجديدة في الجماعة. وتطرقنا للوضع الصيداوي اجمالاً وللوضعين الاقتصادي والأمني..

بدوره قال الدكتور بسام حمود: نشكر الدكتور ناصر والأخوة في تيار المستقبل على هذه المبادرة. صيدا قياساً مع باقي المناطق اللبنانية مميزة بأهلها وبقواها السياسية، وكلنا حرصاء على ان تبقى صيدا محافظة على استقرارها ونشيطة في حركتها وتفاعلها مع الأحداث.. وأضاف: أما على مستوى مخيم عين الحلوة وما حصل مؤخراً، فنحن نعتبر ان المخيم جزء لايتجزأ من صيدا، وأي اهتزاز أمني في المخيم ينعكس على المدينة سياسياً وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً. ونحن وتيار المستقبل والنائب بهية الحريري والدكتور أسامة سعد ومعظم الفاعليات والأجهزة الأمنية بادرت للاتصال بفاعليات المخيم للضغط من أجل انهاء ذيول ما حصل وهو مرفوض..

الجماعة في العرقوب تلتقي تيار المستقبل

زار وفد من الجماعة الإسلامية في العرقوب برئاسة مسؤولها الأستاذ وسيم سويد منسقيّة حاصبيا ومرجعيون في تيار المستقبل، حيث كان في استقبالهم وفد من التيار برئاسة مسؤوله عبد الله عبد الله.

وتم التباحث حول أوضاع المنطقة، وتعزيز الحوار القائم والتنسيق الكامل في الانتخابات البلدية والأختيارية في منطقة العرقوب ضمن العناوين التي أشارت اليها الاجتماعات على صعيد القيادة المشتركة .

هيئة الطوارئ لإنقاذ طرابلس زارت الجماعة الإسلامية

استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية الأستاذ عزام الأيوبي وفداً من هيئة الطوارئ لانقاذ مدينة طرابلس برئاسة الدكتور جمال بدوي وأعضاء المكتب التنفيذي. حضر اللقاء رئيس مكتب طرابلس سعيد العويك والمسؤول السياسي في طرابلس ايهاب نافع وأعضاء.

هنأ الوفد القيادة الجديدة للجماعة، وعرض أهداف الهيئة وأولويات الإنقاذ التي طرحتها، إضافة إلى رؤية طرابلس ٢٠٣٠ الخاصة بالنهوض بالمدينة التي أعدها فريق الهندسة والتخطيط لإنماء طرابلس المؤسس للهيئة.

وفي ما يتعلق بالاستحقاق البلدي وضعت الهيئة قيادة الجماعة في اجواء لائحة انقاذ طرابلس التي تشكلها الهيئة بعيداً عن المحاصصة وبهدف بناء فريق متجانس ينفذ برنامجاً إنقاذياً وتنموياً واضحاً.

في الختام شدد الطرفان على أهمية التعاون بين الجماعة والهيئة في سبيل النهوض بمدينة طرابلس واستمرار التواصل.

صندوق الخير بدار الفتوى يستعد لإطلاق «الحملة الوطنية لمساندة الشعب الفلسطيني»

استقبل سماحة المفتي الشيخ عبد اللطيف دريان وفد صندوق الخير في دار الفتوى برئاسة الشيخ زهير كبي وحضور أعضاء مجلس أمناء الصندوق الممثلين لعدد من الجمعيات والمؤسسات الإسلامية والمناطق ومديريات الأوقاف. و تأتي هذه الزيارة في إطار «الحملة الوطنية لمساندة الشعب الفلسطيني « تحت شعار الخير فينا.. فلسطين تنادينا» المنوي إطلاقه في ٢٥ نيسان ٢٠١٦ التي تستمر حتى ٧ أيار ٢٠١٦، وهي تهدف إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتثبيته في أرضه ومقدساته.

رحب سماحته بأعضاء الوفد وأكد دور صندوق الخير ودار الفتوى في الجمهورية اللبنانية والشعب اللبناني في دعم القضية الفلسطينية ورفع الحصار عن غزة ونصرة المسجد الأقصى المبارك، داعياً الشعب اللبناني ومؤسساته ومفتي المناطق والعلماء إلى دعم الحملة وتبني أنشطتها.

مؤتمر المرأة والوعي السياسي.. لجمعيّة النجاة

تحت عنوان: «المرأة والوعي السياسي» أقامت جمعية النجاة الاجتماعية في لبنان مؤتمرها السنوي الثالث الذي ضم ١٢٥ أختاً من كافة المحافظات اللبنانية، وذلك نهار الأحد ٣ نيسان ٢٠١٦ في مركز الدعوة–بيروت.

افتتح المؤتمر بتلاوة من القرآن الكريم ثم تلاوة المأثورات.

بعدها كانت كلمة مسؤولة جمعية النجاة السابقة الداعية سميرة ق. المصري، تحدثت فيها عن أهمية التربية والترابط بين الأخوات وتوريث الدعوة لأجيال لاحقة، حتى يستمر العطاء، وقد قدمت لها الجمعية درعاً تكريمياً تقديراً لعطائها المستمر. تلتها كلمة لمسؤولة العمل التربوي الأخت زهرة زنتوت، والتي تم تكريمها أيضاً لجهودها الطيبة.

ثم كانت محاضرة للأمين العام للجماعة الإسلامية الأستاذ عزام الأيوبي حول دور المرأة الريادي وأهمية إعداد رموز نسوية قيادية قادرة على المشاركة في صناعة القرار.

شاركت مسؤولة الجمعية الجديدة الصيدلانية الأخت ختام شحادة بكلمة تحدثت فيها عن أهمية التعاون والتماسك وتوحيد الجهود لأداء أفضل، والمساهمة في تطوير العمل الدعوي.

وعن تضحيات أخواتنا المرابطات في المسجد الأقصى وعظيم دورهن المقاوم والريادي تحدثت الدكتورة ابتهال القسام، ثم كانت بعدها كلمات متلفزة حول تجارب ريادية لرموز نسائية كتجربة النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني الأستاذة هدى نعيم، وكذلك النائب السابقة في المجلس التشريعي في الأردن الدكتورة حياة المسيمي.

وعن دور المرأة في عصر الرسالة تحدثت الأخت إيمان برغوت، مسلطة الضوء على جوانب مضيئة في حياة المرأة المسلمة. والمداخلة الأخيرة كانت للمهندسة رنا سعادة حول أهمية الانفتاح على كافة أطياف المجتمع اللبناني.

وتم في الختام تلاوة توصيات المؤتمر.

دورة إسعافات أوليّة في فوج «الإيمان» - بيروت

أقام فوج الإيمان النموذجي في بيروت بالتعاون مع الجمعية الطبية الإسلامية دورة إسعافات أولية مكثفة نهار الأحد ١٣ آذار ٢٠١٦ من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً تضمنت أربع جلسات تدريبية في قاعة الدكتور مازن فروخ، وقد شارك في الدورة كل من عشيرة الجوالة والرائدات وبعض القادة، تعرفوا فيها إلى أهم الإسعافات الأولية الشائعة في حياتنا اليومية.

يوم الطفل لـ«إقرأ وارق» في شحيم

بمناسبة يوم الطفل، أقام معهد إقرأ وارقَ لتحفيظ القرآن في جمعية النجاة الاجتماعية– شحيم، نشاطاً ترفيهياً في مركز الدعوة الإسلامي، تضمن فطوراً صباحياً، وعرض فيديو لقصص من القرآن الكريم، وفقرة رسم على الوجه.. وفي الختام تم توزيع هدايا رمزية للطلاب.

تكريم أمهات الأيتام المكفولين لدى جمعية النجاة في بيروت

نظمت جمعية النجاة الاجتماعية نشاطاً لتكريم أمهات الأيتام المكفولين لديه. بدأ الاحتفال بتلاوة عطرة من القرآن الكريم، مع السيدة وداد الساعاتي وكلمة الحفل ألقتها السيدة رانية الشيخ، حيث أكدت الأجر الكبير الذي تناله الأم بتربية أبنائها تربية حسنة.

مركز الأبرار يشارك في معرض العلوم بالجامعة الأميركية

شارك مركز الأبرار التربوي في معرض العلوم للإبداعات العلمية في الجامعة الاميركية، الذي أقيم يومي السبت والأحد ٢ و٣ نيسان من العام ٢٠١٦، و قد أحرزت مشاريع مركز الأبرار التي قدمها طلاب المركز على المركز الثاني في المشاريع التالية:

١- مشروع Charge the phone while walking بإشراف عمر أبو شامي ومحمد عثمان.

٢- مشروع SPORNA JOURNEY بإشراف المعلمة رنا شعبان والأستاذ علي شرقية..

٣- مشروع Multifunctional Ruler بإشراف المعلمة هبة الصلا..

و شاركت المشاريع التالية ايضاً:

مشروع Ebag بإشراف المعلمة نباتة الحاج.

مشروع What about normal flora بإشراف المعلمة آلاء الحاج.

مشروع Discovering the planet بإشراف المعلمة فادية القادري.

مشروع Do plants absorb pollutants بإشراف المعلمة فاطمة جحا.

نادي اللواء في بطولة التايكواندو بالأردن

أقيمت بطولة النخبة الدولية للتايكواندو في العاصمة الأردنية عمان، في الفترة الممتدة من ٣١/٣ لغاية ٢ / ٤ من العام الجاري في مدينة الملك حسين الرياضية بمشاركة كل من الدول: اليمن، فلسطين، الأردن، ليبيا، السعودية، تونس وناديي اللواء والأبرار من لبنان، وقد حقق ناديا اللواء والأبرار النتائج التالية:

– مركز أول لنادي اللواء لفئة الرجال.

– ومركز ثان لناديي اللواء والأبرار لفئة دون ١١ سنة.

– المركز الخامس على مستوى البطولة لناديي اللواء والأبرار في الترتيب العام للبطولة.

– وكأس أفضل مدرّب للماستر زياد فرج.

وقد حقق كل من اللاعبين واللاعبات الميداليات التالية:

الميدالية الذهبية: خير الدين فرج، أنس محمد عميص، عمير فرج، عبيدة فرج، مجاهد سياج، ويامن فرج.

ميدالية برونزية: أمين الصلا، رزان فرج، آمنة فرحات، محمد الجاروش، عبادة فرج، خالد القادري، حذيفة الصلا.

وقد رافق البعثة رئيس نادي اللواء الاستاذ طارق فرج، ومدرّب نادي اللواء الماستر زياد فرج، ومدرب نادي الأبرار الاستاذ علي الحاج، ومدرب نادي اللواء بالقرعون وكفريا قاسم الحاج.

حفل تخريج طلاب مركز «تمكين» للعام ٢٠١٥ في برقايل

برعاية الوزير السابق والنائب سمير الجسر، أقامت جمعية الإرشاد والإصلاح الخيرية الإسلامية، وجمعية التآلف الثقافية الاجتماعية، حفل تخريج طلاب دورات التدريب المهني المعجل للعام ٢٠١٥ من مركز «تمكين» للتأهيل والتطوير المهني، في قاعة مدرسة الرئيس الشهيد رفيق الحريري في برقايل، يوم السبت ٢ / ٤ / ٢٠١٦، بحضور ممثل المؤسسة الوطنية للاستخدام النائب خالد زهرمان، مفتي عكار الشيخ زيد زكريا، النائب السابق مصطفى هاشم، المنسق العام لتيار المستقبل في طرابلس ناصر عدرة، ممثلين عن عدد من النواب السابقين، مدير مكتب طرابلس في المؤسسة الوطنية للاستخدام ريمون معوض، وعدد من فعاليات المنطقة، وقد بلغ عدد المتخرجين ١١٢ متخرجاً، تنوّعت اختصاصاتهم بين صيانة كمبيوتر وأمانة سر طبية وتزيين نسائي وتمديد كهربائي ومساعدة إدارية وخدمة صالة وتنسيق أزهار وخراطة معادن.

استهلّ الحفل بتلاوة من الذكر الحكيم تلاها النشيد الوطني اللبناني، وقد ألقى مدير مركز تمكين الأستاذ خالد الديك كلمة حول ما يقوم به المركز نشر المعرفة والتغيير بالطلاب ليصبحوا فاعلين ومنتجين عبر برامج التدريب المهني ورفع مهارات الطلاب المهنية والتقنية والعلمية من أجل دخول سوق العمل.

بعدها كانت كلمة لرئيس دائرة التربية والتعليم في جمعية الارشاد والاصلاح الشيخ سميح عز الدين، الذي تحدث عن أهمية هذه البرامج التدريبية في عدد من المهن التي يحتاجها الشباب للانطلاق في حياتهم العملية وتطبيق أحدث البرامج في التدريب على اختصاصات جديدة.

ثم ألقى مدير مركز طرابلس للمؤسسة الوطنية للاستخدام ريمون معوّض كلمة تحدث فيها عن دور المؤسسة في تأمين فرص عمل عبر مكاتبها في بيروت وطرابلس وصيدا.

تلتها كلمة لرئيس جمعية التآلف الثقافية الاجتماعية المهندس محمد هاشم، اعتبر فيها أن هذه المشاريع والانجازات ما كانت لولا الشراكة التامة والقوية والمستمرة مع جمعية الإرشاد والإصلاح والدعم الذي نتلقاه من العديد من أبناء المنطقة.

بعدها كانت كلمة راعي الاحتفال الوزير السابق سمير الجسر، أكّد فيها أن أهم ما في هذا الإنجاز هو انه كشف اننا نستطيع ان نأخذ امورنا بيدنا، بحيث أصبحنا نستطيع أن نخرج عمالة كفوءة ومنتجة.

واختتم الحفل بتوزيع الشهادات للمتخرجين.

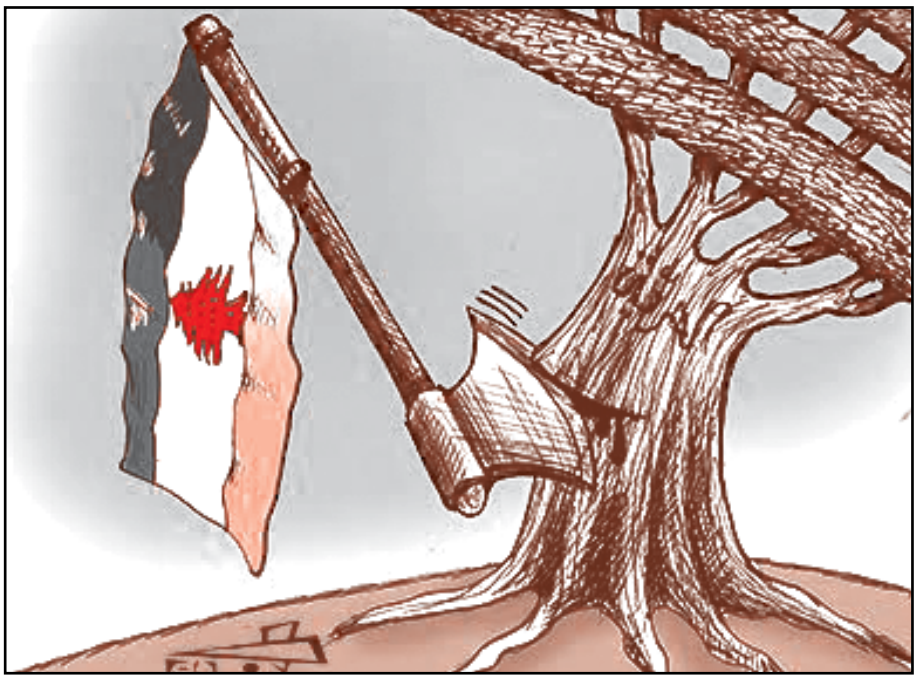

كلمة طيبة

وهلّت بشائر الانتخابات البلدية!

وأي فضيحة جديدة ستكتشف هذا الأسبوع بعد مسلسل الفضائح التي تطالع اللبنانيين كل أسبوع؟ وماذا يقول اللبنانيون بعد اكتشاف شبكة الدعارة؟ وما هي ردود فعلهم أمام الأخبار المتواترة عن ضلوع شخصيات سياسية وأمنية في هذه الفضيحة؟ لقد أتخم اللبنانيون بأخبار شبكات الفساد في الدوائر الحكومية. ولم يعد يفاجأون بأي فضيحة جديدة، لابل على العكس انهم يترقبون فضائح جديدة تكون حديث مجالسهم ومنتدياتهم. وفي ظل هذه الأجواء القاتمة تبرز الدعوة إلى الانتخابات البلدية في شهر أيار المقبل وحرص وزير الداخلية نهاد المشنوق على اجرائها في مواعيدها.

لا شك في أن هذا الاستحقاق هو مطلب سائر اللبنانيين الذي يحقق الديمقراطية التي اشتاق إليها اللبنانيون منذ عدة سنوات وستكون محور اهتمامات الفرقاء السياسيين لاختبار مدى نفوذهم في الساحة اللبنانية.

ولعل هذا الاستحقاق يطغى على أحاديث الفساد ويحول النزاعات حول المجالس البلدية إلى نزاعات عائلية وعشائرية تريح قليلاً زعماء ملفات الفضائح والفساد، الذين يغتنمون هذا الاستحقاق لتأجيج الخلافات وتحويل أنظار اللبنانيين عنهم.

وسيشهد لبنان حالة جديدة من الأجواء السياسية، وخلط الأوراق بين الانتماء الحزبي إلى الانتماء العائلي والعشائري بالدرجة الأولى.

ويتركز هذا النوع من الاختلافات في القرى والبلدات الصغيرة حيث التنافس يكون على أشدّه بين مؤيدي حزب بعينه أو تيار أو فريق سواء كان من ١٤ آذار أو من ٨ آذار، وستسقط الولايات الحزبية والسياسية وسيجد اللبنانيون أنفسهم أمام معركة مغايرة وأسلحة جديدة رغم حرص القيادات السياسية على التدخل لمنع حدوث معركة من نوع آخر يتمثل في حرص القوى السياسية المختلفة على الانقضاض على المجالس البلدية التي تغير بالنسبة اليهم مقاييس زعامتهم وحضورهم السياسي.

وربما عمد الفرقاء المختلفون الى التوافق من أجل تشكيل لائحة موحدة يتقاسمون فيها عضوية هذه المجالس، مع الاقرار بأن الخلاف سيبلغ أشده حول اسم رئيس المجلس البلدي العتيد، والذي يعتبر أساس المداورات والمداولات بين الفرقاء السياسيين على اختلاف انتماءاتهم، وربما اضطرت الاحزاب والقوى السياسية المتناحرة الى الهدنة لتجاوز هذا الموضوع المهم والخطير.

وسيشهد اللبنانيون تمرداً على املاءات السياسيين وفرضهم لائحة موحدة سيمددون لها اذا تجاوزت آمال المواطنين وتطلعاتهم وسوف يشيرون الى اختلاف أعضاء اللائحة في المجالس البلدية، وبروز خلافات مستعصية تطيح المجلس البلدي رغم أن اعضاءه المنتخبين هم من لائحة واحدة، وهذا ما تبدى بصورة واضحة في مجلس بلدية الميناء الذي انفرط عقده بعد بضعة أشهر وتفاقمت حدة هذا الخلاف لتؤدي إلى حل هذا المجلس وحرمان مدينة الميناء مجلساً بلدياً يعنى بأحوالها وأوضاعها المختلفة.

والامر نفسه في مجلس بلدية طرابلس الذي يتكون من لائحة واحدة موحدة شكلها نواب المدينة بالتكافل والتضامن والاجماع على الرئيس الدكتور نادر الغزال ليشهد هذا المجلس مناحرات ومناكفات أطاحت رئيس المجلس الذي انتخب المهندس عامر الرافعي رئيساً جديداً له.

ان الحديث عن الانتخابات البلدية سيكون محور اهتمامات اللبنانيين وحرصهم على ايجاد مجلس بلدي جديد يكون بمثابة حكومة مصغّرة تعكف على القيام بمهامها المنصوص عليها في قانون الانتخابات البلدية.

وقد عمد اللبنانيون باكراً الى التنبؤ بسير الانتخابات وباسم رئيس البلدية العتيد محذرين القوى السياسية المختلفة من فرض مجلس يتوافق عليه غالبية الناخبين، ما سيؤدي إلى بروز مشاحنات واتهامات هذه القوى باستلاب رأي المواطنين، ما سيعطل الديموقراطية التي يتمسك بها اللبنانيون بالرغم من اقرارهم أو عدم رضاهم عن اللائحة الأولى التي تضم أعضاء من مختلف القوى السياسية والعائلية.

ولعل «همروجة» هذا الاستحقاق ستكون ملهاة للبنانيين وتغطية لأخبار الفساد والشبكات المختلفة التي لن يكون آخرها اكتشاف الإنترنت غير الشرعي وشبكات الدعارة وضلوع بعض ضباط فرع الأمن الداخلي وسرقة الأموال العائدة لعناصر قوى الأمن الداخلي.■

عبد القادر الاسمر

المشروع الإيراني.. والفراغ العربي!

بقلم: أواب إبراهيم

يحتل ما يُطلق عليه المشروع الإيراني-الفارسي حيّزاً أساسياً في حوارات ومناقشات قادة الرأي والإعلاميين والسياسيين والباحثين العرب. فلا يكاد يجتمع اثنان إلا ويكون المشروع الإيراني ثالثهما، والكل مهموم ومنشغل في كيفية مواجهة هذا المشروع وتقليم أظافره التي تزداد طولاً وايغالاً في أكثر من بقعة من عالمنا العربي والإسلامي.

الكل يشكو من ممارسات وتوغل واستفزاز إيران، لكن الكل يتجاهل كيف وصلت إيران إلى هذه السطوة والقوة لتجد لها موطئاً في الكثير من بلداننا؟! وتملك التأثير في عدد آخر. من الذي أفسح لها الطريق، وكيف سمحت حكوماتنا وأنظمتنا وأجهزة مخابراتنا لخيوط المشروع الإيراني كي تتسلل وتستوطن بيننا. من المعروف أن مؤسساتنا الرسمية متخلّفة بكل شيء إلا في الأمن والرصد والمتابعة، خاصة تجاه الإسلاميين الذين تعتبر الأنظمة أنها تشكل تهديداً لهم، فتجدها تنقض على من تطلق عليهم وصف «إرهابيين» أو خلايا نائمة، وتعلن أنها نجحت في إحباط المخططات الإجرامية لهذه الخلايا حتى قبل أن يفكر بها أصحابها، ثم بعد كل هذه الحرفية والإتقان والحرب الاستباقية نجد الأجهزة الأمنية المحترفة في التعامل مع «الإرهابيين» متخلفة بل غبيّة، وآخر من يعلم إزاء ما يطلقون عليه تمدد المشروع الإيراني وتوسعه.

المشروع الإيراني ومساعي توسعه ليست جديدة، فهي ترجع إلى أكثر من ثلاثة عقود خلت، الجديد هو أن هذا المشروع بدا في السنوات القليلة الماضية أكثر تأثيراً ونفوذاً من ذي قبل، فما الذي طرأ حتى تمكن المشروع الإيراني من الوصول إلى بقاع كان في السابق عاجزاً عن الوصول إليها.

القصة وما فيها يا سادة يا كرام، أن أنظمتنا العربية لم تكن ترتاح للمشروع الإيراني، لكنها لا تنظر إليه على أنه يشكل تهديداً داهماً لها، وكانت مقتنعة بأن رياح الربيع العربي وصعود الإسلاميين إلى الواجهة هو التحدي الذي عليها أن تتفرغ لمواجهته، وأن تصرف عليه مليارتها، وإفلات أجهزتها الأمنية والاستخباراتية لترصده واعتقال أفراده وزجّهم في السجون وإجراء محاكمات صورية لهم. عاشت الأنظمة العربية منذ أحرق محمد البوعزيزي نفسه في تونس عام ٢٠١١ هاجس حماية هيلمانها من «شحتار» هذا الحريق، ولم تلق بالاً لتأثيرات التمدد الإيراني والخيوط التي نسجها حولها مستغلاً غفلتها.

واليوم، بعد أكثر من ثلاث سنوات من انشغال الأنظمة بإجهاض إرادة شعوبها، تقف الأنظمة العربية ومعها قادة الرأي والمفكرون والسياسيون والإعلاميون مذهولين من النفوذ الإيراني المتنامي بينهم، مستغلاً الفراغ الحاصل، فكلا الطرفين المعنيين بمواجهة نفوذه منشغلان بمواجهة بعضهما، لذلك كان من الطبيعي أن يجد الطريق أمامه مفتوحة للتوسع والتمدد.

اليوم، وحتى لا نواصل البكاء على الأطلال، وفي ظل تفتت الواقع العربي والإسلامي، ما الحل؟ وهل بالإمكان استدراك ما فات، وإعادة تصحيح الأوضاع ووضع حدّ للتمدد الغريب الذي ينهش جسد الأمة؟

لا يكون ذلك إلا إذا أعادت الأنظمة العربية ترتيب أولوياتها من جديد، وأدركت أن رياح التغيير التي تخشاها وتنشغل بمحاربتها وبذل الطاقات والجهود والأموال الطائلة للقضاء عليها إنما هي نقطة قوة لها، يجب أن تستفيد منها وتستغلها لمواجهة المشاريع الخارجية من أي جهة أتت. فالقوى التي تصدّرت مشهد الربيع العربي هي الوحيدة الحيّة والقادرة على التأثير والمواجهة والحركة. ربما يكون ضرباً من الخيال أن نطلب دعم الأنظمة لهذه القوى ومساندتها، طالما أن هذه الأنظمة ما زالت تتوجس ريبة منها وتعتقد أنها تريد الإطاحة بها. أقصى ما يمكن أن تقوم به الأنظمة تجاه قواها الحيّة هو أن توقف التضييق عليها وخنقها ومطاردة أفرادها والبطش بهم. أما إذا واصلت الأنظمة أداءها الحالي، فلن يكون مستغرباً أن يستمر المشروع الإيراني في تمدده ونخره جسد الأمة.■

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	رجب	نيسان	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٢	٩	٤٢	٤	١٦	٦	٤٠	١٢	١٦	٤	٠٣	٧	٢٧	٨
الأحد	٣	١٠	٤٠	٤	١٤	٦	٣٩	١٢	١٦	٤	٠٤	٧	٢٨	٨
الإثنين	٤	١١	٣٩	٤	١٣	٦	٣٩	١٢	١٦	٤	٠٥	٧	٢٩	٨
الثلاثاء	٥	١٢	٣٧	٤	١٢	٦	٣٩	١٢	١٦	٤	٠٦	٧	٣٠	٨
الأربعاء	٦	١٣	٣٦	٤	١١	٦	٣٨	١٢	١٦	٤	٠٦	٧	٣١	٨
الخميس	٧	١٤	٣٤	٤	٠٩	٦	٣٨	١٢	١٦	٤	٠٧	٧	٣٢	٨
الجمعة	٨	١٥	٣٣	٤	٠٨	٦	٣٨	١٢	١٦	٤	٠٨	٧	٣٢	٨

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير: إبراهيم المصري
المدير المسؤول: أحمد اللبابيدي
الإدارة: بسام غنوم
الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com
صف الأحرف والفرز: CreativeAdvertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧